المعهد العربي للتخطيط
الكويت
KUWAIT
ARAB PLANNING INSTITUTE

مجلة التنميــة والسياسات الاقتصادية

المجلد (21) – العدد (1) (ISSN - 1561 - 0411) يناير 2019

شيبي عبدالرحيم
شكوري سيدي محمد
الجودة المؤسساتية و التنمية المستدامة في الدول العربية: دراسة تطبيقية.

أميرة الطيب
سلطان أبو علي
العلاقة بين الإنفاق الحكومي و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: مدخل منحنى سكالي.

بوزيد عمايرة
تحليل العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في تونس: نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

بلقاسم العباس
نواف أبو شماله
تقرير: التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
Journal of Development and Economic Policies

المعهد العربي للتخطيط
الكويت
KUWAIT
ARAB PLANNING INSTITUTE

المجلد الواحد والعشرون – العدد الأول
يناير 2019

الأهداف:

- الاهتمام بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية عموماً وفي الأقطار العربية على وجه الخصوص في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.
- زيـادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والممارسين والباحثين في الأقطار العربية .
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالاقتصادات العربية وصانعي القرار بالمنطقة.

قواعد النشر:

1. تقدم البحوث والدراسـات ومراجعـات الكتب والتقاريـر إلى رئيس التحريـر، على البريد الالكتروني للمجلة: jodep@api.org.kw
2. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأصلية (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى.
3. تكون الأوراق والدراسات المقدمة بحجم لايتجاوز الثلاثين صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات. ويشترط أن تكون البحوث والمراجعات مطبوعة على أوراق 8.5x11 بوصة (A4) مع تخطي سطر (Double Spaced) وعلى وجه واحد، وتترك هوامش من الجوانب الأربعة للورقة بحدود بوصة ونصف.
4. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان وسهلة القراءة والإستيعاب من قبل الممارسين وصانعي القرار.
5. يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لايزيد عن 100 كلمة، بحيث يكون مكتوباً باللغتين العربية والانجليزية. حيث سيظهر الملخص في مجلات متخصصة بالملخصات.
6. يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني .
7. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الإسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.
8. يجب أن يتفق الاقتباس والتوثيق مع المباديء التوجيهية لنمط American Economic Review والدليل النمطي (http:/www.aeaweb.org/sample_references.pdf) ويجب أن تكون المراجع مرتبة أبجدياً في نهاية الورقة.
9. توضع الهوامش في أسفل الصفحة المناسبة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها.
10. توثق الجداول والأشكال وغيرها بالمصادر الأصلية.
11. تكتب البحوث على برنامـج Microsoft Word .
12. يتم إشعار المؤلف بإستلام بحثه خلال إسبوعين من تاريخ إستلامه.
13. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي الموضوعي، ويُبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور إستلام ردود كل المحكمين.
14. يُصبح البحث المنشور ملكاً للمجلة، وتستوجب إعادة نشره في أماكن أخرى الحصول على موافقة كتابية من المجلة.
15. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن كاتبيها، ولاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو المعهد العربي للتخطيط.
16. ترسل لصاحب الورقة المقبولة نسخة من العدد الذي تنشر فيه الورقة بالإضافة إلى خمس نسخ مستلة من ورقته المنشورة.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المجلد الواحد والعشرون – العدد الأول – يناير 2019

مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الأقطار العربية

رئيس التحرير
د. بدر عثمان مال الله

نائب رئيس التحرير
أ.د. حسين الطلافحه

سكرتير التحرير
عمر ملاعب

الهيئة الاستشارية

حازم الببلاوي — سليمان القدسي
سمير المقدسي — عبدالله القويز
عبداللطيف الحمد — محمد الخجا
مصطفى النابلي — رياض المومني

هيئة التحرير

أشرف العربي — بلقاسم العباس
وليد عبدمولاه — ايهاب مقابله

توجه المراسلات إلى :

رئيس التحرير – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
المعهد العربي للتخطيط
ص.ب 5834 – الصفاة 13059 الكويت
تلفون 24844061 - 24843130 (965) – فاكس 24842935 (965)
البريد الالكتروني jodep@api.org.kw

المحتويات العربية

الجودة المؤسساتية و التنمية المستدامة في الدول العربية : دراسة تطبيقية.

شيبي عبد الرحيم
شكوري سيدي محمد 7

تقرير: التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية - الإصدار الثالث – يونيو 2018.

بلقاسم العباس
نواف أبو شماله 55

افتتاحية العدد

يسر المعهد العربي للتخطيط أن يضع بين أيديكم العدد الأول من المجلد الواحد والعشرين لمجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، حيث تضمن العدد ثلاثة أوراق بحثية إثنتان باللغة الإنجليزية وورقة باللغة العربية تناولت عدداً من القضايا الاقتصادية والتنموية بالإضافة إلى مراجعة تقرير.

استهل العدد بورقة بحثية من إعداد شيبي عبد الرحيم و شكوري سيدي محمد تحت عنوان " الجودة المؤسساتية والتنمية المستدامة في الدول العربية: دراسة تطبيقية". تحاول الورقة تحليل تأثير الجودة المؤسساتية على التنمية المستدامة بالدول العربية خلال الفترة 1996–2015 باستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم (GMM).

أما الورقة الثانية من إعداد أميرة الطيب وسلطان أبو علي ، أتت تحت عنوان " العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مدخل منحى سكالي". وتسعى الورقة إلى فحص مدى انطباق منحى سكالي على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة (1985–2015) عبر تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية وذلك اعتماداً على إختبار هوسمان.

ويناقش بوزيد عمايرة في الورقة الثالثة بعنوان " تحليل العلاقة بين الحوكمة و النمو الاقتصادي في تونس نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئ(ARDL) "، حيث يهدف إلى تقييم فعالية الحوكمة الرشيدة وذلك من خلال محاولة التعرف على اثر الشفافية الإقتصادية على معدل النمو الاقتصادي في تونس ولهذا الغرض فقد تم الاستعانة بمنهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) باستخدام بيانات سنوية للفترة 1996-2015. وأظهرت الدراسة أن معظم هذه المؤشرات هي ذات دلالة إحصائية حيث أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين كل من مؤشر التعبير والمحاسبة ، فعالية الحكومة ، جودة التنظيمات و النمو الاقتصادي في تونس ، في حين أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر سيادة القانون، الاستقرار السياسي، ضبط الفساد و النمو الاقتصادي في تونس.

وفي مراجعة الإصدار الثالث لتقرير التنمية العربية يقدم بلقاسم العباس ونواف أبو شماله عرضاً مسهباً لهذا الإصدار والذي ناقش تقرير التنمية العربية "التنويع الاقتصادي : مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية"، الصادر عن المعهد العربي للتخطيط 2018.

وفي الختام نأمل أن نكون بهذا العدد قد وضعنا بحوث وآراء علمية بناءة بين أيدي القراء والمهتمين، مؤكدين في الوقت نفسه على حرص وترحيب المعهد العربي للتخطيط على تلقي والنظر في جميع المساهمات المقدمة للنشر في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية.

رئيس التحرير

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الواحد والعشرون - العدد الأول - (2019) 7 - 54
المعهد العربي للتخطيط

الجودة المؤسساتية و التنمية المستدامة في الدول العربية : دراسة تطبيقية

شيبـي عبد الرحيم*
شكوري سيدي محمد**

ملخص

تحاول هذه الدراسة تحليل تأثير الجودة المؤسساتية على التنمية المستدامة بالدول العربية خلال الفترة 1996– 2015 باستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم (GMM). وعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي عرفته بعض الدول في السنوات الأخيرة من حيث مؤشرات التنمية الناتج عن الجهود التي تبذلها الحكومات و التي تُذكر فتُشكر، غير أنها لازالت مطالبة بمجهودات إضافية لتعزيز الأثر التنموي خاصة لعائدات النفط. في حين يبقى تردي مؤشرات البيئة المؤسساتية في الدول العربية أكبر عائق يحول دون تحقق الأهداف التنموية، و يحد من فعالية الإصلاحات الاقتصادية. هذاوقد خلصت الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية: التأثير المعنوي الإيجابي على التنمية المستدامة (معبر عنها بالادخار الصافي المعدل) لكل من: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدل التبادل التجاري. هناك تأثير معنوي سلبي لكل من: الهيكل العمري للسكان ووفرة الموارد الطبيعية، بينما كان تأثير معدل الاستثمار غير معنوي. أما مؤشرات النوعية المؤسساتية (مؤشر الحوكمة ، المخاطر القطرية و الحرية الاقتصادية) فقد كان لها تأثير معنوي إيجابي على الادخار الصافي المعدل باستثناء مؤشر الحريات المدنية و الحقوق السياسية، مما يوحي بضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي بالدول العربية و ضعف الوعي السياسي للمجتمعات العربية.

Institutional Quality and Sustainable Development in Arab Countries: Empirical Study

Chibi Abderrahim

Chekouri Sidi Mohamed

Abstract

This study tries to analyze the impact of institutional quality on the sustainable development in Arab countries during the period 1996–2015 using the Generalized Method of Moments (GMM). Despite the significant improvement that have known some countries in recent years in terms of development indicators, but, more efforts to be done by the Arabian authorities to improve good governance and to enhance the developmental impact of oil revenues. While the deterioration of the institutional environment indicators in the Arab countries remain the biggest obstacle to achieve the development goals, and limit the effectiveness of economic reforms. The empirical study found the following results: positive significant effect on sustainable development (expressed by adjusted net saving) for both GDP per capita and terms of trade. The negative significant effect of: age structure of the population and abundance of natural resources, while the effect of investment rate was insignificant. Indicators of institutional quality (governance index, country risk and economic freedom) have had a positive effect on adjusted net saving, except for civil liberties and political rights index, which suggestsweak political structures in Arab countries and weak political awareness of Arab societies.

* أستاذ محاضر بمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – المركز الجامعي مغنية – الجزائر، البريد الالكتروني: chibirahim@yahoo.fr
** أستاذ محاضر بمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – المركز الجامعي مغنية – الجزائر، البريد الالكتروني: cheksidimed@yahoo.fr

أولاً: مقدمة

يحسب التفاوت الاقتصادي والتنموي بين الدول المتقدمة والنامية، والفجوة فيما بينها من الموضوعات التي كانت، ولازالت، تمثل اهتمام المختصين، والمتابعين لأسباب و محددات التنمية الاقتصادية. في هذا الصدد، ظل موضوع النمو المستدام و التنمية في الدول العربية، يثير عددا من القضايا المهمة، التي يمكن فهمها بوصفها تتعلق بطبيعة النمو الاقتصادي٢الذي سجلته الدول العربية عبر الزمن، وبطبيعة الإنجازات التنموية التي تمكنت هذه الدول من تحقيقها، إضافةً إلى مدى ملاءمة السياسات التي اتبعت لإحداث التنمية.

تتشارك بلدان المنطقة العربية في أكثر بكثير من لغة وتقاليد اجتماعية و ثقافية مشتركة، إذ اتبعت منذ زمن طويل نموذجا للتنمية يهيمن عليه القطاع العام ويحول الحكومات إلى موفرات للملاذ الأول والأخير. و يعتمد هذا النموذج العربي المَعيوب للتنمية على أشكال غير فعالة للتدخل وإعادة التوزيع وللتمويل، تعول هذه الأشكال بقوة على مكاسب خارجية، بما فيها مساعدات و تحويلات و ريوع من عائدات النفط. وأحيانا، يوصف الاعتماد على دخل غير مكتسب بالخطيئة الأصلية للاقتصادات العربية.

خَلَق نموذج التنمية هذا بقيادة الدولة تناقضات، إذ أن المكاسب في مجال التنمية البشرية لم تترجم إلى مكاسب في الإنتاجية والنمو، أولا لأن النموذج يحصر رأس المال البشري في وظائف للقطاع العام غير منتجة، وثانيا، لأنه يبني هرم امتياز تقتصر فيه الميزة الاقتصادية على شركات و أفراد مرتبطين بالدولة ونخبها الحاكمة. وهكذا تآكلت استدامة هذا النموذج التنموي على نحو متزايد بارتفاع تكاليف الكبت و إعادة التوزيع، و بتعزيزه أيضا التهميش السياسي والحرمان الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي.

بناء على ذلك، ترتب على الحراك الاجتماعي الواسع، العميق الذي شهدته بعض الدول العربية منذ 2011 إلحاح يتعلق بالإجابة عن شتى الأسئلة المتعلقة بعملية صوغ السياسات التنموية الملائمة التي يتعين تصميمها، وإدارة تنفيذها، والتي يمكن أنْ تلبي طلبات الشعوب العربية.

في هذا السياق، يتبنى التقرير الذي نشره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية (2013) الطرح القائل بأن إصلاحات السوق الرامية إلى استبدال العقد الاجتماعي القديم لم تكن تشاركيةً ولا تضمينيةً، بل أدى ذلك إلى ظهور المقايضة الاصطناعية المغلوطة بين الحقوق الاقتصادية والسياسية [مقاربة «الإصلاحات الاقتصادية أولا والإصلاحات السياسية لاحقا» أو ما يسمى بمنهج «الخبز قبل الحرية «] والتي كانت سببا في اندلاع احتجاجات الربيع العربي.

ولعل الإنصاف يقتضي بداية الإقرار بأن الفساد السياسي والإداري وغياب المساءلة في العديد من الدول خلال العقود الماضية[1]، قد حد كثيرا من جدوى تطبيق إصلاحات اقتصادية، بصرف النظر عن طبيعة هذه الاصلاحات وتوجهاتها. ومن أسوأ ما اتصفت به سياسات الإصلاح الاقتصادي تلك هو ارتباطها بأنظمةٍ غير ديمقراطية، في حالات غير قليلة، مما كان عاملا مساعدا في تغذية عدم الاستقرار الاجتماعي، لعدم مساهمةٍ هذه القروض في تحسين الأوضاع المعيشية المباشرة للشرائح الفقيرة[2]. يصعب إذن، في ظل هذه الأنظمة الفاسدة، توجيه أصابع الاتهام إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي وحدها بوصفها السبب الرئيسي في الإخفاق الإنمائي بالدول العربية.

وإذا ما اعتبرنا أن الفساد هو جريمة ناتجة عن ظاهرة اجتماعية تتمثل في الاستخدام المغرض من قبل الموظف لأجهزة السلطة و الإدارة و صلاحياته الوظيفية بهدف الإغتناء الذاتي وبشكل غير مشروع[3]، فإن الدول العربية ستكون في طليعة الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، بحيث لا تكاد تخلو أي جريدة يوميا من ذكر خبر يتعلق بمثل هذه التصرفات، زد على ذلك المراتب المتدنية التي تحتلها هذه الدول في تصنيف المنظمات التي تعنى بالشفافية و تصنف المخاطر السياسية، ومدى تشوّه البيئة التمويلية و الاقتصادية. وهذا على الرغم من جميع الجهود التي تبدلها هذه الدول للحد من الإختلالات في التوازنات الجهوية ومكافحة الفقر ومردودية النظام التربوي ونظام الصحة العمومية والحصول على العمل وعلى المسكن اللائق، بالإضافة إلى سن مجموعة من القوانين لمكافحة الفساد.

وبعد، تحاول هذه الدراسة استخدام منهج «المحتوى التنموي للاقتصاد السياسي» في وصف و تحليل الأسباب و الدوافع التي يعتقد بأنها حدت من فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها بعض الدول العربية، و التي حالت دونما تحقيق الطموحات التنموية للشعوب العربية، وذلك بالتركيز على تحليل منهج الإصلاحات في حد ذاته و الجوانب المؤسساتية الحاضنة له. و يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية لاقتصاديات 17دول عربية توفرت لدينا بياناتها خلال الفترة 2015–1996، و هي: الجزائر و البحرين و مصر و العراق و الأردن و الكويت و لبنان و ليبيا و موريتانيا و المغرب و عمان و قطر و المملكة العربية السعودية و السودان و سوريا و تونس و اليمن. إذ سيتم الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية (طريقة الفروق العامة للعزوم (GMM)) للتعرف على محددات الإدخار الفعلي الصافي بالاقتصاديات العربية.

و عليه، سنقترح تقسيم هذه الدراسة إلى ستة أقسام: بعد التقديم، يقوم القسم الثاني باستعراض المحتوى النظري للدراسة من تعريف للتنمية و المؤسسات و توضيح مؤشرات قياسهما. فيحين تضمن القسم الثالث عرضا لبعض الأدبيات التطبيقية للدراسة، بينما يصف القسم الرابع واقع البيئة المؤسساتية في بعض الدول العربية. القسم الخامس خصصناه لدراسة تطبيقية تختبر مدى تأثير النوعية المؤسساتية على التنمية المستدامة بالدول العربية وذلك بعد وصف متغيرات النموذج ثم تقدير النتائج. هذا، وبالإضافة إلى تلخيص النتائج و اقتراح بعض التوصيات المتعلقة بمضامين السياسات.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

1.2. التنمية المستدامة و قياسها

بالرغم من أن كلمة التنمية المستدامة تعتبر شعارا عالميا مشتركا، إلا أنه إلى غاية اللحظة لا يوجد توافق على تعريف أو مفهوم واحد للتنمية المستدامة. و يعتبر كل من Solow (1974) و Hartwick (1977) من أوائل الاقتصاديين المنظرين لمفهوم التنمية المستدامة، و هذا من خلال ما أطلق عليه قاعدة سولو–هارتويك[4]، حيث ترى هذه القاعدة أنه لتأمين منهج مستدام للتنمية ينبغي أن يتم استثمار ريع الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد للبلد في أشكال أخرى لرأس المال، أي أنه عند أي نقطة من الزمن ينبغي تساوي قيمة الاستثمار مع قيمة الريع المحصل من استخراج الموارد الطبيعية ، و تمثل هذه القاعدة بالنسبة لهذه البلدان وصفة لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد وضع التعريف الأكثر انتشارا للتنمية المستدامة في تقرير لجنة برندتلاند Brundtland الذي نشر من طرف اللجنة العالمية للبيئة و التنميةWCEDسنة1987، و في هذا التقرير تم تعريف التنمية المستدامة على أنها

«التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجاتها». وبالتالي فإن جوهر التنمية المستدامة وفقا لهذا التعريف هو تحقيق الاحتياجات الأساسية و الاعتراف بالآثار على البيئة والمساواة بين الأجيال. ويلاحظ التقرير بأن التنمية المُستدامة عملية مستمرة للتغير حيث يكون إستغلال الموارد الطبيعية و الاتجاهات الاستثمارية والتنمية التقنية والتغيير المؤسسي منسجماً مع قُدرة الأجيال الحالية واللاحقة على تحقيق احتياجاتها[5]. وبالتالي فالتنمية المُستدامة مرتبطة بالإرادة السياسية. وعربياً، فقد كان من أبرز المحاولات لتعريف التنمية المُستدامة ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 من أن «التنمية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، و إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة و الفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمشة، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم المرتبطة ارتباطا محوريا بالقدرات والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع، واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي «، حيث يُلاحظ في تعريف التقرير التركيز على الجانب السياسي أيضا.

و يرى Arrow et al (2004) أنه حتى يمكن القول أن الاقتصاد يحقق مستوى تنمية مستدامة عند أي فترة معينة، ينبغي أن تكون الرفاهية الاجتماعية للأجيال لا تنخفض عند هذه الفترة. و تعتبر القاعدة الإنتاجية للاقتصاد من بين أهم محددات الرفاهية الاجتماعية للأجيال، و تشمل هذه القاعدة الإنتاجية كل الأصول الرأسمالية بما في ذلك الرأسمال الصناعي، رأس المال البشري، رأس المال الطبيعي، و قاعدة المعرفة، و المؤسسات.[6]

أما فيما يتعلق بقياس التنمية المستدامة، فيتفق معظم الاقتصاديين على أن الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد لا يمكن اعتباره معيارا جيدا للحكم عن ما إذا كانت التنمية مستدامة أم لا. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى البحث عن توافق حول مفهوم استدامة التنمية و هذا من خلال إيجاد مؤشر عملي يسمح بمعرفة ما إذا كان أي اقتصاد يسير بطريقة صحيحة.

في السنوات الأخيرة و في مجال البحث المتعلق بالتنمية المستدامة، و بالاعتماد على عمل Hamilton و clemens(1999)[7] قام البنك العالمي) 2003(و (2006) و (2011) بتقدير مؤشر اقتصادي كلي للتعبير عن التنمية المستدامة و الذي يتمثل في الادخار الصافي المعدل (Adgusted net saving) ويسمى كذلك بالادخار الفعلي أو الأصيل (Genuine Saving) ، والذي يعبر عن التغير في الثروة الإجمالية للبلد. و يشمل هذا المؤشر على تغيرات كل من رأس المال الاقتصادي ، رأس المال البشري و رأس المال الطبيعي (انظر الشكلين 1و 2 في الملحق). فهو يقيس الادخار بمفهومه الواسع و لا يقتصر فقط على رأس المال المادي بل يتعداه إلى رأس المال البشري و الطبيعي و مخزون المعرفة و رأس المال الاجتماعي.

و يتم حساب الادخار الصافي المعدل من طرف البنك العالمي[8] وفق المعادلة التالية:

$$ANS = NNS + E - R - P$$

ANS: الادخار الصافي المعدل.

NNS : الادخار الوطني الصافي.

E: النفقات الجارية للتعليم.

R : الانخفاض في مخزون الموارد الطبيعية المستهلكة.

P: الأضرار التي يسببها غاز ثاني أوكسيد الكاربون.

حيث أن: NNS=GNS–CFC.

مع :GNS: الادخار الوطني الخام

CFC : إستهلاك رأس المال الثابت.

فعند حساب الادخار الصافي المعدلANS، تُعالج النفقات الجارية للتعليم بما فيها الكتب و أجور الأساتذة و غيرها من النفقات المتعلقة بالتعليم على أساس أنها إدخار و ليست إستهلاك لأنها تساهم في زيادة رأس المال البشري. أضرار التلوث تعكس التأثير السلبي لتلوث البيئة على الرفاهية و يعبر عنها بالأمراض التي يتعرض لها الإنسان. أما نضوب الطاقة فيتمثل في نفاد البترول و الغاز الطبيعي والفحم، فيحين أن نضوب المعادن يتمثل في نفاد كل من البوكسيت Bauxite، النحاس، الحديد، الفوسفات، النيكل، الزنك، الذهب و الفضة. هذا و يعبر مقياس نضوب الطاقة و المعادن عن إدارة الموارد الطبيعية.

في هذا الصدد، يؤكد Yacouba Gnègnè (2009) ، باستخدامه لعينة من 36 بلد خلال الفترة 1971–2000، على قوة العلاقة بين مؤشر الإدخار الصافي المعدل و تغير مستويات الرفاهية (معبر عنها بمعدل وفايات الاطفال و مؤشر التنمية البشرية).

مؤخرا، طور Pezzey و Burke (2014) و Adrian Boos (2015) مؤشر البنك العالمي السابق، بحيث أصبح المؤشر الجديد يأخذ بعين الاعتبار كلا من: تكلفة الانفجار السكاني، فائدة التقدم التقني، وتكلفة احتياطية أعلى بكثير من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الحالية.

2.2. المؤسسات، أنواعها و كيفية قياسها

يمكن اعتبار المؤسسات (institutions) على أنها القواعد التي توضع من قبل المجتمع أو المنظمة لتسهيل عملية التنسيق بين الأفراد، و ذلك من خلال المساعدة على صياغة التوقعات الخاصة بسلوك الفرد تجاه الأفراد الآخرين. فهي تعكس الإجماع العام أو القبول الرسمي المتعلق بسلوك الأفراد و الجماعات تجاه أنفسهم و تجاه سلوك و أفعال الآخرين، علما بأن هذا الإجماع العام أو القبول الرسمي يتطور بشكل تدريجي في كافة المجتمعات[9].

في الأدبيات النظرية غالبا ما يستمد تعريف المؤسسات من التعريف الذي قدمه North (1994)[10] إذ يعرف هذا الأخير المؤسسات على أنها معيار أو مجموعة المعايير التي لها تأثير هام على سلوك الأفراد. و فينظره أيضا، أن المؤسسات هي أنظمة محفزة تقدم دليلا موجها للسلوك الإنساني. هناك أيضا من يعرفها على أنها قيود مبتكرة إنسانياً، تساهم في هيكلة التفاعلات الإنسانية، والسياسية، والاجتماعية. و بالتالي فمفهوم المؤسسة لا يعني بالضرورة أن تكون منظمة أو هيئة حكومية أو غير حكومية. و تتمثل هذه المؤسسات في الأشكال التالية:

- المؤسسات الرسمية formal institution (المؤسسات المرتبطة بقواعد اللعبة Rules of Game) التي تشكل حقوق الملكية، والنظام القضائي، وتحدد داخلياً ضمن النظام الاقتصادي، أو خارجياً(كالقوانين ، التنظيمات ،القواعد، الدساتير ، . .)، تخضع لقوانين و تنظيمات الدولة، و تستمد شرعيتها من الدولة. هي ذات أجل طويل (10–100 سنة) و تحدد البيئة العامة للمؤسسات. فطبيعة هذه المؤسسات تتميز بأنها تصاغ و تتغير من

طرف واضعي القواعد و التشريعات.

➢ المؤسسات غير الرسمية informal institution هي تلك المؤسسات المرتبطة بالهيكل الاجتماعي للمجتمع (تشكل الطريقة التي يحيا بها المجتمع)، هي غير مصنفة رسميا سواء في القوانين أو في دستور البلد وتحدد خارج النظام الاقتصادي. وعادة ما تتمثل في القواعد غير الرسمية التي تكوّن العادات، التقاليد، أنماط السلوك، و كل الترتيبات التي في الغالب لا تظهر بشكل واضح مثل القواعد الرسمية، غير أنها تستعمل من قبل الأفراد كموجه في حياتهم اليومية. و أغلب هذه المؤسسات غير الرسمية تستند كليا على وجودها و فعاليتها و لا تمتلك مركزا يقود و ينسق أعمالها. هي أيضاذات مدى زمني طويل جداً (200–300 سنة) إلا أنها يمكن أن تتغير بالصدمات أو الأزمات.

المؤسسات غير الرسمية ليست مرنة مثل المؤسسات الرسمية، و تغيير القواعد الرسمية لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير طريقة عمل المؤسسات غير الرسمية. فإذا كان تغير القواعد غير الرسمية لا يساير سرعة تغير القواعد الرسمية ، فإن هذا سيؤدي إلى خلق تصادم بين هذين النوعين من المؤسسات، مما يترتب عليه عدم توازن غير مرغوب فيه عندما لا تستطيع المؤسسات الرسمية تحقيق أهدافها أو تحققها بأقل فعالية. و هذا ما يجعل عملية التحول من وضعية إلى وضعية أخرى عملية صعبة و بطيئة، و سبب هذا هو قلة مرونة المؤسسات غير الرسمية التي يعود وجودها إلى فترة ما قبل بدأ عملية التحوّل.

➢ هناك مستوى ثالث من المؤسسات و هي تلك التي ترتبط بإدارة اللعبة(Play of Game) بشكل يمكنها من قيادة(إنفاذ)بناء التنظيمات. و يتعلق الأمر بالمؤسسات التي تشكل هيكل إدارة الحكم للدولة، والعلاقات التعاقدية، مثل، عقود الأعمال. وتتحدد داخل النظام الاقتصادي. هي ذات مدى زمني متوسط (10–1 سنوات). أما المستوى الرابع فهو ما يتعلق بالمؤسسات المرتبطة بآليات التخصيص (Allocation)، و هي تلك القواعد المرتبطة بتخصيص الموارد، مثل، الرقابة على تدفقات رأس المال، وأنظمة تدفقات التجارة، وأنظمة الأمن الاجتماعي. تتحدد هذه الأخيرة داخل النظام الاقتصادي وهي ذات مدى زمني قصير. لها تأثير على تكيف الأسعار، والناتج، وتحديد الحوافز.

هنا يظهر الجزء الصعب في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يكمن في المهمة التنظيمية لإعادة الربط و التنسيق ما بين السلوك الإنساني المتباين في ظل القواعد الجديدة، بطريقة تمكن الأفراد من مساعدة أنفسهم و مساعدة بعضهم البعض على استحداث و استخدام التقنية الأكثر فعالية و كفاءة في المجتمعات الحديثة. و كل هذا يجعل من المؤسسات عامل ضروري من اجل تنمية مستدامة و عادلة ، فعندما تعمل هذه المؤسسات بشكل جيد فهي تمكن الأفراد من العمل معا من أجل التخطيط لمستقبلهم و مستقبل مجتمعاتهم ، لكن عندما تكون هذه المؤسسات ضعيفة و غير عادلة فإنها تقوض العمل المشترك وتكون النتائج غير أكيدة.

فيما يتعلق بأنواع المؤسسات، قدم Acemoglu و Robinson)2015[11] كتابا (حقق صيتا عالميا و ترجم إلى العديد من اللغات) يعج بالأمثلة و النماذج التاريخية إضافة هامة لموضوع الخلاف الدائر حول السبب الذي يجعل الدول المتشابهة تختلف بدرجة هائلة في مناحي تطورها و تنميتها الاقتصادية. إذ يوضح المؤلفان عن قناعة أن الدول تنجو من شبح التخلف عندما تمتلك مؤسسات سياسية شاملة أو تضمينية (Inclusive Institutions) تدعم المؤسسات الاقتصادية الشاملة و تفشل في الغالب حينما تتصلب و تتحجر تلك المؤسسات أو تفشل في التكيف مع الواقع. و يرى المؤلفان بأن جغرافيا المكان أو الثقافة أو التاريخ أو العقيدة التي يدين بها الأجداد (التي لا يجب أن

تمثل القدر)، ليست هي العوامل التي تفسر السبب وراء وجود بعض الدول الغنية و بعض الدول الفقيرة، و لكن بالأحرى هي مسألة مؤسسات و سياسات.

حسب المؤلفين، تفشل الأمم اقتصاديا بسبب المؤسسات الاستحواذية (Extractive Institutions) المستخلصة للثروات، فهذه المؤسسات تجعل البلدان الفقيرة تظل فقيرة و تمنعها من المضي قدما نحو طريق النمو الاقتصادي. و هذه هي حقيقة ما يحدث اليوم في إفريقيا (زيمبابوي، سيراليون)، و في أمريكا الجنوبية (كولومبيا و الأرجنتين)، وفي آسيا (كوريا الشمالية و أوزبكستان) و في الشرق الأوسط (العراق، ليبيا، اليمن). وعلى الرغم من الاختلافات الملحوظة بين هذه الدول (اختلاف الموقع، التاريخ الاستعماري، اللغة و الثقافة) لكن الشيء الوحيد المشترك بينهم هو المؤسسات الاستحواذية. في جميع هذه الحالات، نجد أن أساس هذه المؤسسات يتمثل في نخبة تقوم بتشكيل طبيعة المؤسسات الاقتصادية من أجل إثراء نفسها و استدامة سلطتها و قوتها على حساب الغالبية العظمى من الشعب.

إن المؤسسات الاستحواذية تزيد من أوتاد اللعبة السياسية المحتملة عن طريق خلق قوى (عملية قوية من التغذية المرتدة السلبية) ذات نفوذ و سيطرة و عدم مساواة، على نفس الدرجة من القوة، سعيا من جانبها نحو خلق الأساس اللازم لبقائها و استمرارها فيما يسمى ب «الحلقة المفرغة» التي تكون في كثير من الأحيان غير قابلة للكسر و في أحسن الأحوال تكون مطاطية.

في هذا الصدد، تتنوع صيغ الحلقة المفرغة هذه بين صيغة يطلق عليها علماء الاجتماع ب «القانون الحديدي للأوليغاركية» أين يكون فيها الإطاحة بالنظام القابع فوق المؤسسات الاستحواذية ينذر بقدوم مجموعة جديدة من القادة يقوموا باستغلال نفس النسق من المؤسسات الاستحواذية الخبيثة (تجارب دول إفريقيا جنوب الصحراء ولاسيما سيراليون و إثيوبيا). و قد تتخذ أيضا صيغة شكل غياب ما يكفي من النشاط الاقتصادي، و ذلك لأن السياسيين راضون بالاستحواذ على الموارد و الثروات أو قمع أي نوع من النشاط الاقتصادي المستقل الذي يشكل تهديدا لهم و للنخب الاقتصادية (تجارب دول كولومبيا و الأرجنتين و مصر). وهناك صيغة للحالات المتطرفة الأكثر فتكا أين تمهد المؤسسات الاستحواذية لفشل الدولة بالكامل و ليس فقط القانون و النظام و الحوافز الاقتصادية. في هذه الحالة تظهر حالات غياب القانون و الفوضى السياسية و عدم المساواة الهائلة في المجتمع، و سلطة بلا رقيب، و ثروات عظيمة. و لأن من يسيطر على الدولة يصبح هو المستفيد من هذه القوة و الثروات تظهر حوافز نشوب الإقتتال المتواصل و الثورات و الحروب الأهلية [12] من أجل السيطرة على الدولة و مؤسساتها و الاستفادة من مكاسبها (تجارب الدول الإفريقية مثل رواندا و أنغولا و ليبيريا و الكونغو برازافيل و الصومال)، و التي لا تؤدي إلى التغيير المؤسسي المنشود، و إنما تسحق كل آمال الازدهار الاقتصادي.

وعلى النقيض مما سبق، أظهرت المراحل الدقيقة من تاريخ الأمم مثل الثورة المجيدة في إنجلترا أو تأسيس مستعمرة «جيمس تاون» في أمريكا الشمالية نوعا آخر من المؤسسات الشاملة التي ترتكز على أساس القيود المفروضة على ممارسة السلطة، و على التوزيع التعددي للسلطة السياسية في المجتمع و المتمثلة في سيادة القانون، و قدرة مجموعة فرعية على فرض إرادتها على الآخرين دون قيود، حتى لو كان هؤلاء الآخرون مواطنون عاديون. و تظل المؤسسات الشاملة مستمرة عبر الزمن في شكل «حلقة حميدة»، وهي عملية قوية من ردود الفعل الإيجابية، تحفظ هذه المؤسسات من محاولات تقويضها بشكل يسمح بتفعيل القوى التي تؤدي إلى مزيد من الشمولية.

تعمل الحلقة الحميدة من خلال عدة آليات. أولا، منطق المؤسسات السياسية التعددية يجعل إغتصاب السلطة أصعب كثيرا من قبل ديكتاتور أو فصيل داخل الحكومة أو حتى رئيس حسن النية و القصد، كما اكتشف الرئيس الامريكي روزفلت عندما حاول إزالة الرقابة و الضوابط التي تفرضها المحكمة العليا على سلطته. هذا المنطق يقلل من مخاطر التشبث بالسلطة و يحث على سيادة القانون، مما يجعل من الصعب قمع أو استخدام القوة ضد أولئك الذين يطالبون بالتغييرات السياسية، و هنا يصبح تحول الصراع إلى ثورة شاملة أقل إحتمالا، و يجعله من الأرجح إلى أن يتحول إلى صالح مزيد من الشمولية. و هنا يستشهد بالفضيلة العظيمة للتغيير التدريجي (المثال البريطاني) حيث أنه يعد أقل تهديدا للنخبة عن الإطاحة الكاملة للنظام، و تتحقق في كل حقبة زمنية خطوة أخرى نحو الديمقراطية، و تجعل من المنطقي الاستسلام لمطلب صغير بدلا من الوصول إلى المواجهة الكبرى. ثانيا، المؤسسات السياسية الشاملة تدعم و تتلقى الدعم من المؤسسات الاقتصادية الشاملة، مما يخلق آلية أخرى للحلقة الحميدة. فالمؤسسات الاقتصادية الشاملة تزيل أفظع العلاقات الاقتصادية الاستحواذية الصارخة، و تقلل من اهمية الاحتكارات، و تخلق اقتصادا ديناميكيا، مما يقلل من الفوائد الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها على الأقل في المدى القصير من خلال اغتصاب السلطة السياسية. إن ردود الفعل الإيجابية بين المؤسسات الاقتصادية و السياسية الشاملة سيؤدي إلى توزيع أكثر إنصافا للموارد، و تمكين شرائح أوسع للمجتمع، مما يعني مزيدا من تكافؤ للفرص، حتى عندما يتعلق الأمر بالصراع على السلطة، مما يجعل من الصعب على النخبة الصغيرة سحق الجماهير الكبيرة بدلا من الاستسلام لمطالبهم أو على الأقل لبعض منها. ثالثا، تخلق المؤسسات السياسية الشاملة نظاما أكثر انفتاحا، و تسمح لوسائل الإعلام المستقلة بأن تزدهر، مما يجعل من الأسهل بالنسبة للمجموعات التي لها مصلحة في استمرار المؤسسات الشاملة بأن تصبح على وعي و تواجه التهديدات التي تقابلها و تحشد مساندیها ضدها.

1.2.2. مؤشرات قياس نوعية المؤسسات

عادة ما يقاس تقدم المؤسسات بمؤشرات دولية أهمها: مؤشر مدركات الفساد، مؤشرات بيت الحرية، مؤشر الحاكمية أو الحوكمة، مؤشرات الدليل الدولي للمخاطر القطرية، و مؤشرات الحرية الاقتصادية.

مؤشر مدركات الفساد: (منظمة الشفافية الدولية)يقيس هذا المؤشر بشكل أساسي معدلات الفساد في الدول محل الدراسة، كما أنه يذهب أيضًا لتحليل أسباب انتشار الفساد في الدول محل الدراسة، ويصدر المؤشر سنويًا منذ عام 1995. ويعتمد المؤشر في منهجيته وطريقة قياسه على تقييم الفساد من صفر إلى 100 نقطة، ويعبر الصفر عن أعلى مستوى لمعدلات الفساد، فيما تعبر المائة عن أقل مستوى لمعدلات الفساد. وبذلك فإن الدولة التي يقترب تقييمها من الصفر تقترب من ذيل الترتيب، وفي المقابل فإن الدولة التي تبتعد عن الصفر وتقترب أكثر من المائة تقترب من صدارة ترتيب مؤشر مدركات الفساد العالمي.

مؤشر بيت الحرية:(Freedom House)هو مؤشر مركب لقياس مجموعة الحريات المدنية و السياسية التي يتمتع بها بلد معين، و يتكون من الوسط الحسابي لمؤشرين، يقيس الأول الحقوق السياسية و يقيس الثاني الحقوق المدنية. ويقيس مؤشر الحقوق السياسية مدى اختيار الحكام بشكل عام، سواء كان الرئيس أو رئيس الوزراء وكذلك أعضاء السلطة التشريعية من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، وبناء على قوانين انتخاب عادلة، كما يقيس حق الانتماء إلى الأحزاب من خلال قانون متقدم للأحزاب، ويقيس كذلك مدى هيمنة السلطة العسكرية على الشعب، بالإضافة إلى تمتع الأقليات الثقافية والعرفية والدينية بحقها في تقرير مصيرها، إلى غير ذلك من الحقوق السياسية. أما مؤشر الحريات المدنية فيقيس مدى تحرر المواطن من سلطة الحكومة، وتشمل الحريات

المدنية حرية التعبير و الاعتقاد، وتنظيم التجمعات، وحكم القانون، واستقلال الفرد و الحقوق الاقتصادية .ويتم تكوين هذا المؤشر من خلال مجموعة أسئلة حول وسائل الإعلام، وحرية التجمع، والمناقصات العامة، والنظام القضائي، والحريات الاجتماعية. ويتم تركيب كل من المؤشرين بحيث تتراوح قيمة المؤشر بين 1 (الدرجة الأعلى من الحرية) و 7 (الدرجة الأدنى من الحرية) و يتم الحصول على مؤشر الحرية بأخذ المتوسط البسيط للمؤشرين كما سبقت الإشارة. و على أساس هذا المؤشر يتم تصنيف الدول على النحو التالي: دول حرة إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 2.5 نقطة و يمكننا الاستدلال من ذلك على التمتع بمؤسسات راقية، دول شبه حرة إذا كانت قيمة مؤشر الحرية أكبر من 2.5 نقطة و لكن أصغر من 5.5 نقاط إذ يمكننا الاستدلال من ذلك على التمتع بمؤسسات متوسطة النوعية، دول غير حرة إذا كانت قيمة مؤشر الحرية أكبر من 5.5 نقاط إذ يمكننا الاستدلال من ذلك على التمتع بمؤسسات بدائية و متخلفة. [علي 2007 ، ص 4]

مؤشر الحاكمية: في سلسلة من المقالات المتخصصة، طور كوفمان وكراي وزيدا لوباتن في البنك الدولي مؤشرا مركبا لإدارة الحكم يستند على تجميع مؤشرات فرعية تقوم بإعدادها 31 هيئة متخصصة في هذا المجال. وقد تم تعريف الحكم لغرض هذا المؤشر على أنه التقاليد و المؤسسات التي يتم بواسطتها ممارسة السلطة. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مجالات رئيسية مع استنباط زمرتين فرعيتين لكل مجال من مجالات ممارسة السلطة على النحو التالي:

أ- عملية اختيار، مراقبة، و استبدال الحكومات: و يضم كلا من مؤشر التعبير و المساءلة (Voice and Accountability)و مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف (PoliticalStability and Absence of Violence)

ب- قدرة الحكومة على تشكيل و تنفيذ بشكل فعال سياسات سليمة. و يضم كلا من مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness) و مؤشر جودة التشريع (RegulatoryQuality)

ج- احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم و تسير التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينها. و يضم كلا من مؤشر سلطة القانون (Rule of Law) و مؤشر مراقبة الفساد ومحاربته (Control of Corruption).

هذه المؤشرات الستة مصنفة من -2.5 (للتعبير عن أدنى درجة للتطور المؤسسي) إلى +2.5 (للتعبير عن أعلى درجة للتطور المؤسسي)، فكلما زادت قيمة المؤشر بالإشارة الموجبة، كلما كانت النوعية المؤسساتية أفضل. هذا و تصنف حالة المؤسسات في الدول حسب هذا المؤشر كما يلي: متدنية للغاية إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين -2.5 و -1، متدنية إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين -1 و 0 ، متوسطة إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين 0 و 1، متقدمة إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين 1 و 2.5.

مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (The(PRS PoliticalRisk Servicesمن خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country (ICRG Risk Guide منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، حيث تعطى المخاطر المختلفة قيما رقمية يمكن اعتبارها نقاط مخاطرة، بحيث تعكس القيمة المتدنية مخاطر كبرى و القيمة الكبرى مخاطر متدنية. و يتكون هذا المؤشر من مجموعة من المؤشرات الفرعية و هي:

- الاستقرار الحكومي :ويقس استقرار وثبات الحكومات و السياسات الحكومية، ويتكون من 12 نقطة.
- الظروف الاقتصادية والاجتماعية :ويعتمد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، منها معدل البطالة والنمو الحقيقي والتضخم وغيرها، ويتكون من 12 نقطة.
- مؤشر ملف الاستثمار :ويتكون من 12 نقطة.
- مؤشر النزاعات الداخلية :ويتكون من 12 نقطة.
- مؤشر النزاعات الخارجية :ويتكون من 12 نقطة.
- مؤشر الفساد :ويقيس درجة الفساد الإداري، بما في ذلك العمولات والوسائط في أوساط صناعة القرار، ويتكون من 6 نقاط.
- التدخل العسكري في السياسة :ويتكون من 6 نقاط.
- التوتر الديني :ويتكون من 6 نقاط.
- حكم القانون :ويقيس نزاهة النظام القانوني والقضائي ونضوج مؤسساته، ويتكون من 6 نقاط.
- التوتر العرقي: ويتكون من 6 نقاط.
- الديمقراطية والمساءلة :ويتكون من 6 نقاط.
- نوعية الإدارة العامة : ويقيس درجة استقلال الخدمات العامة عن الضغوط والمصالح السياسية، ودرجة الحياد والإنصاف في التعيين على الوظائف الحكومية، ويتكون من 4 نقاط. (طلافحة 2014).

وبذلك يكون مجموع النقاط الكلية لمؤشر دليل المخاطر القطرية 100 نقطة، إذ يتم تصنيف المؤسسات حسب هذا المؤشر كما يلي: متدنية للغاية (مخاطر مرتفعة جدا) إذا كانت نقاط المخاطر أقل من 50 % ، متدنية (مخاطر مرتفعة) إذا كانت نقاط المخاطر تتراوح بين 50 % و 60 %، متوسطة (مخاطر متوسطة) إذا كانت نقاط المخاطر تتراوح بين 60 % و 70 %، جيدة(مخاطر متدنية)إذا كانت نقاط المخاطر تتراوح بين 70 % و 80 %، متقدمة (مخاطر متدنية جدا) إذا كانت نقاط المخاطر تتراوح بين 80 % و 100 %.

مؤشر الحريات الاقتصادية: تصدره مؤسسة HeritageFoundation الأميركية بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال. يقيس هذا المؤشر الحرية الاقتصادية في 185 دولة حول العالم وفقاً لعشرة ركائز أساسية هي: حرية الأعمال، وحرية التجارة، والحرية المالية، وحجم الحكومة، والحرية النقدية، وحرية الاستثمار، والحرية المالية وحقوق الملكية، والتحرر من الفساد وحرية العمل. يمكن تقييم المؤشر كالتالي: من 80 إلى 100: يدل على حرية اقتصادية كاملة، من70 إلى 79.9: حرية اقتصادية شبه كاملة، من 60إلى 69.9 : حرية اقتصادية متوسطة، من50 إلى59.9 : حرية اقتصادية ضعيفة، من0 إلى 49.9: انعدام الحرية الإقتصادية.

بالإضافة إلى المؤشرات السالفة الذكر، هناك مؤشرات أخرى يستدل بها على نوعية المؤسسات خاصة منها بيئة الأعمال و الاستثمار مثل:

المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال: الذي يصدره البنك الدولي سنويا منذ عام 2004، ويقيس هذا التقرير سهولة أداء الأعمال في 183 دولة، ببحث الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها، ويتم قياس سهولة أداء الأعمال بناء على 10 مراحل من حياة منشأة الأعمال.

مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورو مني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس، والثانية في سبتمبر، ويقيس قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة المستوردات في مواعيد استحقاقها، وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه، ويتكون المؤشر من تسعة عناصر هي : المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل. ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر الى 100 نقطة مئوية بالاستناد الى تسعة مؤشرات فرعية ذات اوزان مختلفة وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد والوفاء بالتزامات القطر. ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية.

مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية : يقيس مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويركز على تقييم المخاطر القطرية ليس فقط المرتبطة بالقدرة على سداد أصل الدين والفوائد وأصل المبلغ المستثمر وعوائده وقيمة البضاعة المستوردة لصالح المصدر، بل يشمل أيضا الفرص التصديرية والاستثمارية الضائعة. ويعتمد المؤشر على أربع مجموعات من التغيرات تغطي كلا من المخاطر السياسية والمخاطر الاقتصادية الكلية والمخاطر الخارجية والمخاطر التجارية، كما يقسم دليل المؤشر المخاطر إلى سبع مجموعات من 1 إلى 7 ويميز بداخل كل مجموعة بين 4 مستويات من المخاطر يشار لها بالأحرف a وb وc وd باستثناء المستوى السابع، بحيث تكون الدول الحاصلة على a1 هي الأقل مخاطرة والحاصلة على 7 هي الأعلى مخاطرة. ويضم المؤشر تقييما لـ 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية.

مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية : ويصدر هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية – COFACE – حيث يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول. وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين:

- ✓ مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) : وتتفرع إلى أربعة فروع :

A1 – البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة، وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا.

A2 – احتمال السداد يبقى ضعيف جدا، حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرار أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1.

A3 – بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة، قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

A4 – سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا، مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

- ✓ درجة المضاربة : وتتفرع إلى ثلاثة فروع :

B– يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة، تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

C – قد تؤدي البيئة السياسية، والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

D – تؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية، والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

يغطي المؤشر 165 دولة منها 19 دولة عربية.

ثالثاً: الأدبيات التطبيقية للدراسة

3-1نوعية المؤسسات و النمو لاقتصادي

لقد أثبتت مختلف الدراسات التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للمؤسسات أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية و النمو الاقتصادي للبلدان. و قد وجد الاقتصاديون أن اختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالإختلاف في نوعية المؤسسات. فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في رأس المال المادي و رأس المال البشري وفي التكنولوجيا العالية، تستطيع تحسين أداء إقتصادها و توفير الرفاه لسكانها. و يعتبر كل من(1995) Mauro و (1995) Knack & Keefer من بين أوائل الاقتصاديين الذين استعملوا مؤشرات ملائمة لقياس نوعية المؤسسات من أجل تبيان أن البلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة هي تلك التي تسجل أعلى معدلات نمو اقتصادي.

و من ضمن الكثير من الدراسات التي تعرضت للدور المهم الذي تلعبه المؤسسات في تفسير الإختلافات بين مستويات الدخل في بلدان العالم، نجد دراسة Edison (2003) ، والذي قام باختبار ما مدى قوة الارتباط بين كل من نوعية المؤسسات و السياسات من جهة، و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة من البلدان (أفريقيا جنوب الصحراء ، الشرق الأوسط و تركيا ، البلدان الأسيوية النامية ، و أمريكا اللاتينية و الكاريبي). وقد خلُص الباحث إلى أن للمؤسسات أثرا إحصائيا كبيرا على الأداء الاقتصادي، و أنها ترفع من مستوى نصيب الفرد من الدخل. كما بينت نتائج هذا البحث أنه لو استطاعت دول أفريقيا جنوب الصحراء أن تحسن من نوعية مؤسساتها إلى متوسط نوعية المؤسسات في بلدان آسيا النامية، فإنها يمكن أن تحقق زيادة تبلغ 80 % في دخل الفرد، أي ارتفاع من 800 دولار إلى أكثر من 1400 دولار. كما أن تحسن نوعية المؤسسات في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يمكنه أن يساهم في زيادة دخلها بمعدل مرتين و نصف المرة لتصل إلى المتوسط الخاص بجميع البلدان.

أما Gani (2011) فقد قام باختبار هذه العلاقة على 84 دولة نامية خلال الفترة 2005–1996، و خلص إلى وجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر الاستقرار السياسي و فعالية الحكومة من جهة و النمو الاقتصادي من جهة أخرى، أما مؤشرا التصويت و المساءلة و محاربة الفساد فكان لهما تأثيرا معنويا عكسيا، في حين لم يكن للجودة التنظيمية وسيادة القانون أي أثر معنوي يعتد به. هذا وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن ديناميات الاقتصاد الحديث الحالي تجعل من الضروري للبلدان النامية أن تعمل الآن وداخل بلدها، على أن تحسن من أبعاد الحكم وأن تضع ممارسات متسقة للحكم الرشيد ذات الصلة محليا و قابلة للمقارنة دوليا.

فيما يتعلق بالدول العربية، حاول Lahouij (2016) توضيح العلاقة بين الحكم الراشد (معبر عنه بمتوسط مؤشرات الحاكمية الستة لكوفمان) و النمو الاقتصادي، على عينة من 6 دول من الشرق الأوسط و شمال إفريقيا غير المصدرة للنفط خلال الفترة 2013–2002. و باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية قوية بين مؤشر الحاكمية و النمو الاقتصادي بالمنطقة، بالإضافة إلى كل من الإنفاق الحكومي، الاستثمار الداخلي أو الأجنبي المباشر ، في حين لم يكن للحرية الاقتصادية أي دور في تفسير النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، حاول لطفي مخزومي و آخرون (2016) توضيح العلاقة بين نوعية المؤسسات (معبر عنها بمتوسط مؤشرات الحاكمية الستة لكوفمان)و النمو الاقتصادي على عينة من 9دول خلال الفترة 2012–2000. و باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية قوية بين مؤشر الحاكمية و النمو الاقتصادي بالمنطقة، بالإضافة إلى كل من معدل التبادل التجاري، الاستثمار، و نسبة الموارد الطبيعية. كما تستنتج أيضا أن النوعية المؤسساتية لها الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي في الدول العربية ثم تليها درجة تملك الموارد الطبيعة في الدول العربية النفطية.

و على عينة تشمل كل الدول العربية، قام محمد محمود العجلوني (2013) بدراسة أثر الحكم الرشيد (معبر عنه بمؤشرات الحاكمية الستة لكوفمان)على النمو الإقتصادي، و خلص إلى أن معدل النمو الإقتصادي مرتبط إيجابياً بمستوى تطوير المؤسسات و الحاكمية في الدول العربية. وأن هذه العلاقة غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة، إذ أن كون الدولة نفطية أم غير نفطية لم يُؤثر في هذه العلاقة. كما أظهرت النتائج بأن ليس جميع مؤشرات الحاكمية على نفس المستوى من الأهمية في التأثير النمو الإقتصادي. فلمؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد تأثير معنوي على النمو الإقتصادي، بينما ليس لمؤشرات المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثير واضح.

2-3 نوعية المؤسسات و التنمية المستدامة

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من دراسات (أعلاه) تؤكد أهمية نوعية المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي، توجد دراسات أخرى تربط نوعية المؤسسات بالتنمية المستدامة. و من بين هذه الدراسات، تلك التي أجراها البنك العالمي على الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث قام هذا الأخير بتقدير الادخار الصافي المعدلANSلـ 145 دولة خلال الفترة الممتدة من 1970 حتى 2001، و من بين أهم ما توصل إليه هو أن معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بانخفاض مستويات الادخار الصافي المعدل، إذ أن معظم البلدان التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية أكثر من 60 %من إجمالي صادراتها كان فيها الادخار الصافي المعدل سالبا. أما معظم البلدان فقيرة الموارد الطبيعية و التي تمثل فيها صادرات الموارد نسبة أقل من 20 %من صادراتها الكلية كان فيها الادخار الصافي المعدل موجبا. هذه النتائج تبين مدى فشل معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية في استثمار نسبة كافية من ريع مواردها في الأشكال الأخرى لرأس المال و هذا ما يعيق تحقيقي تنمية مستدامة فيها.

وفي تقريره الصادر سنة 2006 قدم البنك العالمي خصائص كل منطقة من مناطق العالم على أساس الادخار الصافي المعدل للفترة الممتدة من1970 حتى 2003، و يتضح من هذا التقسيم المقدم في الشكل)1(أن منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا سجلت معدلات سلبية للادخار الفعلي GenuineSaving (GS)، حيث وصل انخفاضGSفي سنوات السبعينات إلى حدود%30–من الدخل الوطني الخام، وظل يتراوح في حدود%10–خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و 2003 ، و قد أثار هذا الانخفاض في الادخار الصافي المعدل لهذه المنطقة تساؤلات العديد من الاقتصاديين ، غير أن البنك العالمي يرى أن السبب في هذا هو ارتباطها الشديد بالبترول، وتدعم وجهة النظر هذه حقيقة الانخفاض في الادخار الصافي المعدل في معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كما يتضح في الشكل (1).

الشكل (1): معدل الادخار الفعلي حسب مناطق العالم

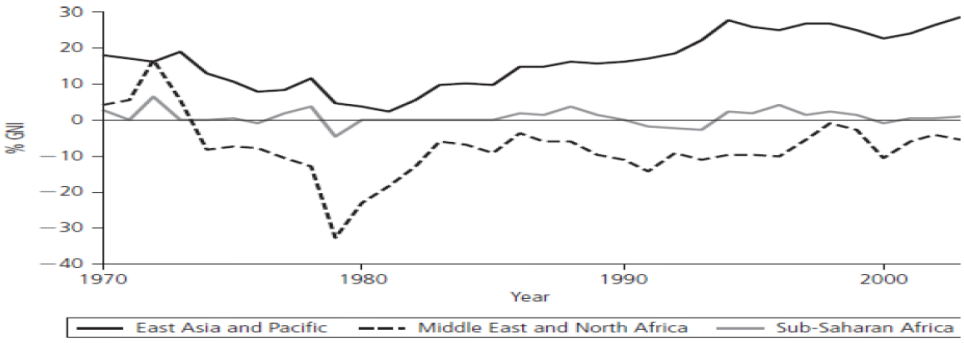

Source: World Bank (2006), op.cite, p.41

تعتبر عائدات الموارد الطبيعية أهم مصدر لتمويل التنمية، لكن المسألة بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد هل تستهلك ريع هذه الموارد مقابل الحصول على ثروة و رفاه اقتصادي في الحاضر و على حساب مستقبل الأجيال القادمة، أم تستثمر هذا الريع في أصول رأسمالية أخرى. يتضح من خلال الشكل (2) بأنه كلما ارتفع ريع الموارد الطبيعية كنسبة مئوية من الدخل الوطني الصافي كلما اتجه معدل الادخار الفعلي نحو الانخفاض، و هذا يبين أن نسبة كبيرة من ريع الموارد الطبيعية توجه للاستهلاك بدلا من الاستثمار في أصول منتجة، و هذه هي القاعدة في معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

الشكل (2): الادخار الفعلي و وفرة الموارد الطبيعية

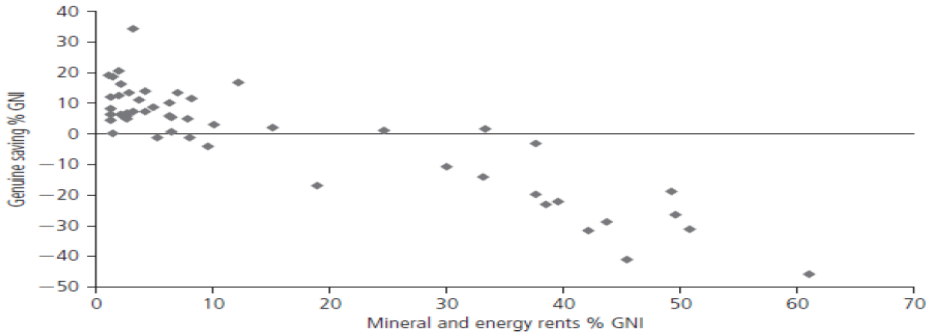

Source: World Bank (2006)، idem، p.43

من جهته أيضا، يدعم Van der Ploeg (2011) فكرة انخفاض الادخار الصافي المعدل في معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، و يبين أن استثمار ريع الموارد الطبيعية سوف يكون أقل كلما كانت التوقعات تشير إلى

ارتفاع أسعار الموارد في المستقبل و ارتفاع في أسعار الفائدة على الأصول الأجنبية أو انخفاض تكاليف استخراج هذه الموارد. كما يعتبر أن نوعية مؤسسات غير جيدة و حماية لحقوق ملكية خاصة ضعيفة، يمكنها أن تفسر المستوى المنخفض للادخار الصافي المعدل في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

وفي دراسة لـ Dietzو آخرون(2007) و من أجل دراسة علاقة نوعية المؤسسات بالتنمية المستدامة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، قام الباحثون بتقدير علاقة الانحدار بين نوعية المؤسسات المعبر عنها بثلاثة مؤشرات تمثلت في الفساد، النوعية البيروقراطية و دور القانون، من جهة، و التنمية المستدامة التي تم قياسها بالادخار الفعلي. و توصلوا إلى أن لخفض مستوى الفساد تأثير إيجابي على الادخار الفعلي، أي أنه ينخفض التأثير السلبي لوفرة الموارد الطبيعية على الادخار الفعلي بانخفاض مستوى الفساد، و لهذا و حتى تستطيع البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تحقيق تنمية مستدامة ينبغي عليها تحسين نوعية مؤسساتها.

و في نفس هذا السياق، توصل Toke S. Aidt(2009)إلى وجود علاقة ارتباط سلبية قوية بين نمو الادخار الفعلي بالنسبة للفرد(و الذي يمثل مقياس مباشر للتنمية المستدامة) و الفساد (الذي يعتبر مؤشرا لنوعية المؤسسات).

أماStoever (2012) فقد قامت بدراسة تأثير نوعية المؤسسات (معبر عنها بمتوسط مؤشر الحاكمية لكوفمان) على التنمية المستدامة (معبر عنها بالادخار الفعلي) لعينة من 138 دولة خلال الفترة 1996–2006. و باستخدام طريق المربعات الصغرى ذات المرحلتين(2SLS)، و اعتبار معدل وفايات المستوطنين كمتغير مساعد instrument (وفقا (Acemoglu et al (2001)، خلصت إلى وجود علاقة طردية معنوية بين نوعية المؤسسات و التنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك تم تقدير نفس النموذج بتغيير المتغير التابع (الادخار الفعلي) بالادخار الوطني الصافي NNSالذي يتألف من ادخار رأس المال المادي فقط، و أسفرت النتائج عن علاقة ضعيفة و بمعلمات صغيرة. تلك النتائج تدل على أن رأس المال غير المادي يتأثر بقوة بنوعية المؤسسات مقارنة مع رأس المال المادي.

وبالاعتماد على نتائج الدراسة السابقة، قام Yangو آخرون (2014) بدراسة تأثير نوعية المؤسسات (معبر عنها بمتوسط مؤشر الحاكمية لكوفمان WGI، مؤشر المخاطر القطرية ICRG، قاعدة بيانات الأنظمة السياسية Polity IV و قاعدة البيانات المؤسساتية للبنك العالمي، مؤشر إدراك الفساد) على التنمية المستدامة (معبر عنها بالادخار الفعلي) لعينة من 189 دولة خلال الفترة 1980–2010،مع إنشاء البيانات الناقصة باستخدام طريقة الافتراضات المتعددة (multiple imputation).بالإضافة إلى المتغيرات المؤسساتية، تضمن النموذج المقدر العديد من المتغيرات المفسرة الاخرى(حصة الفرد من الناتج، الكثافة السكانية، استنزاف الطاقة، الديانة، . . .) و تم إضافة متغيرات مساعدة أخرى (مدة الحياة المتوقعه عند الولادة، معدل الالتحاق بالمدارس، . . .).و باستخدام طريق المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)، خلصت الدراسة إلى أن مؤشرات النوعية المؤسساتية (كل من مؤشر الحاكمية و إدراك الفساد و نوع الأنظمة السياسية) فقط كان لها تأثير معنوي إيجابي على معدل الادخار الفعلي، في حين لم يكن للقيود الدستوريةconstitutional constraints (مؤشر التمثيل النسبي في البرلمان و مؤشر التعددية)[13] أي أثر معنوي. أما معنوية المتغيرات المفسرة الأخرى (الناتج و الديانة) فلم تكن متسقة في جميع النماذج. و حتى بتقسيم عينة الدراسة إلى دول ذات دخل مرتفع و أخرى منخفض، كانت النتائج متطابقة ما بين فئات الدخل المختلفة.

من جهة أخرى، قام Wicher (2014) بدراسة تفصيلية (disaggregated)لتأثير المؤسسات غير الرسمية على التنمية المستدامة لعينة من 30دولة خلال الفترة 2012–1996. ضمن هذه الدراسة تم تمييز4 أنواع من المؤسسات غير الرسمية: مؤسسات سياسية (معبر عنها بمتغيرات: الفساد السياسي، الاستقرار السياسي و الرضا عن النظام السياسي) و قضائية (معبر عنها بمتغيرات: الجرائم، الفساد القضائي، إستقلالية القضاء و الثقة في النظام القضائي) و مجتمعية (معبر عنها بمتغيرات: المشاركة السياسية، المجتمع المدني و حقوق الإنسان) و اقتصادية (معبر عنها بمتغيرات: الفساد الاقتصادي، النظام الضريبي، و المحيط التنافسي). بينما تم تقسيم التنمية بدورها إلى جوانبها الثلاث: التنمية الاقتصادية (الاستدامة الاقتصادية الكلية macro معبر عنها بمتغيرات: صافي تكوين رأس المال الثابت و الإنفاق على البحث و التنمية، و الاستدامة المالية معبر عنها بالقروض المقدمة للقطاع الخاص) و الإجتماعية (معبر عنها بمتغيرات: العدالة في توزيع المداخيل GINI، التشغيل، الصحة و التعليم) و البيئية (معبر عنها بمتغيرات: انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إنتاجية الموارد و التنوع البيولوجي). و باستخدام طريقة المربعات الصغرى المجمعة (Pooled OLS) و نموذج التأثيرات العشوائية (RandomEffects) تم تقدير عدة نماذج يكون فيها جانب التنمية كمتغير تابع و أنواع المؤسسات كمتغيرات مفسرة. و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية قوية بين متغيرات المؤسسات السياسية (باستثناء متغير الاستقرار السياسي) و التنمية الاقتصادية، تأثير متغيرات المؤسسات القضائية كان طرديا ضعيفا (باستثناء الفساد القضائي)، تأثير متغيرات المؤسسات الاقتصادية كان قويا أيضا، بينما لم تظهر أية علاقة مباشرة بين متغيرات المؤسسات المجتمعية و التنمية الاقتصادية. بالنسبة للتنمية الاجتماعية، فقد بينت النتائج وجود علاقة طردية معنوية بين المؤسسات السياسية (متغير الاستقرار السياسي فقط)و التنمية الاجتماعية، تأثير متغيرات المؤسسات القضائية و الاقتصادية كان طرديا ضعيفا، بينما كانت العلاقة بين متغيرات المؤسسات المجتمعية و التنمية لاجتماعية طردية قوية و معنوية. بالنسبة للتنمية البيئية، فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة مباشرة معنوية بين متغيرات أنواع المؤسسات الأربع و التنمية البيئية.

و من خلال السيطرة على الفساد كمثال ، درس Yamaguchi و Shin (2016) كيف تؤثر المؤسسات على مكونات مختلفة من رأس المال الطبيعي، بالإضافة إلى الثروة الشاملة ، باستخدام بيانات من تقرير الثروات الشاملة. و تظهر التقديرات الخاصة بالآثار الثابتة للقطاعات باستخدام بيانات مجموعة من الدول تأثيراً إيجابياً كبيراً في مكافحة الفساد على تغيير الموارد غير المتجددة، وبعض النتائج المحدودة للأراضي الغابية والزراعية. و لاحظ الباحثان على نطاق واسع أن مكافحة الفساد تؤثر على رأس المال الطبيعي إيجابيا، و لكن قد تختلف القنوات و المهلة حسب الفئات الفرعية.

هذا وقد قام Wu و Yan (2018) بالتحقيق من تأثير الجودة المؤسسية على التنمية المستدامة لصادرات الصناعات في البلدان الناشئة من منظور شامل للبيئات المؤسسية المتعددة و تغايرات الصناعات متعددة الأبعاد، و ذلك بإجراء تحليلات تجريبية باستخدام البيانات من صادرات الصناعات الصينية العشرين إلى 117 دولة خلال الفترة من 1996 إلى 2011. و أظهرت النتائج أن: للصناعات ذات الاعتماد المالي أو التعقيدات التقنية مزايا نسبية تصديرية في بيئات مؤسساتية مالية أفضل، تتمتع الصناعات ذات الكثافة العالية للبحث والتطوير أو التركيز الأعلى للمدخلات الوسيطة بمزايا نسبية تصديرية في بيئات مؤسساتية قانونية أفضل ، من شأن الاختلافات في مستوى التطور المالي أو في كفاءة النظام القانوني أن تؤثر في آثار التفاعلات بين الجودة المؤسسية وعدم التجانس في الصناعة على التنمية المستدامة لصادرات الصناعات.

رابعاً: البيئة المؤسساتية في الدول العربية

في الدول العربية و على خلاف التحولات الاقتصادية التي عرفتها هذه البلدان و التي تمثلت في التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام الاقتصاد الحر، و ما ترتب عليه من تغيرات تمثلت خاصة في تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، إصلاحات في المؤسسات الاقتصادية و النظام المصرفي و نظام سعر الصرف، و غيرها، فإن البيئة المؤسساتية لقيت إهتماما قليلا من قبل صانعي السياسات في الدول العربية، وحتى الجوانب المؤسساتية التي تم التركيز عليها لم تكن أكثر من تلك المتعارف عليها كتغيير القوانين و التنظيمات الرسمية حتى تتماشى مع اقتصاد السوق، أما أنواع المؤسسات الأخرى مثل القواعد غير الرسمية فقد أهملت.

لقد أدت التراكمات و العادات و السلوكيات الموروثة عن النظام الاشتراكي السابق إلى عرقلة سياسات الإصلاح الاقتصادي و عملية التحول إلى اقتصاد السوق. فبرامج الإصلاح التي طبقتها هذه الدول منتصف الثمانينات و بداية التسعينيات تحت إشراف المؤسسات الدولية، تطلبت إحداث تغييرات جذرية باستنادها على النهج الليبرالي، فيحين أن هذه الدول كانت تسيرها الأيديولوجية الاشتراكية سواء في البرامج السياسية أو الاقتصادية. و بناء على هذا فإن نجاح هذا التحول كان يتطلب توفر مجموعة شروط، من بينها هو أن يقبل الفاعلون و المشاركون في مسار التحول عملية التغيير، فإذا قاومت المؤسسات غير الرسمية (العادات و التصرفات، جماعة المصالح، . .) في هذه البلدان هذا التغيير، و لم تساير التغيرات في المؤسسات الرسمية ، فمن المتوقع أن لا تحقق جهود الإصلاح و التحول أهدافها المخططة ، و كان هذا هو الحال. وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية للتنمية البشرية في بعض هذه البلدان، إلا أن كلا من الفساد، المحسوبية، سلوك البحث عن الريع و الجهوية (القبلية) تعتبر من أهم خصائص المؤسسات غير الرسمية في الدول العربية، و التي لم تتغير لحد الساعة، إذ تتعارض بشكل كبير مع المؤسسات الرسمية التي عرفت تغيرا. وتكمن أهم أوجه الفساد الظاهر في المحسوبية Cronyism و التأثيرات Influences، إذ أنها تنتشر بشكل كبير في الاقتصاد و السياسة خاصة و تمثل أهم عامل مؤثر فيهما، كذلك العلاقات بين الأفراد تعتبر جد حساسة لشبكة العلاقات الخاصة و التي يستخدمها الأفراد بطريقة سيئة، إذ أن للعلاقات الخاصة أثر سلبي كبير على شفافية و مصداقية المؤسسات الرسمية لدى أفراد المجتمع و نشاط الأعمال. و بصفة عامة يمكن القول أن هذه الأنواع من القيود غير الرسمية تؤثر سلبا على الثقة في المؤسسات ، و تقلل بذلك من حجم التبادلات في الاقتصاد مما يخفض من نمو الاقتصاد.

مؤشر الحريات المدنية و الحقوق السياسية

إنّ الدلائل العملية على تردّي البيئة المؤسّساتيّة بالدول العربيّة قويةٌ جدًّا، إذ إنّ أيًا من الدول العربيّة لم تكن حرّةً منذ عام 1972، وإن ّعدد الدول الحرّة جزئيًا ارتفع ليصل أقصاه في عام 2007(9 دول)، ثمّ تراجع ليصل إلى4دول في عام 2010. هذا و تبقى مستويات التنمية البشريّة الموسّعة بالحرّيات التي حقّقت بالدول العربيّة متوسّطةً، إذ فقدت دولٌ عديدةٌ من تصنيفها ضمن الفئة المرتفعة جدًّا منحدرة إلى الفئة الأدنى منها [انظر الجدول 7 في علي (2012): ص 30].

يبين الجدول1حالةالمؤسسات في الدول العربية حسب مؤشر بيت الحرية للحقوق السياسية و الحريات المدنية، الذي يوضح أن الدول العربية حسب قيمة متوسط المؤشر. واختلف وضع الدول العربية عام 2016 إذ امتاز كل من الأردن و الكويت و لبنان و المغرب بحرية جزئية عن بقية الدول العربية الأخرى.

وعلى الرغم من تحسن قيمة مؤشر بيت الحرّية للحقوق السياسيّة للدول العربية في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت من 5.9 لعام 2008 إلى 5.7 في عام 2011 ،إلا أنها بقيت أعلى من 5 و هو الحد الأدنى لاعتبار الدولة غير حرة. و يختلف وضع الدول العربيّة من حيث الحرّيات المدنيّة، إذ يلاحظ أنّ متوسّط قيمة هذا المؤشرّ للدول العربيّة قد ارتفع من 5.2في عام 2010، إلى5.4في عام2011، أيْ أنّ الحرّيّات المدنيّة في الدول العربيّة قد تراجعت في عام2011 عمّا كانت عليه في عام 2010.

الجدول(1): مؤشر الحريات المدنية و الحقوق السياسية بالدول العربية (2016–2017)

البلد	الحقوق السياسية	الحريات المدنية	حالة الحرية
الجزائر	6	5	NF
البحرين	7	6	NF
جيبوتي	6	5	NF
مصر	6	5	NF
العراق	5	6	NF
الأردن	5	5	PF
الكويت	5	5	PF
لبنان	5	4	PF
ليبيا	7	6	NF
موريتانيا	6	5	NF
المغرب	5	4	PF
عمان	6	5	NF
قطر	6	5	NF
السعودية	7	7	NF
الصومال	7	7	NF
السودان	7	7	NF
سوريا	7	7	NF
تونس	1	3	F
الإمارات	6	6	NF
اليمن	7	6	NF

F: حرية مطلقة ، PF: حرية جزئية، NF: غير حرة.

Source : Freedom in the World Comparative and Historical Data. (https://freedomhouse.org)

مؤشر إدراك الفساد

فيما يخص مؤشر مدركات الفساد، فقد حل الصومال والسودان وليبيا والعراق وسورية بين الدول العشر الأكثر فساداً في العالم وفقاً لمؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2016 .في المقابل، جاءت دولة

الإمارات العربية المتحدة الأفضل عربيا بحلولها بالمركز 24 عالميا، وحلت قطر ثانيا في المركز 31 عالميا. بينما حلت الأردن في الرتبة 57، و السعودية في الرتبة 62، و تلتهم كل من عمان و البحرين و الكويت في الرتب 64 و 70 و 75 على التوالي. وتونس في المركز 78 والمغرب في المركز 90 ومصر و الجزائر في المركز 108 ولبنان في المركز 132016، (Transparency Inernational).

الجدول(2): مؤشر إدراك الفساد بالدول العربية (2012–2016)

ترتيب 2016	البلد	قيمة 2016	قيمة 2015	قيمة 2014	قيمة 2013	قيمة 2012
24	الإمارات	66	70	70	69	68
31	قطر	61	71	69	68	68
57	الأردن	48	53	49	45	48
62	السعودية	46	52	49	46	44
64	عمان	45	45	45	47	47
70	البحرين	43	51	49	48	51
75	الكويت	41	49	44	43	44
75	تونس	41	38	40	41	41
90	المغرب	37	36	39	37	37
108	مصر	34	36	37	32	32
108	الجزائر	34	36	36	36	34
136	لبنان	28	28	27	28	30
142	موريتانيا	27	31	30	30	31
166	العراق	17	16	16	16	18
170	ليبيا	14	16	18	15	21
170	السودان	14	12	11	11	13
170	اليمن	14	18	19	18	23
173	سوريا	13	18	20	17	26
176	الصومال	10	10	8	8	8

Source:https://www.transparency.org/country

و بالرغم من مرور ست سنوات على بداية التغيير في المنطقة العربية إلا أن هذا التغيير لم يحصد بعد نتاجه على صعيد مكافحة الفساد ووضع حد للإفلات من العقاب. وكما نرى في عام 2016 فإن غالبية الدول العربية لم تستطع تحقيق نتائج حقيقية تعكس إرادة الشعوب في بناء أنظمة ديمقراطية فعالة تعطي مساحة للمساءلة والمحاسبة. وتعكس هذه الحالة من الفشل في معالجة الفساد كأمر محوري لتحقيق التنمية المستدامة درجة الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لهذا العام، فغالبية الدول العربية تراجعت تراجعا ملحوظا في العلامات حيث أن 90% من هذه الدول حققت أقل من درجة 50 بالمائة (الجدول)2، وبقيت كل من دولة الإمارات العربية وقطر رغم تراجعهما فوق المعدل. ولازالت 6 من أكثر 10 دول فسادا هي من المنطقة العربية (سورية، العراق، صوماليا، السودان، اليمن وليبيا) بسبب انعدام الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية والحروب وتحديات الإرهاب والتي تؤكد على ان الصراعات والحروب تغذي الفساد وخاصة الفساد السياسي. ما هو جيد هو أن تونس أظهرت تحسنا طفيفا على المؤشر وذلك يعود لعدة إجراءات اتخذتها لمحاربة الفساد وأهمها إقرار قانون حق الحصول على المعلومة والذي يعتبر من أفضل القوانين الموجودة في المنطقة العربية. بالإضافة إلى تطوير قدرات هيئة مكافحة الفساد والمصادقة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ووجود مساحة مساءلة جيدة نوعا ما لمؤسسات المجتمع المدني. كما أن البرلمان التونسي صادق على مشروع قانون لإنشاء قطب قضائي مالي متخصص في قضايا الفساد الكبرى.

إلا أن الطريق يعد طويلا من أجل وضع ركائز فاعلة في مكافحة الفساد وأهمها إقرار قوانين مثل حماية المبلغين عن الفساد، وتجريم تضارب المصالح والإثراء غير المشروع والإفصاح عن الذمة المالية. هذا ويحتاج القضاء التونسي إلى أن يكون أكثر شجاعة للفصل في قضايا الفساد وخاصة تلك العالقة منذ 6 سنوات بعد الثورة والتي لم يتم البت فيها بعد.

و في ذات السياق، استطلاع البنك العالمي المتعلق بنشاط المؤسسات المحلية (والذي يطرح مجموعة أسئلة على مسيري الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات المحلية في حوالي 100 دولة، إذ تتمحور هذه الأسئلة حول أهم العقبات التي يواجهونها و المرتبطة بنشاط مؤسساتهم) أظهر أن الفساد و البيروقراطية تعتبر من بين أهم العقبات التي تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي و النمو الاقتصادي. فمثلا بين هذا الاستطلاع أن 41 %من المؤسسات المحلية في الجزائر، 92 % في مصر و 76 % في موريتانيا قدمت رشاوى من أجل تأمين حصولها على عقود حكومية، بينما لا تتجاوز هذه النسبة مثلا في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) نسبة 16%. كما بين هذا الاستطلاع كذلك أن حوالي 35% من المؤسسات في الجزائر، 10% في مصر و 33% في موريتانيا قدمت رشاوى من أجل الحصول على رخص الاستيراد بينما لا تتجاوز هذه النسبة مثلا 17 % في المتوسط لبلدان العالم. و قد ساهم سلوك البحث عن الريع بشكل كبير في استشراء أوجه الفساد هذه، مما جعل الأفراد يستعملون علاقاتهم الخاصة و معارفهم مع صناع القرار من أجل الحصول على الامتيازات التي أوجدتها هذه السلوكيات في معاملاتهم و تبادلاتهم، و هذا ما أوجد لدى المجتمع حالة من عدم الثقة وغياب العدالة، و أدى إلى عدم المساواة في الفرص المتاحة أمام المتعاملين الاقتصاديين التي من المفروض أن توفرها المؤسسات الرسمية، و التي أصبحت تفتقر للفعالية بسبب مقاومة المؤسسات غير الرسمية للتغيير. و وضعية مثل هذه سوف تزيد من تكلفة المبادلات التي يتحملها المتعاملون، فتصبح بيئة الأعمال مناسبة أكثر بالنسبة للأفراد الذين يمتلكون شبة علاقات خاصة كبيرة، فينقسم بذلك المتعاملون الاقتصاديون إلى متعاملين نشطين يمتلكون شبكة علاقات خاصة ضخمة، ومتعاملين غير نشطين لديهم شبكة علاقات خاصة ضيقة.

مؤشرات الحاكمية

بالنسبة لمؤشرات الحاكمية، هي الأخرى كانت بالنسبة لمعظم هذه البلدان تحت المستوى المتوسط لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، و هذا يدل على هشاشة البيئة المؤسساتية بمجملها في الدول العربية، ولعل أفضل الدول العربية في المؤشر العام للحاكمية هي قطر والإمارات العربية المتحدة .

و وفق ما جاء في الجداول (من ب إلى ز) في الملحق و الشكل رقم 3 أدناه، كان أداء الدول العربية عام 2016 متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 36.7 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 51.4 نقطة مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية المدرجة في حساب المؤشر. وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربيا بقيمة 52.9 نقطة بأداء متوسط، تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 36.4 نقطة و بأداء ضعيف، و حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 34.1 نقطة و بأداء ضعيف. وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة و الأخيرة بقيمة 14.6 نقطة و بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2015 تراجع أداء دول المشرق العربي فيما تحسن أداء بقية المجموعات العربية في المؤشر.

الشكل (4):أداء المجموعات العربية في مؤشر البيئة المؤسسية لعامي 2015 و2016

المصدر: المؤسسةالعربيةلضمانالاستثماروائتمانالصادرات «مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار»، 2016.

مؤشر الحرية الاقتصادية

فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية، و وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة Heritage لعام 2017، يظهر التقرير بأن ثمانية دول عربية و تحديدا البحرين، عمان، الأردن، الإمارات، السعودية والكويت وقطر و المغرب قد سجلت مستويات مقبولة من الحرية الاقتصادية و أعلى من المتوسط الإقليمي، كما كان لهذه الدول أداء جيد فيما يتعلق بتخفيض الأعباء التنظيمية، السيطرة على الإنفاق الحكومي و تحسين الحرية الجبائية، في حين أن البلدان المتبقية لم تتجاوز المتوسط الإقليمي خلال الفترة المدروسة نتيجة لعدم كفاية الجهود الرامية لتحسين مناخ الأعمال. وفي نفس التقرير، أفادت الإحصاءات المنشورة على موقع المعهد الإلكتروني بأن الإمارات صعدت 17 مرتبة دفعة واحدة ضمن المؤشر، فيما جاءت قطر في المرتبة الثانية عربيا و29 عالميا. واحتلت البحرين المرتبة الثالثة عربيا، و44 عالميا، ثم الأردن في المرتبة الرابعة عربياً و53 عالميا، والكويت في المرتبة الخامسة عربياً و61 عالمياً، والسعودية السادسة عربياً و64 عالمياً، وفق الإحصاءات. وحازت سلطنة عمان على المرتبة السابعة عربياً و 82 عالمياً، تلتها المغرب في المرتبة 86 عالمياً، ثم تونس 123 عالمياً، ولبنان 137، وجاءت مصر في المرتبة 144 عالميا، فيما تبوأت السودان المرتبة 164 والجزائر 172 عالمياً.

الجدول (3): مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول العربية سنة 2017

حالة الحرية	التغير	القيمةالإجمالية	البلد	الترتيب
شبه كاملة(70–9، 79)	+4.3	76.9	الإمارات	8
شبه كاملة(70–9، 79)	+2.4	73.1	قطر	29
متوسطة(60–9، 69)	−5.8	68.5	البحرين	44
متوسطة(60–9، 69)	−1.6	66.7	الأردن	53
متوسطة(60–9، 69)	+2.4	65.1	الكويت	61
متوسطة(60–9، 69)	+2.3	64.4	السعودية	64
متوسطة(60–9، 69)	−5.0	62.1	عمان	82
متوسطة(60–9، 69)	+0.2	61.5	المغرب	86
ضعيفة(50–9، 59)	−1.9	55.7	تونس	123
ضعيفة(50–9، 59)	−6.2	53.3	لبنان	137
ضعيفة(50–9، 59)	−3.4	52.6	مصر	144
كبت (40–9، 49)	N/A	48.8	السودان	164
كبت (40–9، 49)	−3.6	46.5	الجزائر	172

Source: http://www.heritage.org/index/ranking

مؤشر بيئة أداء الأعمال

كان أداء الدول العربية متوسطا بشكل عام في مؤشر بيئة أداء الأعمال (الجدول ح في الملحق)، حيث بلغ المتوسط العربي 64 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي يبلغ 68.1 نقطة. تصدرت دول الخليج المجموعات العربية المدرجة في المؤشر بحصولها على 70.2 نقطة، حيث جاءت في مجموعة الأداء المتوسط. ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 62.25 نقطة بمستوى أداء ضعيف، ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 59.69 نقطة و بمستوى أداء ضعيف، وحلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة و بفارق بسيط و بمستوى أداء ضعيف. ومقارنة بعام 2015، ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر بيئة الأعمال، و جاءت دول الأداء المنخفض في المقدمة كصاحبة أحسن نسبة تحسن بلغت 6.25 %.

الشكل(5): أداء المجموعات العربية في بيئة أداء الأعمال لعامي 2015 و2016

المصدر: مناخ الاستثمارفي الدول العربية، مؤشرضمان لجاذبية الاستثمار، 2016 . المؤسسة العربيةلضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. ص49.

مؤشرات المخاطر القطرية

لقد امتاز وضع أغلب الدول العربية بالتذبذب من سنة إلى أخرى، إذ لازال العديد منها يسوده مناخ سياسي غير مستقر، وهذا من شأنه أن يخلق حالة من عدم اليقين و التأكد التي ستقف عائقا أما اتخاذ القرارات الاستثمارية الطويلة التي تتطلبها الاستثمارات الاجنبية المباشرة. و لقد أدى الحراك الشعبي في بعض الدول إلى ارتفاع درجة المخاطر المرتقبة التي تتعلق بالتوترات الأمنية، و التغييرات السياسية و الإدارية و التسرع في اتخاذ القرارات في المرحلة الانتقالية، مع ظهور الاضطرابات العمالية الفئوية. ضف إلى ذلك إجراءات مكافحة الفساد التي ستؤدي إلى سحب الأراضي و المشاريع من بعض المستثمرين و مراجعة بعض الامتيازات المالية و تجميد الأرصدة المالية لبعض رجال الأعمال و المسؤولين في الداخل و الخارج.

هذه الحالة شهدتها دول عربية أخرى بدرجات متفاوتة، إذ استمر تحسن أوضاع دول مجلس التعاون الخليجي بفعل الاستقرار المتواصل الذي تعرفه (مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة و المنخفضة جدا)، كما استمر تحسن وضع المغرب و تونس إذ انضمت كلها إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة منذ 2002، مع ظهور الجزائر و مصر و الأردن في مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة سنة 2010.

الجدول (4):مؤشرCOFACE للمخاطر القطرية بالدول العربية 2017

	تقييم المخاطر القطرية	تقييم بيئة الأعمال
الجزائر	C	B
البحرين	B	A4
جيبوتي	C	D
مصر	C	C
الإمارات	A4	A2
العراق	E	E
الأردن	C	B
الكويت	A3	A4
لبنان	C	C
ليبيا	E	E
المغرب	A4	A4
عمان	B	A4
قطر	A3	A3
السعودية	B	B
سوريا	E	E
اليمن	E	E

Source: www.coface.com/Economic-Studies-and-Country-Risks.

الجدول(5):مؤشر وكالة Dun and Bradstreetللمخاطر القطرية بالدول العربية 2017

	مؤشرات المخاطر القطرية
الجزائر	DB5d
البحرين	DB5b
مصر	DB6b
الإمارات	DB3c
العراق	DB7
الأردن	DB5b
الكويت	DB4b
لبنان	DB6a
ليبيا	DB7
المغرب	DB4a
عمان	DB4a
قطر	DB3a
السعودية	DB3c
السودان	DB7
سوريا	DB7
تونس	DB5d
اليمن	DB7

Source: http://www.dnbcountryrisk.com

الجدول(6): مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية (الجانب السياسي من المؤشر) لبعض الدول العربية (2014-2010)

		الاستقرار الحكومي	الفساد	الملف الاستثماري	القانون والنظام	المساءلة الديمقراطية	النوعية البيروقراطية	الظروف الاجتماعية الاقتصادية	الصراعات الخارجية	الصراعات الداخلية	التدخل العسكري في السياسية	التوترات الدينية	الصراعات العرقية	المؤشر المركب للمخاطر	توصيف المخاطر
الجزائر	2010	9.83	1.91	7.75	3	3.5	2	5	8,45	10,5	3	2,5	4,5	61,95	معتدلة
	2014	7	2	8.5	3	3.5	2	5	7	10,3	3	2,5	4,5	58,3	مرتفعة
قطر	2010	11.5	2.5	10	5	2	2	8	9,5	8,5	4	4	6	73	منخفضة
	2014	10.5	3	10	5	2	2	8	8,7	8,5	4	4	6	71,7	منخفضة
الامارات	2010	11	3.33	10	4	2.5	3	9,5	10	11	5	4	5	78,33	منخفضة
	2014	10.5	3.5	11	4	2.5	3	9,5	9,3	11	5	4	5	78,3	منخفضة
السعودية	2010	10	2.37	11	5	1	2	7,5	8,83	8,5	5	3,5	5	69,7	معتدلة
	2014	8.5	2.5	10	5	1	2	6,7	7,8	8,2	5	3,5	5	65,2	معتدلة
الكويت	2010	7	3	10.5	5	3	2	9	8,5	11	5	4	5	73	منخفضة
	2014	5	2.5	8.5	5	3	2	8,3	7,9	10,45	5	4	5	66,65	معتدلة
العراق	2010	7.08	1.5	7.708	1.5	4.04	1.5	0,5	6,25	7,12	0	1	2,5	40,70	مرتفعة جدا
	2014	6.5	1	7.5		4	1.5	0,5	5,5	8,9	0	1	2,5	38,9	مرتفعة جدا
ليبيا	2010	10.9	1.5	9	4	1	1	5	11,5	10,45	3	5	5	67,37	معتدلة
	2014	6.9	1	6.5	4	2	1.5	4,3	8,3	7,5	1	5	5	53	مرتفعة
البحرين	2010	8	2.41	11.5	4.5	3.5	3	7	9,79	11	3	3,5	4,5	71,70	منخفضة
	2014	6.5	3	10	4.5	4	2	7	8,4	11	3	3,5	4	66,9	معتدلة
عمان	2010	11	2.5	11.5	5	1	2	7	10	10	5	4	5	74	منخفضة
	2014	9.5	2.5	11	5	5	2	6	8	10	5	4	5	73	منخفضة
اليمن	2010	9	2	8	2	3.5	1	4,5	5,5	9	4	4	4	56,5	مرتفعة
	2014	7.5	1.5	5.5	2	3.5	1	3,8	5		3	4	4	40,8	مرتفعة جدا

Source:The Political Risk Services Group's: International Country Risk Guide (ICRG). http://epub.prsgroup.com/products/icrg

خامساً: الدراسة التطبيقية

5-1 وصف متغيرات و نموذج الدراسة

لقد تم في الفقرات السابقة توصيف وضع البيئة المؤسساتية و تحديد خصائصها وبنيتها .لكن السؤال الثاني الحرج الذي سنحاول الإجابة عنه هو: إنطلاقاً من تلك البنية و الخصائص، ما طبيعة تأثير النوعية المؤسساتية على التنمية المستدامة ، وبمعنى آخر ماهي المتغيرات الاقتصادية و المؤسساتية التي من خلالها يتحدد حجم الادخار الفعلي الذي يعبر عن التنمية المستدامة ؟ إن الجواب على هذا السؤال يتطلب معرفة الآليات والقوى التي تحفز من الادخار الفعلي، وترجمتها إلى نموذج كمي يعكس التداخلات بين مكوناته، ويمكن استخدامه في عملية الاستشراف المستقبلي و تقييم البدائل المتاحة لصناع القرار.

وبعد تتبع الأدبيات المتعلقة بمحددات الادخار الصافي المعدل، و التي سبق لنا التطرق للبعض منها[14]، يمكننا حصر هذه المحددات فيما يلي:

- المتغير التابع سيكون الادخار الصافي المعدل ANS كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي: وقد تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) الصادرة عن البنك الدولي، و أيضا منThe Little Green Data Book الذي يعده البنك الدولي أيضا سنويا ابتداء من سنة 2005. كما تم اقتباس بعض البيانات الناقصة من قاعدة بيانات البنك الدولي من بعض المقالات الفردية أو المواقع الإلكترونية الخاصة[15].
- GNI: لوغريتم حصة الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (GNI per capita) وتم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، إذ يُتوقع بأن يكون له أثر إيجابي على الإدخار الفعلي.
- pop: الهيكل العمري للسكان. وقد يؤثر هذا المؤشر في الحد من القدرة على الادخار من الدخل الوطني . فمن شأن زيادة نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة (المعالين من الشباب) إلى مجموع السكان، أو إلى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاما (المنتجون الصافون) أن يميلوا إلى زيادة حصة الدخل الاجتماعي الحالي ونفقات الرعاية الاجتماعية للأطفال (التعليم والرعاية الصحية والغذاء والملبس) التي تحسب كنفقات الاستهلاك في الدخل القومي. وتماشيا مع نظرية دورة الحياة للاستهلاك، فإن زيادة حصة السكان الذين تبلغ أعمارهم 65 عاما فم فوق (المعالين من كبار السن) من شأنها أيضا أن تقلل من معدل الادخار الوطني لأن نسبة أعلى من السكان قد انتقلت إلى السحب من المدخرات السابقة، ومع ارتفاع نفقات الرعاية الصحية لكبار السن. ومع أخذ جميع هذه الاعتبارات في الحسبان، سنستخدم متوسط حصة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 للتعبير على الهيكل العمري للسكان حيث أن زيادة حصة القوى العاملة في السكان يمكن أن تزيد من نصيب الفرد من الدخل بمعدل معين و ترفع من إنتاجية العمل. وقد تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI)، إذ يتوقع بأن يكون له أثر إيجابي على الإدخار الفعلي.
- INV: حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، معبر عنها بالتراكم الاجمالي لرأس المال الثابث. وتم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) ، إذ يُتوقع بأن يكون له أثر إيجابي على الإدخار الفعلي.
- TRD: مؤشر التبادل التجاري (terms of trade index)، إذ يؤدي الاندماج في الأسواق العالمية إلى التنويع بعيدا عن العيش الحصري لرأس المال الطبيعي، ويقلل من أسعار السلع الرأسمالية المستوردة التي تبني أساس

الاستثمار في رأس المال المادي. وتم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) ، إذ يُتوقع بأن يكون له أثر إيجابي على الإدخار الفعلي.

- RS: وفرة الموارد الطبيعية، معبر عنها بصادرات الوقود والخامات والمعادن (% من مجموع صادرات البضائع). وتم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) ، إذ يُتوقع بأن يكون له أثر سلبي على الإدخار الفعلي وفقا لنظرية المرض الهولندي (نقمة الموارد)، حيث أن ارتفاع عائدات الموارد الطبيعية (أو تدفقات المساعدات الخارجية و التحويلات) سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و الانكماش في مجال الصناعات التحويلية و انخفاض معدلات التبادل التجاري . لذلك يتعين تلبية الطلب على السلع المصنعة من خلال زيادة الواردات المنافسة في هذا القطاع.
- INS: مؤشر النوعية المؤسساتية، و سنتبنى أربع مؤشرات هي: متوسط مؤشرات الحوكمة الستة لكوفمان Gov، وقد تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لإدارة الحكم (WGI) الصادرة عن البنك الدولي. مؤشر الحقوق السياسية و الحريات المدنية Pol، وقد تم الحصول على بياناته من بيت الحرية Freedom house. مؤشر الحريات الاقتصادية Fre، وقد تم الحصول على بياناته من مؤسسة Heritage Foundation. و مؤشر المخاطر القطرية ICRG، وقد تم الحصول على بياناته من مجموعة خدمات المخاطر السياسية The Political Risk Services Group's. و يُتوقع بأن يكون لهذه المؤشرات أثر إيجابي على الإدخار الفعلي.
- و من باب الأمانة العلمية، لا بأس بأن نشير إلى أن بعض الدراسات قد أدرجت متغيرات مفسرة أخرى، إلا أننا لم ندرجها في الدراسة نظرا للاعتبارات الثلاث التالية: بعض المتغيرات لم يكن لها أي أثر معنوي في كل الدراسات السابقة، ويتعلق الأمر بنسبة التمدن (urbanisation) و بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كعرض النقود و معدل الفائدة التي تعتبر في حد ذاتها كمتغيرات مراقبة للدخل الوطني الذي تضمنه نموذجنا. إضافة إلى ذلك، هناك بعض المتغيرات لديها قاعدة بيانات زمنية جد محدودة لا تسمح بدمجها في النموذج، ويتعلق الأمر ببعض مؤشرات التحرير المالي، نظم الحماية الإجتماعية و تفاوت المداخيل. من جهة أخرى، بعض المتغيرات تندرج ضمن مكونات الإدخار الفعلي نفسه، ويتعلق الأمر بمتغيرات السياسة المالية كإستهلاك الحكومات و فوائض الموازنة.

إذن، من خلال الاعتبارات النظرية و التجريبية المذكورة أعلاه، سوف يأخذ نموذجنا لمعادلة محددات الإدخار الفعلي الشكل التالي:

$$ANS = f(GNI, POP, INV, TRD, RS, INS)$$

$$ANS_{it} = c + \alpha_1 ANS_{it-1} + \alpha_2 GNI_{it} + \alpha_3 POP_{it} + \alpha_4 TRD_{it} + \alpha_5 INV_{it} + \alpha_6 RS_{it} + \alpha_7 INS_{it} + \mu_{it} + \varepsilon_{it}$$

ε_{it} : يعبر عن حد الخطأ الذي يشمل كل المتغيرات التي لم تدمج في النموذج و التي لها تأثير على الإدخار الفعلي.

(μ_{it}) : معامل يقيس الآثار الثابتة غير الملاحظة الخاصة بالدولة.

2-5 منهجية الدراسة

إن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير نموذج لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية سوف يترتب عليه الحصول على قيم مقدرة متحيزة لمعاملات انحدار هذا النموذج في حالتين هما: وجود معنوية إحصائية لمعامل الآثار الثابتة غير الملاحظة الخاصة بالدولة (μ_{it})، ووجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة و (μ_{it}).

حتى يتم الحصول على قيم مقدرة متسقة وذات كفاءة لمعاملات انحدار النماذج المذكورة، يُقترح عادة استخدام أسلوب المتغيرات المساعدة من خلال النموذج الديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، و المتمثل في طريقة الفروق العامة للعزوم(The Generalized Method of Moments (GMMالمقترحة من قبل Arellano and Bond(1991). وقد تم اختيار طريقةGMMلتقدير هذا النموذج لتمتع هذه الأخيرة بالعديد من المزايا لعل من أهمها : معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة، معالجة مشكلة احتمال أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخليةEndogenity، وتجنب آثار جذر الوحدة في كل من اختيار المتغيرات المساعدة، واستخدام متغيرات تابعة مبطأة. كما تسمح هذه الطريقة كذلك بمعالجة السببية العكسية. وحسب Alberto F. Cavallo و Eduardo A. Cavallo(2010) تقدر طريقة GMMالمعادلة عند المستوى (level equation)أو بالفروق الأولى باستعمال تأخر المتغير التابع ، و تأخرات (أو الفروق أو الفروق المتأخرة (lagged differences)) المتغيرات المفسرة كمتغيرات مساعدة (instruments)[16].

تم اقتراح طريقة العزوم المعممة لأول مرة من طرف الباحثينNerlove و(1966)Balestra، و التي تنص على ادخال المتغيرات الأدواتية المساعدة اثناء عملية التقدير ، حيث يفترض هذا النموذج أن الاثر الخاص(μ_i) يكون عشوائيا كالآتي:

$$y_{i,t} = \lambda y_{i,t-1} + \beta X_{i,t} + \mu_{i,t} \quad i = 1, \dots, N; t = 1, \dots, T$$

$$(x_{i,t}, x_{i,t-1}, x_{i,t-2}, \dots)$$

ثم جاء كل من Hsiao و Anderson (1981)بمقاربة مكملة لمقاربة Nerloveو Balestra، لأن تقارب هذه الأخيرة مرتبط بمدى تحقق فرضية عدم وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية و التأثيرات الخاصة الفردية. وتتمثل مقاربة Hsiao و Anderson في إضافة الفروق من الدرجة الأولى للمتغيرات لإزالة الاثر الخاص الفردي (μi) ، و تحويل النموذج في حالة التأثيرات الثابتة كالتالي:

$$y_{i,t} = \lambda y_{i,t-1} + \beta X_{i,t} + \mu_{i,t} + V_{i,t} \quad i = 1, \dots, N; t = 1, \dots, T$$

$$y_{i,t} - y_{i,t-1} = \lambda(y_{i,t-1} - y_{i,t-2}) + (x_{i,t} - x_{i,t-1}) + (v_{i,t} - v_{i,t-1})$$

رغم الاضافات التي قدمتها المقاربة، الا انها لم تأخذ شرط انعدام التباين المشترك بين المتغيرات المبطأة و البواقي بعين الاعتبار. لهذا اقترح كل من Arellano &Bond (1991)، مقاربة أكثر كفاءة سميت بطريقة العزوم المعممة باستخدام الفروق الأولى للقيم الأصلية لمتغيرات النموذج محل التقدير. و تتمثل في استخدام القيم

المبطأة لمستويات المتغيرات المستقلة كمتغيرات مساعدة، و في ظل الافتراضات التالية: أن حد الخطأ يكون غير مرتبط تسلسليا، وأن المتغيرات المستقلة تعتبر متغيرات خارجية ولكن بشكل ضعيف، فإن طريقة GMM سوف تستخدم شروط العزوم Conditions des Moment على المتغير التابع المبطأ و مجموعة المتغيرات المستقلة كالآتي:

$$E[g_{it-s} * (U_{it} - U_{it-1}] = 0 \; for \; s \geq 2; t = 3, \dots T$$

$$E[X_{it-s} * (U_{it} - U_{it-1}] = 0 \; for \; s \geq 2; t = 3, \dots T$$

و بعدها جاء كل من Arellano و Bover(1995)بمقدر يتمثل في دمج كل من الأدوات عند المستوى والأدوات الأخرى، ونتيجة لذلك، تكون كل المتغيرات الخارجية أدوات صحيحة. ثم طورت المقاربة من طرف الباحثين Blundellو Bond (1998)، من خلال الجمع بين المقاربة المقدمة من قبل Arellanoو Bond(1991) وتلك المقدمة من قبل Arellanoو Bover (1995)، أين يضاف إلى شروط التعامدية تلك الشروط المتعلقة بالأدوات المساعدة بالفروق، مما يجعل شروط التعامدية الاضافية تشكل حلاً خاصاً بالمتغيرات التفسيرية التي يتولد عنها مسار عشوائي[17]، و سميت بطريقة System GMMالتي تؤدي إلى التقدير في آن واحد المعادلة بالفروق الأولى والمعادلة عند المستوى، ومنه تسمح هذه المقاربة بزيادة عدد المتغيرات المساعدة المستخدمة كأدوات.

وللتعرف على جودة نتائج التقدير سوف يتم استخدام اختبارين، الاول ينحقق من عدم وجود الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء، حيث تتمثل فرضية العدم في عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين البواقي المقدرة الناتجة عن تقدير نموذج ديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية بواسطة GMM باستخدام الفروق الأولي لمتغيرات هذا النموذج. اما الفرضية البديلة فهي تشير الى عكس ذلك.

و الاختبار الثاني Sargan/Hansen يعبر عن مدى ملائمة و صلاحية المتغيرات المساعدة المستخدمة في النموذج، حيث تتمثل فرضية العدم في صلاحية المتغيرات المساعدة، اما لفرضية البديلة فهي تشير الى عكس ذلك. وبالتالي قبول فرضية العدم يعنى أن حد الخطأ الأصلي غير مرتبط تسلسلياً ، مما يؤكد صلاحية كل من المتغيرات المساعدة وشروط العزوم المستخدمة في التقدير.

3-5 النتائج التطبيقية

يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية لاقتصاديات 17دول عربية توفرت لدينا بياناتها خلال الفترة 1996–2015[18] و هي: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس و اليمن. إذ سيتم الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على محددات الإدخار الفعلي الصافي بالاقتصاديات العربية.

الجدول(7): الإحصاءات الوصفية للبيانات المستخدمة في التقدير

	ANS	GNI	INV	POP	TRD	POL	GOV	ICRG	FRE	RS
Mean	**8.414**	**10.53**	**22.85**	**62.97**	**135.1**	**5.689**	**-0.512**	**62.96**	**57.27**	**58.02**
Median	**8.380**	**9.934**	**22.58**	**62.48**	**117.8**	**5.50**	**-0.377**	**65.66**	**59.10**	**77.35**
Maximum	**45.62**	**16.39**	**60.01**	**85.44**	**290.9**	**7.00**	**0.790**	**78.41**	**77.70**	**99.97**
Minimum	**-54.02**	**5.876**	**1.778**	**46.79**	**50.92**	**2.00**	**-1.928**	**31.37**	**15.60**	**0.0001**
Std. Dev.	**16.24**	**2.502**	**8.569**	**7.676**	**47.68**	**0.932**	**0.646**	**10.89**	**11.71**	**39.14**
Skewness	**0.015**	**0.702**	**0.968**	**0.523**	**1.049**	**-0.366**	**-0.318**	**-1.020**	**-1.196**	**-0.492**
Kurtosis	**2.949**	**2.751**	**5.700**	**3.009**	**3.257**	**3.392**	**2.144**	**3.413**	**4.883**	**1.489**
Jarque-Bera	**4.042**	**27.07**	**144.99**	**15.53**	**54.98**	**9.814**	**16.10**	**54.05**	**117.1**	**41.16**
Probability	**0.009**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.007**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**
Observations	**287**	**319**	**315**	**340**	**295**	**340**	**340**	**299**	**303**	**304**

من خلال الجدول 7 أعلاه، يتضح بأن متوسط الادخار الفعلي للدول العربية خلال فترة الدراسة كان 8.41% مع بلوغ أعلى قيمة سنة 2011 بقطر(45.62%) و أدنى قيمة سنة 2013 بالسودان (54.02% -).

الجدول (8): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Correlation	ANS	GNI	INV	TRD	POP	POL	GOV	ICRG	FRE	RS
ANS	1.00									
GNI	0.352	1.00								
INV	0.340	0.108	1.00							
TRD	0.319	−0.168	0.223	1.00						
POP	0.374	0.070	0.397	0.406	1.00					
POL	0.007−	−0.234	−0.193	0.154	−0.135	1.00				
GOV	0.232	0.199	0.241	0.019	0.487	0.276	1.00			
ICRG	0.313	0.381	0.138	0.040	0.283	0.080	0.789	1.00		
FRE	0.154	0.048	0.203	0.025	0.431	0.299	0.717	0.395	1.00	
RS	0.424	−0.001	0.135	0.459	0.546	0.324	0.205	0.180	0.244	1.00

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من بعض المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير النموذج. ولعل أهم ما يمكن ملاحظة من مصفوفة الارتباط أعلاه هو وجود ارتباط طردي قوي بين متغيرات النوعية المؤسساتية خاصة بين مؤشر الحوكمة و مؤشري المخاطر القطرية (78%)و الحرية الاقتصادية(71%). هذا و يرتبط معدل الاستثمار بكل من مؤشرات الحوكمة و الحرية الاقتصادية بما يزيد عن 20%.

و باستخدام برنامج STATA، تم تقدير معلمات نموذج الإنحدار في المعادلة (1) باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية[19] وذلك باستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم GMM مع الأخذ بعين الاعتبار استخدام مصفوفة التغاير المصححة لأخطاء عدم ثبات التباين Heteroskedasticity–Consistent Covariance Matrix (HCCM). حيث أن استخدام هذه المصفوفة يؤدي إلي تعديل القيم المقدرة للأخطاء المعيارية لمعاملات

الانحدار طبقاً لأخطاء عدم ثبات التباين. ومن ثم تسمح المصفوفة المذكورة باستخدام نتائج التقدير الناتجة عن تطبيق GMM في اختبار الفرضيات في ظل وجود مشكلة عدم ثبات التباين. وفي هذه الحالة سوف يتم استخلاص استنتاجات صحيحة من هذه النتائج. وعند التقدير أيضاً روعي خلو النتائج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء. من جهة أخرى، تم استخدام 2 كأقصى فترة إبطاء للمتغيرات المحددة سلفاً عند استخدامها كمتغيرات مساعدة. وقد جاءت نتائج التقدير على نحو ما يوضح الجدول9 التالي:

الجدول(9): نتائج تقدير نموذج الإنحدار (ANS هو المتغير التابع)

	مؤشر الحوكمة Gov	مؤشر المخاطر القطرية Icrg	مؤشرالحقوق السياسية و الحريات المدنية Pol	مؤشر الحرية الاقتصادية Fre
c	-3.574388 (0.5181)	-3.176355 (0.6882)	-1.533171 (0.8243)	0.860572 (0.8668)
ANS_{t-1}	0.242001 (0.0000) *	0.185777 (0.0000) *	0.206512 (0.0025) *	0.249141 (0.0000) *
GNI	2.082129 (0.4093)	6.839363 (0.0050)*	1.321009 (0.6769)	0.992608 (0.7491)
POP	-0.607796 (0.0225)**	-0.814429 (0.0002)*	-0.554120 (0.0797)***	-0.277815 (0.3282)
INV	0.042742 (0.7979)	0.188108 (0.1346)	0.145485 (0.2031)	-0.145676 (0.4733)
TRD	0.109651 (0.0000)*	0.095149 (0.0000) *	0.111418 (0.0001)*	0.098557 (0.0000)*
RS	-0.075501 (0.0147)**	-0.007257 (0.9097)	-0.057955 (0.2648)	-0.028276 (0.4569)
INS	0.25754 (0.0341)**	0.162704 (0.0271)**	0.266510 (0.8154)	0.282252 (0.0021)*
R^2	0.811986	0.772846	0.782926	0.810674
عدد المشاهدات	228	196	228	210
عدد الدول	17	15	17	16
Hansen test (p-value)	0.326143	0.403698	0.438802	0.250612
Arellano-Bond TestAR(2) (p-value)	0.9846	0.9576	0.9635	0.9416

* Significant at 1%, **significant at 5%,***significant at 10%

من خلال الجدول9 أعلاه، يتضح بأن قيمة معامل التحديد قد فاقت 0.7 في النماذج الأربعة، وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج و مقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في التنمية المستدامة بالدول العربية، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يربو على 70 % من التقلبات في التنمية المستدامة.

من جهة أخرى، يمكننا التأكد من مواصفات وجودة النماذج المقدرة، وهذا بالاعتماد على كل من اختبار Sargan/ Hansen الذي يحدد مدى جودة المتغيرات المساعدة المستخدمة في النموذج، واختبار Arellano and Bond(1991) الذي يفحص وجود أو غياب للارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية لتفاضل حد الخطأ، حيث يتم قبول الفرضية العدمية عندما تكون قيمة الاحتمالية للاختبارين أعلى من مستوى ثقة 5%. و من خلال الجدول 9، يتضح بأن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين تفوق مستوى ثقة 5% وعليه يتم قبول كل من الفرضية العدمية لاختبار Sargan التي تنص على أن المتغيرات المساعدة المستعملة في النموذج جيدة، والفرضية العدمية لاختبار Arellano and Bond والتي تنص على غياب الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية لحد الخطأ. وتنطبق هذه النتائج على جميع النماذج الأربعة المقدرة، الأمر الذي يؤكد على صلاحية قيود العزوم المستعملة في التقدير.

فيما يخص المتغيرات المراقبة، يبين الجدول أعلاه أن المتغير التابع المبطأ يمتاز بنسبة عالية من الثبات إذ أن كل المعاملات المقدرة في النماذج الأربعة كانت معنوية إحصائيا.

بالنسبة لحصة الفرد من الدخل الوطني الإجمالي فقد كان لها تأثير معنوي إيجابي على الإدخار الفعلي الصافي في نموذج مؤشر المخاطر القطرية، بينما انعدم التأثير في بقية النماذج الأخرى. و تدعم هذه النتيجة الحجة القائلة بأن ديناميكيات توزيع الدخل حاسمة لإعادة الاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي. وهنا يجب لفت الانتباه إلى موضوع العدالة في توزيع المداخيل في الدول العربية و من المستفيد من منافع النمو فيها.

أما تأثير الهيكل العمري للسكان فقد كان له أثر سلبي ذو دلالة معنوية على التنمية ضمن معظم النماذج. و يمكن تفسير ذلك بأن الزيادة الكمية في مستويات رأس المال البشري في غالبية الاقتصادات العربية (الدول العربية لا تعاني قيدا من نقص العمل أو شدة رأس المال) لم تؤد إلى زيادة في معدلات نمو الانتاجية والفاعلية بسبب تدني نوعية التعليم، وأن هناك عدداً كبيراً من العمالة المؤهلة يعمل في قطاعات غير إنتاجية مثل القطاع الحكومي الخدمي. فإنتاجية العامل في الدول الأوروبية تصل ستة أمثال إنتاجية العامل العربي، كما أن إنتاجية الدول العربية في قطاع الزراعة مثلا لا تتجاوز واحد إلى عشرين من مثيلتها في الدول المتقدمة.

بالنسبة للاستثمار، فقد كان تأثيره طرديا على التنمية المستدامة في الدول العربية لكنه ذو دلالة إحصائية غير معنوية، باستثناء نموذج الحريات الاقتصادية التي كان فيها التأثير سلبيا. وهذا يعني بأن الآثار الجانبية السلبية البيئية للاستثمارات في الدول العربية قد فاقت المردود الإيجابي الاقتصادي لها من خلال تزايد الانبعاثات. ويمكن أن يرتبط ذلك خاصة بالاستثمارات في قطاع المحروقات (55% من إجمالي حرق الوقود) والصناعات التحويلية و التشييد (19.5% من إجمالي حرق الوقود).

بالنسبة لمعدل التبادل التجاري، فقد كان له تأثير معنوي موجب (في حدود 0.1) على التنمية في الدول العربية وفي كل النماذج. إذ أن توظيف عائدات التصدير في الدول العربية سمح لها باستيراد رؤوس الأموال والسلع الوسيطة التي تجسد التكنولوجيات الأجنبية، مما عزز نسبيا من النمو الاقتصادي. لكن يبدو بأن التغلب على التطور التكنولوجي الهائل أو منافسته أمر صعب في المدى الطويل.

من جهة أخرى، أظهرت النتائج أن لوفرة الموارد أثرا سلبيا على الإدخار الفعلي الصافي في جميع النماذج و بمعاملات صغيرة (في حدود 0.05) لكنها بدلالة إحصائية غير معنوية باستثناء نموذج مؤشرات الحوكمة الذي كان فيه التأثير ذو دلالة إحصائية معنوية، و هذا ما يؤكد صحة فرضية لعنة الموارد. إذ أن الدول العربية

الغنية بالموارد تستنزف احتياطاتها لكنها لم تستثمر ريعها في أصول رأسمالية مادية أو بشرية، بل تم استهلاكه مقابل الحصول على ثروة و رفاه اقتصادي في الحاضر على حساب مستقبل الأجيال القادمة، و خاصة في ظل تردي النوعية المؤسساتية. هذا على عكس الدول العربية الأخرى التي تعاني أيضا من علّة الاعتماد على مصدر الدخل الأجنبي من مساعدات أجنبية و تحويلات، غير أن هذه المصادر ترتبط بشكل إيجابي مع الإدخار الفعلي الصافي من خلال الاستثمارات العالية في رأس المال المادي، أو استثمار الأسر المستفيدة في التعليم الخاص وفي الأعمال التجارية الصغيرة والمنتجة التي يتراكم فيها رأس المال المادي و البشري.

أما فيما يتعلق بتأثير مؤشرات نوعية البيئة المؤسساتية فقد أظهرت النتائج أن تحسّن هذه المؤشرات سيؤدي إلى الرفع من الإدخار الفعلي الصافي أين كان التأثير ذو دلالة إحصائية معنوية في كل النماذج(في حدود 0.25)باستثناء نموذج مؤشر المخاطر القطرية). ويرتبط ارتفاع الجودة المؤسسية بنقص استنفاد و استنزاف رأس المال الطبيعي وزيادة الاستثمارات في رأس المال البشري خاصة ارتفاع الإنفاق على التعليم. ولعل ضعف تأثير مؤشرالحريات المدنية و الحقوق السياسية في التنمية المستدامة بالدول العربية ينبئ ليس فقط بضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي، وإنما قد يُشير أيضاً إلى عدم ملائمة هذه المؤشرات لثقافة وبيئة المجتمعات العربية، التي تتصف غالبيتها بضعف الوعي السياسي. كما تشير هذه النتيجة إلى أن قبول الناس لمؤسسات الحكم الراهنة هو أكثر من قبولهم لمستوى الديمقراطية في حد ذاتها.

سادساً: خلاصـــة

حاولت هذه الدراسة تحليل تأثير النوعية المؤسساتية على التنمية المستدامة بالدول العربية خلال الفترة 1996-2015. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي عرفته بعض الدول في السنوات الأخيرة من حيث مؤشرات التنمية الناتج عن الجهود التي تبذلها الحكومات و التي تُذكر فتُشكر ، غير أنها لازالت مطالبة بمجهودات إضافية لتعزيز الأثر التنموي خاصة لعائدات النفط. في حين يبقى تردي مؤشرات البيئة المؤسساتية في الدول العربية أكبر عائق يحول دون تحقق الأهداف التنموية، و يحد من فعالية الإصلاحات الاقتصادية. وقد خلصت الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية: التأثير المعنوي الإيجابي على التنمية المستدامة (معبر عنها بالادخار الصافي المعدل) لكل من: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدل التبادل التجاري. هناك تأثير معنوي سلبي لكل من: الهيكل العمري للسكان ووفرة الموارد الطبيعية، بينما كان تأثير حجم الاستثمار غير معنوي. أما مؤشرات النوعية المؤسساتية (مؤشر الحوكمة ، المخاطر القطرية و الحرية الاقتصادية) فقد كان لها تأثير معنوي إيجابي على الادخار الصافي المعدل باستثناء مؤشر الحريات المدنية و الحقوق السياسية، مما يوحي بضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي بالدول العربية و ضعف الوعي السياسي للمجتمعات العربية.

و بالتالي، هناك حاجة ملحّة للاتفاق على مراحل واضحة لتنفيذ إصلاح الأسواق ليس بهدف رفع معدل النمو بحد ذاته، بل بهدف تحقيق نمو تشغيلي، وتوزيع دخل أقرب للعدالة، وضمان تحقيق تنمية مستدامة. وجميع هذه المتطلبات، وغيرها كثير، لا يتأتى، ضمن شروط أخرى، إلاّ من خلال إصلاح مؤسسي حقيقي (وتغيير جذري لقواعد اللعبة)، يكون أحد مؤشراته الاختيار المناسب لمتخذي القرارات، وعلى كل المستويات، بعيداً عن الترشيحات الحزبية والقبلية والقائمة على الموالاة. لأن ضمان مثل هذه الاختيارات يضمن آلياً أن أغلب القرارات اليومية المتخذة، إن لم يكن جميعها، هي قرارات تتسق وتخدم بقية القرارات في الجهات الأخرى. ومن ثم تساهم جميع هذه القرارات، وبشكل آلي، بتحقيق التنمية المستدامة ذات الوجه الإنساني الجميل.

و لهذا على السلطات في الدول العربية أن تعمل عل تغيير هذه القواعد غير الرسمية التي لا زالت تعرقل تقدم الإصلاحات ، و هذا ليس بالأمر الهين، فهو يتطلب وقتا و مجهودات كبيرة لأن مثل هذه العوامل منصهرة في عادات و سلوكيات المجتمع. كما ينبغي عليها محاربة الفساد بكل أنواعه من محسوبية و جهوية، إذا ما أرادت الدولة إعادة بناء الثقة بين السلطات الرسمية و المواطنين، فالثقة تعتبر عنصر أساسي من أجل خفض قيود المؤسسات غير الرسمية ، و هذا ما سوف يزيد من تدفق الاستثمارات المنتجة و يخفض من تكلفة التبادلات بين المتعاملين الاقتصاديين.

وضمن الإصلاحات المؤسساتية دائما، نشدد على أهمية أن يتم الإبقاء والحفاظ على القواعد القديمة المطبقة (الصالحة منها)، و لا يتم هدمها والتخلص منها كليا إلا بعد التأكد من نجاح تطبيق القواعد الجديدة. مثلا: لا يتم التخلص من قطاع الأعمال العام إلا بعد أن يبدأ القطاع الخاص في ممارسة النشاط وبفاعلية ونجاح ليحل محل ما هو قائم، حتى لا تتفاقم المشاكل ومنها توسيع دائرة البطالة.

و عليه، إن معالجة هذه المشكلة تتطلب منهجا واسع النطاق ومتعدد الأبعاد. ومثل هذا المنهج الشامل يتطلب وجود قيادة مؤهلة كما يقتضي تغيير الحوافز وبناء القيم، وكلها عوامل يدعم كل منها الآخر:

- أولا، ينبغي أن يكون القادة مستعدين لمحاسبة أصحاب المصالح ذوي النفوذ – الأسماك الكبيرة وليست الصغيرة، النمور وليس الذباب. وعليهم تقديم القدوة بأن يكون سلوكهم فوق مستوى الشبهات. ويعتبر لي كوان يو رئيس وزراء سنغافورة الأسبق نموذجا للقائد الذي نجح في محاربة الفساد بتقديم القدوة وتوفير الإرادة السياسية.
- ثانيا، الحوافز القوية. فالقيادة ينبغي أن يكملها نظام قوي يقوم على الترهيب والترغيب – الدعم الإيجابي والمساءلة. وينبغي أن يتوافر إطار واضح ومفعَّل لمحاربة الفساد. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تضمن الحكومات حصول المسؤولين العموميين على أجور تكفل الحد الأدنى للمعيشة. وسيساعد في هذا الصدد أيضا الانفتاح الاقتصادي عن طريق إلغاء القيود والتحرر، لأن الاقتصادات التي تفرط في التنظيم تخلق حوافز قوية للحفاظ على ممارسات الفساد.
- ثالثا، بناء قيم النزاهة. فالبلدان بحاجة إلى تشجيع ثقافة تُعلي قيم الحكم النظيف. ويتطلب بناء هذه الثقافة توعية المواطنين. ويمكن أن يساعد التدريب الرسمي في هذا الخصوص، ولكن تعلم القيم يتم في نهاية المطاف عن طريق النظام التعليمي وضغط الأقران، وخبرات وممارسات العمل اليومي في المؤسسات المختلفة.

الهوامش

(1) هناك تكاليف اقتصادية باهظة يتسبب فيها الفساد الذي يصيب البلدان في كل مراحل التنمية. ففي دراسة صدرت عام 2005، تقدر التكلفة العالمية للرشوة وحدها بقيمة تصل إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي (بواقع 2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي الحالي).

(2) لقد أشار إيسترلي (2006) إلى أنه وفقا لإحصاءات 2002، تلقت 25 حكومة غير ديمقراطية في العالم ما يعادل 9 مليارات دولار كمساعدات خارجية. في حين حصلت الدول الأكثر فسادا على ما يعادل 9.4 مليارات دولار من هذه المساعدات. وتقع الدول الخمس عشرة الأكثر استلاما للمساعدات (والتي حصلت كل منها في حدود مليار دولار) ضمن تصنيف الحكومات الأسوأ والأكثر فسادا، وبالتالي نتج عن ذلك عدالة أقل (في حالة وجود هذه العدالة أصلًا) في توزيع المساعدات لمستحقيها [الكواز (2013)، ص 57].

(3) قد يبدو تعريف الفساد سهلا. فمعظم الناس يدرك أن بإمكانه التعرف على الفساد حين يراه، كأن يشاهد مسؤولا عموميا يتقاضى رشوة في مقابل كسب مالي أو سياسي. غير أن الخبراء بدءوا يتوسعون في مفهوم الفساد. فبدلا من كونه مجرد معاملة بين طرفين، يمكن أن يتجسد الفساد في شكل "خصخصة للسياسة العامة"، حيث تتواطأ النخبة صاحبة النفوذ في مجال الأعمال والسياسة للسيطرة على المؤسسات العامة، والاستحواذ على عملية صنع السياسات، واحتكار العقود والمشتريات الحكومية. ويعرِّفه بعض الخبراء بمفهوم أوسع من ذلك، حيث يرون بأنه "الافتقار إلى الحياد في الحكم" عندما تُستخدم الأموال العامة والسلطة الحكومية بطرق تؤثر سلبا على الرخاء الإنساني. (4) World Bank,(2006):"Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century". Washington, D.C., The World Bank. P:49.

(5) لقد كان تعريف برندتلاند للاستدامة أنيقا و لكنه لم يكن دقيقا حيث إن المفهوم كان شموليا و مرنا لكنه لم يكن بالقدر الكافي من الوضوح. إن فكرة التنمية المستدامة قد تجمع البشر و لكن ليس بالضرورة أن تساعدهم على الاتفاق على أهداف مشتركة، و بذلك يمكن أن يقودنا الوصف لكل شيء على أنه تنمية مستدامة إلى انعدام مهناها. من جهة أخرى، يظهر الفهم التقليدي للتنمية المستدامة بحسب نموذج الأبعاد الثلاثة غير دقيق، لأنه يلمح بأن المجال مفتوح دائما أما تقديم التنازلات مقابل الاكتساب بين الأبعاد الثلاثة البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية للاستدامة. و استجابة لهذا تم التفريق بين الاستدامة «القوية» التي لا يسمح فيها بالتنازلات مقابل الاكتساب، و الاستدامة «الضعيفة «التي تكون فيها التنازلات مسموحة. ضف إلى ذلك مشكلة القياس إذ لا توجد طريقة متفق عليها لتعريف مدى تحقيق الاستدامة في أي برنامج سياسي، فالاستدامة و التنمية المستدامة مفاهيم أخلاقية تعبر عن نتائج مرجوة لقرارات اقتصادية و اجتماعية.

(6) Toke S.Aidt ,(2009),"Corruption, institutions, and economic development", Oxford Review of Economic Policy, Volume 25, Number 2, pp.271–291

(7) Hamilton,K. and M. Clemens (1999), 'Genuine saving rates in developing countries', World Bank Economic Review 13 (February), 333–356.1

(8) World Bank, (2003).Green Accounting and Adjusted Net Savings website.

(9) رياض بن جليلي (2008):"برامج الإصلاح المؤسسي" المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 77، الكويت، ص:2.

(10) North, D.(1994) "Economic Performance Through Time". American Economic Review. Vol.84, No3, pp359-368.

(13) لا يمكن أن تعكس قواعد التصويت بعدا واحدا للمؤسسات السياسية للبلدان. مثلا، القواعد الانتخابية النسبية مكلفة لأنها عادة ما توسع أوقات التفاوض بين الأحزاب، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة.

(14) أنظر مثلا: Edwards (1996)، Dayal-Gulati و Thimann (1997)، Loayza وآخرون (2000)، Samwick (2000)، Dietz وآخرون (2007)، Adrian Boos و Holm-Müller (2011)،

(15) http://www.econstats.com ; https://datamarket.com ; Toru Nishiuchi (2013) .

(16) لمزيد من التوضيح حول طريقة التقدير GMM يرجى الإطلاع على:: Alberto F. Cavallo a، Eduardo A. Cavallo (2010) .P: 852.Appendix

(17) Crepon. B, Jacquement. N, « Économétrie: méthode et application », Ouvertures économiques, De Boeck, 2010, p.320.

(18) تجدر بنا الإشارة إلى أن بيانات بعض المتغيرات غير متوفرة على طول فترة الدراسة بل تنقصها بعض مشاهدات السنوات الأخيرة خاصة في دول مثل سوريا و العراق و ليبيا و اليمن.

(19) انظر نتائج اختبار Hausman للآثار الثابتة والعشوائية في الجدول ط من الملحق، و التي كانت فيه القيمة الاحتمالية أعلى من مستوى الثقة 5% ، إذن نقبل الفرضية العدمية بأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية.

المراجع العربية

أسيموجلو و روبنسون (2015): "لماذا تفشل الامم أصول السلطة و الازدهار و الفقر". ترجمة بدران حامد. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. القاهرة. مصر.

رياض بن جليلي (2008):»برامج الإصلاح المؤسسي» المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 77، الكويت.

علي عبد القادر علي (2007):»مؤشرات قياس المؤسسات». سلسلة جسر التنمية، العدد 60، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

علي عبد القادر علي (2012):»ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام و التنمية في الدول العربية». مجلة عمران. المجلد1، العدد1. ص9-44.

طلافحة حسين (2014):» سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية». سلسلة اجتماع الخبراء، العدد 46. المعهد العربي للتخطيط. الكويت.

الكواز أحمد (2013):»السياسات الاقتصادية التقليدية و الاستقرار الاجتماعي». مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية. المعهد العربي للتخطيط، المجلد 15، العدد1، ص11-81.

لطفي مخزومي، عصام جوادي و عقبة عبد اللاوي (2016)، » النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الدول العربية الغنية بالموارد». مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11، ص ص 57-75.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2016): «مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار».

محمد محمود العجلوني (2013):» أثر الحكم الرشيد على التنمية الإقتصادية المُستدامة في الدول العربية «. المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة و الإستقرار من منظور إسلامي. إسطنبول ، تركيا.

المراجع الأجنبية

Adrian Boos and Holm-Müller (2011): « The relationship between the Resource Curse and Genuine Savings: Empirical Evidence". Journal of Sustainable Development; Vol. 6, No. 6. pp 59-72.

Adrian (2015), «Genuine Savings as an Indicator for "Weak" Sustainability: Critical Survey and Possible Ways forward in Practical Measuring ».Sustainability, No 7, pp 4146-4182.

Cavallo a, Alberto F. Eduardo A. Cavallo (2010):" Are crises good for long-term growth? The role of political institutions ». Journal of Macroeconomics. Vol 32, pp 838–857.

Crepon. B, Jacquement. N,(2010) .« Économétrie: méthode et application », Ouvertures économiques, De Boeck.

Dayal-Gulati, A. and C. Thimann (1997): 'Saving in Southeast Asia and Latin America compared: searching for policy lessons', IMF working paper, WP/97/110, International Monetary Fund Asia and Pacific Dept, Washington, DC.

Dietz , Neumayer and Indra (2007):" Corruption, the resource curse and genuine saving ", Environment and Development Economics , Number 12, pp, 33–53.

Edison (2003), "How strong are the links between institutional quality and economic performance?". Finance & Development, IMF, vol 40, N 2, pp 35-37.
Edwards (1996): 'Why are Latin America's saving rates so low? An international comparative analysis', Journal of Development Economics. Vol, 51. pp 5–44.
Freedom House. https://freedomhouse.org/report-types/freedom-world
Gani Azmat (2011), "Governance and Growth in Developing Countries", Journal of Economic Issues, vol45, N1, pp19-40.
Hall, Robert E., Jones, Charles I., (1999):" Why do some countries produce so much more output per worker than others? ". Quarterly Journal of Economics. vol 114, pp 83–116.
Hamilton and Clemens (1999), 'Genuine saving rates in developing countries', World Bank Economic Review. Vol 13 (February), pp 333–356.
Heritage Foundation. http://www.heritage.org/index/explore
Kaufmann, Kraay ,Mastruzzi , Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002 , World Bank; the 2002 Governance Research Indicators dataset.
Kenworthy, (1998):"Does Social Welfare Reduce Poverty? ",Luxemburg Income Studies, Working Paper N.188.
Lahouij (2016). "Does Governance Matter to Economic Growth? Evidence from MENA Countries". Awards for Excellence in Student Research and Creative Activity Documents. Paper 5.
Loayza, Schmidt-Hebbel, and Serven (2000):'What drives private saving across the world', Review of Economics and Statistics. Vol, 82. pp 165–181.
Nishiuchi Toru (2013): « Oil Depletion and Adjusted Net Savings in Sudan and South Sudan". World Bank.
North (1994) "Economic Performance through Time". American Economic Review.Vol.84, No3, pp359-368.
Pezzey and Burke, (2014), «Towards a more inclusive and precautionary indicator of global sustainability». Ecological Economics. Vol, 106. pp 141–154.
Ronald MacDonald, Vieira, Aderbal Damasceno (2011):" The role of institutions in cross-section income and panel data growth models: A deeper investigation on the weakness and proliferation of instruments ". Journal of Comparative Economics. Vol 30 .N 20.pp 1-14.
Sachs and Warner (1997): "Fundamental sources of long-run growth". American Economic Review Papers and Proceedings. Vol 87, pp184–188.
Samwick, A. (2000):'Is pension reform conducive to higher saving', Review of Economics and Statistics. Vol, 82. pp 264–272.
Stoever (2012), «On comprehensive wealth, institutional quality and sustainable development-quantifying the effect of institutional quality on sustainability». Journal of Economic Behavior & Organization.Vol, 81. pp 794– 801.
The PRS Group's: International Country Risk Guide. http://epub.prsgroup.com/products/icrg
Toke S.Aidt ,(2009):" Corruption, institutions, and economic development", Oxford Review of Economic Policy, Vol 25, Number 2, pp.271–291.
Transparency international : corruption perceptions index.https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_
Van der Ploeg, F. (2011). Natural resources: curse or blessing?. Journal of Economic Literature, 49(2), 366-420.

Wicher Jochen (2014), «The relationship between Informal Institutions and a Sustainable Development - Evidence from a Panel Data Set ». International Journal of Business and Management. Vol. II (3). pp 172-191.

World Bank,(2006):"Where is the wealth of nations? Measuring capital for the 21st century". Washington, D.C.

World Bank, (2011). The ChangingWealth of Nations: Measuring Sustainable development in the New Millennium. World Bank, Washington, DC.

World Bank, World Development Indicators.

data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

World Bank, The Worldwide Governance Indicators (WGI)

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

World Bank, Doing Business

http://data.worldbank.org/data-catalog/doing-business-database

Wu, F., & Yan, X. (2018). Institutional Quality and Sustainable Development of Industries' Exports: Evidence from China. Sustainability, 10(11), 1-22.

Yacouba Gnègnè (2009), «Adjusted net saving and welfare change». Ecological Economics. vol 68.pp 1127–1139.

Yamaguchi, R., & Shin, K. J. (2016). Corruption, institutions, and sustainable development: theory and evidence from inclusive wealth.

∑ Yang, J., Managi, S., & Sato, M. (2015). The effect of institutional quality on national wealth: an examination using multiple imputation method, environmental economics and policy studies. Vol 17, Issue 3, pp 431–453.

الملاحق

الشكل(أ): الإطار النظري للإدخار الصافي المعدل

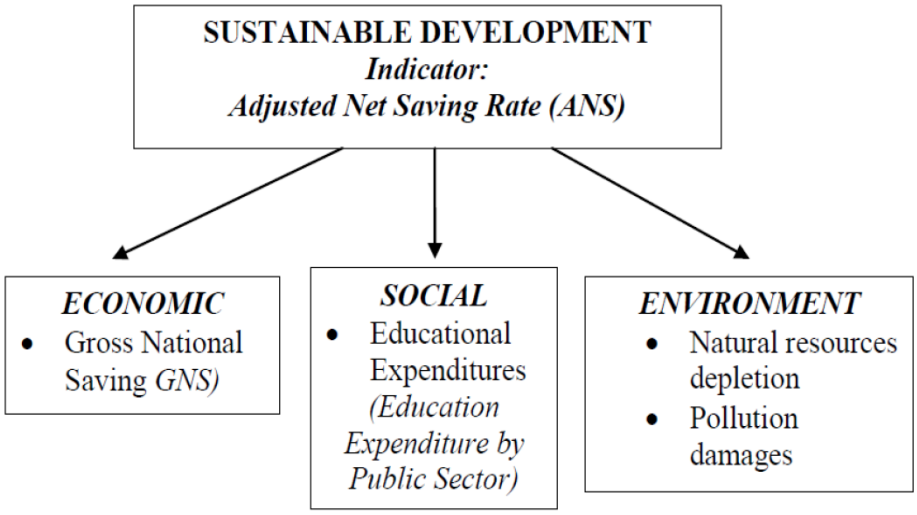

الشكل (ب): طريقة حساب الإدخار الصافي المعدل

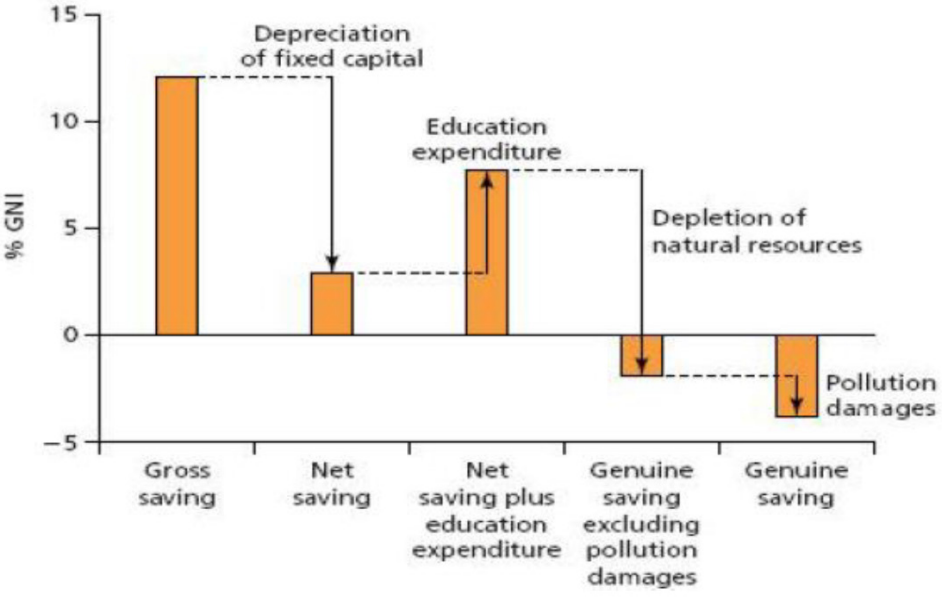

الجدول(أ): مؤشر الحريات المدنية و الحقوق السياسية للدول العربية

سنة المسح	حرية تامة		حرية جزئية		غير حرة	
	عدد الدول	النسبة المئوية	عدد الدول	النسبة المئوية	عدد الدول	النسبة المئوية
2014	1	6	5	28	12	66
2013	1	6	6	33	11	61
2012	1	6	4	22	13	72
2011	1	6	3	17	14	78
2010	1	6	3	17	14	78
2009	1	6	6	33	11	61
2008	1	6	6	33	11	61
2007	1	6	6	33	11	61
2006	1	6	6	33	11	61
2005	1	5	5	28	12	67
2004	1	5	5	28	12	67
2003	1	6	4	22	13	72

Source: Freedom in the World Comparative and Historical Data. (https://freedomhouse.org/report-types/freedom-world#.VJnqkD0BCA)

مؤشرات الحوكمة في الدول العربية سنتي 2010 و 2015

الجدول (ب): مؤشر التعبير والمساءلة بالدول العربية (2015–2010)

البلد	السنة	عدد المصادر	قيمة الحوكمة (−2.5 to +2.5)	الترتيب المئوي (0 to 100)	الإنحراف المعياري
الجزائر	2010	15	−1.03	18.01	0.11
	2015	11	−0.85	24.63	0.13
البحرين	2010	11	−0.97	19.91	0.12
	2015	7	−1.32	12.32	0.14
جيبوتي	2010	9	−1.25	13.27	0.16
	2015	6	−1.40	9.36	0.16
مصر	2010	16	−1.15	13.74	0.11
	2015	14	−1.10	18.23	0.12
العراق	2010	12	−1.06	17.54	0.13
	2015	9	−1.19	14.78	0.14
الأردن	2010	16	−0.80	27.49	0.11
	2015	11	−0.78	26.60	0.13
الكويت	2010	11	−0.51	31.28	0.13
	2015	7	−0.65	28.57	0.14
لبنان	2010	15	−0.35	35.07	0.11
	2015	11	−0.48	31.03	0.13
ليبيا	2010	12	−1.89	2.84	0.12
	2015	8	−1.37	9.85	0.13
موريتانيا	2010	13	−0.95	20.85	0.12
	2015	10	−0.91	23.15	0.13
المغرب	2010	16	−0.73	28.91	0.11
	2015	13	−0.66	28.08	0.12
عمان	2010	10	−1.00	19.43	0.13
	2015	7	−1.03	20.20	0.14
قطر	2010	13	−0.89	24.17	0.13
	2015	9	−1.01	20.69	0.14
السعودية	2010	13	−1.74	3.79	0.11
	2015	8	−1.76	3.94	0.14
الصومال	2010	10	−2.07	1.42	0.14
	2015	9	−2.01	1.48	0.13
السودان	2010	13	−1.72	4.27	0.13
	2015	11	−1.82	3.45	0.13
سوريا	2010	13	−1.64	4.74	0.12
	2015	7	−1.85	2.96	0.14
تونس	2010	14	−1.37	9.95	0.11
	2015	14	0.19	54.68	0.12
الإمارات	2010	11	−0.91	22.75	0.13
	2015	9	−1.07	19.70	0.13
اليمن	2010	14	−1.34	10.90	0.11
	2015	8	−1.49	7.88	0.14

Source: World Bank، The Worldwide Governance Indicators (WGI) 2017.

الجدول (ج): مؤشر الاستقرار السياسي، وغياب العنف بالدول العربية (2010–2015)

البلد	السنة	عدد المصادر	قيمة الحوكمة) من2.5– إلى(2.5+	الترتيب المئوي (0 to 100)	الإنحراف المعياري
الجزائر	2010	7	−1.26	11.37	0.24
	2015	7	−1.05	13.33	0.20
البحرين	2010	7	−0.51	27.96	0.24
	2015	7	−1.08	11.90	0.20
جيبوتي	2010	4	0.26	54.50	0.28
	2015	4	−0.45	30.95	0.23
مصر	2010	7	−0.91	19.43	0.24
	2015	8	−1.34	8.57	0.20
العراق	2010	5	−2.25	2.37	0.27
	2015	6	−2.29	2.86	0.21
الأردن	2010	8	−0.31	34.60	0.24
	2015	9	−0.58	26.67	0.20
الكويت	2010	7	0.44	60.66	0.24
	2015	7	−0.11	40.95	0.20
لبنان	2010	7	−1.63	5.69	0.24
	2015	8	−1.72	7.14	0.20
ليبيا	2010	7	−0.03	45.02	0.24
	2015	6	−2.20	3.33	0.21
موريتانيا	2010	6	−1.08	14.69	0.25
	2015	6	−0.66	22.86	0.21
المغرب	2010	7	−0.38	33.18	0.24
	2015	8	−0.34	34.76	0.20
عمان	2010	7	0.59	66.82	0.24
	2015	7	0.69	68.57	0.20
قطر	2010	8	1.12	88.15	0.24
	2015	8	0.98	81.90	0.20
السعودية	2010	7	−0.22	36.97	0.24
	2015	7	−0.54	27.62	0.20
الصومال	2010	5	−3.10	0.00	0.27
	2015	6	−2.47	1.90	0.21
السودان	2010	6	−2.65	0.95	0.25
	2015	6	−2.17	4.29	0.21
سوريا	2010	7	−0.81	21.80	0.24
	2015	6	−2.94	0.00	0.21
تونس	2010	7	−0.04	44.08	0.24
	2015	8	−0.87	19.05	0.20
الإمارات	2010	7	0.78	72.99	0.24
	2015	9	0.76	71.43	0.20
اليمن	2010	6	−2.42	1.90	0.25
	2015	5	−2.63	0.48	0.22

Source: World Bank، The Worldwide Governance Indicators (WGI) 2017.

الجدول (د):مؤشر فعالية الحكومة بالدول العربية (2010–2015)

البلد	السنة	عدد المصادر	قيمة الحوكمة) من–2.5إلى(+2.5	الترتيب المئوي (0 to 100)	الإنحراف المعياري
الجزائر	2010	9	–0.48	38.76	0.19
	2015	11	–0.51	35.10	0.18
البحرين	2010	7	0.48	67.94	0.22
	2015	7	0.57	73.08	0.23
جيبوتي	2010	6	–0.99	15.79	0.23
	2015	6	–0.96	16.35	0.21
مصر	2010	10	–0.38	43.06	0.19
	2015	12	–0.76	22.12	0.17
العراق	2010	7	–1.22	9.09	0.22
	2015	8	–1.27	9.13	0.22
الأردن	2010	10	0.12	59.33	0.19
	2015	10	0.14	59.13	0.20
الكويت	2010	7	0.18	61.24	0.22
	2015	7	–0.02	52.88	0.23
لبنان	2010	9	–0.28	44.98	0.20
	2015	9	–0.47	37.98	0.21
ليبيا	2010	8	–1.10	13.40	0.21
	2015	8	–1.70	1.92	0.20
موريتانيا	2010	9	–0.96	16.27	0.20
	2015	10	–1.03	13.94	0.18
المغرب	2010	10	–0.09	50.72	0.19
	2015	11	–0.06	50.48	0.18
عمان	2010	6	0.42	66.51	0.23
	2015	6	0.09	55.77	0.24
قطر	2010	8	0.89	77.03	0.21
	2015	7	1.00	79.33	0.22
السعودية	2010	7	0.03	56.94	0.22
	2015	7	0.21	60.58	0.23
الصومال	2010	6	–2.24	0.00	0.23
	2015	8	–2.22	0.00	0.20
السودان	2010	9	–1.37	6.70	0.20
	2015	11	–1.48	6.25	0.18
سوريا	2010	9	–0.60	32.54	0.20
	2015	7	–1.63	2.88	0.24
تونس	2010	10	0.24	63.16	0.19
	2015	12	–0.10	49.04	0.17
الإمارات	2010	7	0.91	77.99	0.22
	2015	8	1.54	91.83	0.22
اليمن	2010	8	–1.02	14.35	0.21
	2015	7	–1.64	2.40	0.23

Source: World Bank، The Worldwide Governance Indicators (WGI) 2017.

الجدول(هـ): مؤشر نوعية التنظيم والضبط بالدول العربية (2010–2015)

البلد	السنة	عدد المصادر	قيمة الحوكمة) من–2.5إلى(+2.5	الترتيب المئوي (0 to 100)	الإنحراف المعياري
الجزائر	2010	9	−1.17	10.53	0.17
	2015	9	−1.17	10.58	0.18
البحرين	2010	7	0.73	75.12	0.21
	2015	7	0.83	76.44	0.22
جيبوتي	2010	6	−0.62	27.75	0.20
	2015	6	−0.69	28.37	0.20
مصر	2010	10	−0.16	46.89	0.16
	2015	12	−0.80	24.52	0.16
العراق	2010	6	−1.05	15.79	0.19
	2015	7	−1.23	8.65	0.21
الأردن	2010	10	0.23	56.94	0.17
	2015	12	0.05	55.29	0.16
الكويت	2010	7	0.17	55.50	0.21
	2015	7	−0.16	49.52	0.22
لبنان	2010	9	0.08	53.59	0.17
	2015	10	−0.28	43.75	0.18
ليبيا	2010	8	−1.18	9.57	0.19
	2015	7	−2.24	0.48	0.20
موريتانيا	2010	9	−0.82	22.97	0.17
	2015	9	−0.86	21.15	0.18
المغرب	2010	10	−0.07	51.20	0.16
	2015	12	−0.17	49.04	0.16
عمان	2010	7	0.46	66.99	0.21
	2015	7	0.58	71.63	0.22
قطر	2010	8	0.61	71.29	0.20
	2015	8	0.69	73.08	0.21
السعودية	2010	7	0.18	55.98	0.21
	2015	7	0.03	54.81	0.22
الصومال	2010	5	−2.38	0.48	0.21
	2015	6	−2.15	0.96	0.22
السودان	2010	8	−1.33	7.18	0.17
	2015	9	−1.50	4.81	0.18
سوريا	2010	9	−0.89	20.57	0.17
	2015	7	−1.63	4.33	0.22
تونس	2010	10	−0.02	53.11	0.16
	2015	12	−0.39	38.94	0.16
الإمارات	2010	7	0.34	61.24	0.21
	2015	9	1.13	82.69	0.20
اليمن	2010	8	−0.60	30.14	0.18
	2015	7	−1.10	12.50	0.20

Source: World Bank، The Worldwide Governance Indicators (WGI) 2017.

الجدول (و): مؤشر حكم القانون بالدول العربية (2010–2015)

البلد	السنة	عدد المصادر	قيمة الحوكمة) من–2.5إلى(+2.5	الترتيب المئوي (0 to 100)	الإنحراف المعياري
الجزائر	2010	14	–0.75	27.01	0.14
	2015	13	–0.83	20.67	0.15
البحرين	2010	11	0.48	64.93	0.16
	2015	9	0.46	67.79	0.18
جيبوتي	2010	9	–0.71	28.91	0.16
	2015	8	–0.90	18.27	0.16
مصر	2010	15	–0.12	51.18	0.14
	2015	15	–0.50	35.58	0.14
العراق	2010	10	–1.62	1.90	0.18
	2015	9	–1.46	3.85	0.18
الأردن	2010	15	0.22	61.14	0.14
	2015	13	0.46	68.27	0.14
الكويت	2010	10	0.60	66.35	0.16
	2015	8	0.03	58.65	0.18
لبنان	2010	14	–0.69	30.33	0.15
	2015	12	–0.79	24.52	0.15
ليبيا	2010	12	–0.94	18.96	0.15
	2015	9	–1.69	1.92	0.17
موريتانيا	2010	13	–0.87	21.80	0.14
	2015	12	–0.82	21.15	0.15
المغرب	2010	15	–0.16	50.24	0.14
	2015	14	–0.08	54.81	0.14
عمان	2010	9	0.64	67.30	0.17
	2015	8	0.46	68.75	0.18
قطر	2010	12	0.95	80.09	0.16
	2015	9	0.88	77.88	0.16
السعودية	2010	11	0.26	62.09	0.16
	2015	8	0.25	64.90	0.18
الصومال	2010	7	–2.45	0.00	0.19
	2015	8	–2.34	0.00	0.19
السودان	2010	11	–1.30	6.64	0.16
	2015	12	–1.18	8.17	0.16
سوريا	2010	13	–0.50	36.49	0.15
	2015	9	–1.43	4.33	0.18
تونس	2010	14	0.12	59.72	0.14
	2015	15	–0.05	56.25	0.14
الإمارات	2010	11	0.37	62.56	0.16
	2015	11	0.71	75.00	0.16
اليمن	2010	13	–1.07	13.27	0.15
	2015	8	–1.24	7.21	0.17

Source: World Bank، The Worldwide Governance Indicators (WGI) 2017.

الجدول (ز): مؤشر السيطرة على الفساد بالدول العربية (2010–2015)

البلد	السنة	عدد المصادر	قيمة الحوكمة) من−2.5إلى(+2.5	الترتيب المئوي (0 to 100)	الإنحراف المعياري
الجزائر	2010	11	−0.49	37.14	0.17
	2015	11	−0.68	28.37	0.15
البحرين	2010	8	0.25	64.29	0.19
	2015	6	0.17	62.50	0.17
جيبوتي	2010	6	−0.32	48.10	0.23
	2015	6	−0.58	33.65	0.23
مصر	2010	12	−0.55	34.29	0.17
	2015	14	−0.56	35.10	0.14
العراق	2010	9	−1.31	4.29	0.20
	2015	9	−1.37	4.33	0.17
الأردن	2010	12	0.04	59.52	0.16
	2015	11	0.26	64.42	0.14
الكويت	2010	7	0.40	68.57	0.19
	2015	6	−0.22	51.44	0.17
لبنان	2010	12	−0.86	20.48	0.17
	2015	11	−0.88	17.79	0.14
ليبيا	2010	8	−1.26	5.24	0.19
	2015	8	−1.69	0.96	0.18
موريتانيا	2010	10	−0.67	29.05	0.18
	2015	10	−0.91	16.35	0.18
المغرب	2010	13	−0.18	53.33	0.17
	2015	13	−0.25	50.48	0.14
عمان	2010	6	0.28	66.19	0.19
	2015	6	0.20	62.98	0.17
قطر	2010	9	1.57	91.43	0.18
	2015	7	0.98	81.25	0.16
السعودية	2010	8	0.06	60.00	0.19
	2015	6	0.06	59.62	0.17
الصومال	2010	7	−1.74	0.00	0.22
	2015	8	−1.62	1.44	0.18
السودان	2010	10	−1.26	5.71	0.18
	2015	11	−1.50	2.40	0.16
سوريا	2010	10	−1.08	12.86	0.17
	2015	7	−1.53	1.92	0.18
تونس	2010	11	−0.15	54.76	0.17
	2015	14	−0.11	55.29	0.14
الإمارات	2010	7	0.93	80.00	0.19
	2015	8	1.12	82.69	0.14
اليمن	2010	11	−1.16	10.00	0.18
	2015	8	−1.45	2.88	0.18

Source: World Bank، The Worldwide Governance Indicators (WGI) 2017.

الجدول (ح): المتغيرات الأساسية لمؤشر بيئة أداء الأعمال2016

الترتيب عربياً حسب قيمة المؤشر 2016	المجموعة	قيمة المؤشر 2016	سهولة بدء الأعمال			التعامل مع تراخيص البناء			تسجيل الملكية			الحصول على الكهرباء			الحصول على الائتمان			*حماية المستثمرين	*تنفيذ العقود
			القيمة	التغير عن 2015		القيمة	التغير عن 2015		القيمة	التغير عن 2015		القيمة	التغير عن 2015		القيمة	التغير عن 2015		القيمة 2016	القيمة 2016
				القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %		
1	دول الخليج العربي	70.2	72.7	0.09	0.12	81.3	0.02	0.03	85.0	1.30	1.56	78.0	0.06	0.07	47.4	0.00	0.00	45.4	81.1
2	دول المغرب العربي	62.2	71.7	2.41	3.47	75.7	-0.21	-0.28	72.1	4.32	6.38	76.8	0.19	0.25	31.9	0.00	0.00	27.6	79.9
3	دول المشرق العربي	59.7	78.6	0.00	0.00	68.8	-0.41	-0.60	67.2	-0.66	-0.98	72.8	0.00	0.00	35.4	0.00	0.00	26.6	68.4
4	دول الأداء المنخفض	59.4	68.8	0.86	1.27	75.4	-0.53	-0.70	78.0	-0.13	-0.16	80.3	0.14	0.18	10.3	3.09	43.04	25.0	77.9
	المتوسط العربي	64.0	72.7			76.4			77.5			77.4			33.0			33.4	77.7
	المتوسط العالمي	68.1	75.5			75.2			75.5			73.8			54.8			47.3	74.6

تصنيف الأداء: أداء جيد جداً أداء جيد أداء متوسط أداء ضعيف أداء ضعيف جداً

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2016 . المؤسسةالعربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. ص49

الجدول (ط): نتائج اختبار Hausman للآثار الثابتة والعشوائية

النماذج	Chi-Square Statistic	Prob
النموذج (1)	6.331441	0.5016
النموذج (2)	5.415513	0.6094
النموذج (3)	12.723831	0.0791
النموذج (4)	10.192358	0.1779

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الواحد والعشرون - العدد الأول - (2019) 55 - 91
المعهد العربي للتخطيط

تقرير
التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية
الإصدار الثالث – يونيو 2018

إعداد: بلقاسم العباس*
نواف أبو شماله**

تمهيد

يظهر المسار العام للتنمية في الدول العربية منذ حصول معظمها على الاستقلال السياسي منتصف الخمسينات من القرن الماضي وحتى وقتنا الراهن، أنها لم تتمكن بوجه عام من تأسيس مسارات تنموية قابلة للاستدامة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو الأمر الذي يرتبط بشكل أساسي بعدم إكمال عملية التحول الهيكلي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع يحقق تسريع واستدامة النمو والتنمية. ويشكل هذا التنويع مخرجاً حقيقيا للاقتصادات العربية لتعديل وتصويب مسارها التنموي إذا تم ضمن نموذج تنموي حديث تتكامل فيه السياسات، ويعاد فيه إعادة توزيع الأدوار، خاصة دور المؤسسات المنوط بها صياغة وتنفيذ تلك السياسات، وتصميم منظومة مبتكرة من الحوافز الاقتصادية والمالية والجبائية التي تسمح بإعادة توزيع الموارد الشحيحة في ظل منظومة اقتصادية قائمة على مبدأ السوق والتخطيط التأشيري ونحو قطاعات مختارة لها القدرة على تعزيز التنويع والنمو الاقتصادي عبر تقوية الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية داخل وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يزيد من انتشار التأثيرات الإيجابية مثل زيادة الإنتاجية والكفاءة والتطور التقاني. هذا النموذج الهادف لإعادة تفعيل التنمية والقائم على السياسات الصناعية الحديثة يتطلب صياغة دور تنموي واضح للدولة لتطوير وتوجيه القطاع الخاص من خلال توفير البيئة الجاذبة للإنتاج ومن خلال دعم الأنشطة الإنتاجية الأكثر حركية والتي تتسم بإنتاجيتها العالية وتوسيع دائرتها من خلال تشجيع عناقيد صناعية متكاملة لتوطين اكبر قدر من سلاسل القيم المضافة العالمية والتقانة العالية.

إن مثل هذه التوجهات تعتبر الضامن لصحة اختيار الدول العربية الأمثل لمسارات تنميتها المستقبلية ولمواجهة التحديات التنموية الحالية، والذي سوف يجنيها مخاطر الوقوع في مصائد التنمية، والتي تتعلق بعدم مقدرة الدول من الخروج من أنشطتها الاقتصادية الأولية ذات التركيز العالي إلى دائرة الدول ذات الاقتصادات المتنوعة والنمو الاقتصادي المستدام، وانطلاقا من هذه الإشكالية التنموية للدول العربية فان الإصدار الثالث لتقرير التنمية العربية لعام 2018 حاول معالجة هذه الإشكالية في ستة فصول تناولت مختلف الأبعاد المتصلة بتحديات واقع التنمية والاستدامة في الدول العربية، واشكالات التنويع ومساراته وسبل إنجازه.

* عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: belkacem@api.org.kw.
** عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: nawaf@api.org.kw.

أولاً: اختلالات وتحديات مسار الاستدامة في الدول العربية: الحاجة لتعديل المسار

قدم الفصل الأول تقييماً وتحليلاً للاختلالات الهيكلية في الدول العربية على مدار الفترة 1960–2015 بالإضافة إلى تقييم القدرات الإنتاجية ووتيرة التحول الهيكلي وتحدياته، وبخاصة ما تعلق بضعف القدرات الإنتاجية وذلك بهدف تحديد أهم القيود التي تواجهها في مسارها لتحقيق التنمية المستدامة، حيث عانت هذه الدول في العقود الماضية من تفاقم حدة الاختلالات والتي انعكست سلباً على استدامة النمو الاقتصادي، فانخفض معدّله وزادت تقلباته مما أثر على الاستدامة التنموية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أبرز هذا الفصل اشتداد عبء هذه التحديات في الآونة الأخيرة بسبب تزايد تقلبات الاقتصاد العالمي وتداعيات الأزمة المالية العالمية وتراجع وتقلبات أسعار النفط.

أظهر تحليل مؤشرات استنفاد الموارد الطبيعية، وصافي الادخار المعدل، والديون الخارجية، ومستويات التركز في هيكل الصادرات والإنتاجية، إضافة إلى الاستدامة المالية، ومستويات الانكشاف على الخارج، أن العديد من الدول العربية تواجه جملة من القيود القاهرة (binding constraints) التي تحد من تحقيق استدامتها الاقتصادية. كما بين تقييم الاستدامة الاجتماعية أن أغلب الدول العربية تواجه تحديات قد تكون مؤهلة للتفاقم مستقبلا ما لم يتم معالجتها جذريا. كما أن تجاهل الاستحقاقات الاجتماعية يعتبر مهدد حقيقي لاستدامة مكتسبات التنمية، وإهدار للجهود والطاقات النادرة. أظهرت مؤشرات الفقر ولاعدالة توزيع الدخل، وبطالة الشباب والمتعلمين والإناث تنامي هذه التحديات في معظم الدول العربية، والتي هي في واقع الأمر نتاج أسلوب التنمية الذي اتبعته الدول العربية في العقود السابقة وانفصام النمو عن التشغيل، وعدم معالجة الإشكالات الاقتصادية الهيكلية تسببت في عدم فعالية الجهود المبذولة لمعالجة هذه التحديات بمعزل عن معالجة مسبباتها الحقيقية.

تواجه الدول العربية أيضا تحديات في مجال الاستدامة البيئية، حيث تتعرض عموماً لمشكلات متعددة متصلة بتأثيرات نمطها التنموي على البيئة، مثل التصحر، وتدهور جودة الأراضي، إضافة إلى تناقص كميات المياه العذبة، حيث أن نصيب الفرد العربي من هذه المياه هو الأقل على مستوى العالم. ويزداد الوضع سوءاً بالاستغلال الغير مستدام للموارد المتاحة. وقد تم عرض عدد من المؤشرات البيئية، مع مقارنتها بالأداء المناظر عالمياً من خلال ثلاثة مجموعة من المؤشرات، تصف الحالة البيئية الراهنة أو ما يعرف بمؤشرات الحالة (State). والمؤشرات التي تقيس تأثير الأنشطة على البيئة وتسمى بمؤشرات الضغط (Pressure) مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومؤشرات لقياس الاستجابة المجتمعية للقضايا البيئية، إضافة لمؤشرات مثل مؤشر استهلاك الطاقة المتجددة، مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، مؤشر مساحة الغابات كنسبة من المساحة الكلية للدولة ومؤشر سحب الماء العذب. وهو ما يلزم بضرورة مراجعة الهياكل الاقتصادية القائمة، ومنع تشكل أنماط تنموية مهددة للاستدامة.

تعتبر التغيرات المستمرة في الهيكل الاقتصادي من الأمور المهمة لاستدامة النمو الاقتصادي. وقد وثقت العديد من الدراسات التطبيقية، دور التنويع الاقتصادي في الدول النامية في تخفيض تقلبات الناتج المحلي الإجمالي وإطالة فترة موجات النمو الاقتصادي الموجبة. وللإجابة على التساؤل الخاص بمدى تمكن الدول العربية من تحقيق التحول الهيكلي، تم حساب مؤشر التغير الهيكلي (Structural Change index–SCI) الذي يُدلل على نسبة الموارد التي تمت إعادة توزيعها بين القطاعات الاقتصادية خلال فترة من الزمن. وقد تم تقييم المؤشر وفقاً

للبيانات المتاحة للدول العربية خلال الفترة (1974–2015)، وتم تقسيم القطاعات الإنتاجية إلى أربعة وهي: الزراعة، والصناعات التحويلية، والصناعات الأخرى والتي تشمل المناجم، الطاقة والمياه والتشييد، والخدمات. أظهرت النتائج بلوغ متوسط هذا المؤشر للدول العربية نحو 14% فقط، وجاءت معظم الدول العربية أقل من هذا المتوسط ليظهر القصور العربي وبخاصة عند مقارنته بما حققته دول المقارنة مثل الصين (28.59%)، والهند (19.94%) وكوريا (21.96%). كما أن التقدم الذي أحرزته بعض الدول العربية مرتبط بشكل أساسي باتساع قطاع الخدمات وبدرجة أقل القطاع الصناعي مقابل تراجع حصة ومساهمة قطاع الزراعة، علما بأن التغير في الأهمية النسبية لقطاعات الخدمات لم يواكب بتغير كمي ملموس يرتقي بالمساهمة العالمية لناتج تلك القطاعات وذلك أساسا لتضخم حصة الخدمات غير الإنتاجية من إجمالي انتاج قطاع الخدمات.

بين الفصل الأول أن أوضاع الاستدامة في الدول العربية تواجه فعلياً العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية علما أنها تتفاوت في حدتها ونوعيتها فيما بينها. كما أن أغلب الاقتصادات العربية في المحصلة لم تتمكن من إنجاز التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي الذي يجعلها مقاومة للصدمات الاقتصادية الداخلية والعالمية ويجعل نموها الاقتصادي مستداماً. كما أظهر التحليل أهمية استدامة النمو الاقتصادي، المستند بدوره إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية لفترات طويلة وبشكل مستقر منخفض التذبذب، وأن هذه الاستدامة لا تتم إلا من خلال التنويع الاقتصادي.

ثانياً: واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية

ركز الفصل الثاني على تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية بالاستناد لمجموعة من المنهجيات وذلك سعياً لضمان القراءة الصحيحة لواقع وتحديات هذا التنويع. ورغم ما رصده الفصل من اعتماد عدة دول عربية في خططها التنموية المختلفة على استهداف تنويع الإنتاج والتصدير والدخل، إلاّ أنّ فئة قليلة منها، تمكنت في الواقع من تحقيق بعض النجاحات في إنتاج وتصدير مواد مصنعة غير أولية وذات قيمة مضافة مهمة. كما استطاعت بعض البلدان تنمية وتطوير عدد من الصناعات ذات الصلة بالنفط ومشتقاته مثل الصناعات البتروكيماوية والأسمدة والمعادن وبعض الصناعات التحويلية الأخرى، فيما أحرزت دول أخرى تقدماً ملحوظاً في تنويع وتنمية قطاعات خدمية مثل القطاع المالي والسياحي والتجاري والخدمات اللوجستية، مكنتها في نفس الوقت من تحسين مستويات التنويع في هيكلها الإنتاجي والتجاري وإيراداتها العامة.

تم التأكيد في متن الفصل أن تنويع الإنتاج يمثل حجر الزاوية في دفع مستويات التنويع الاقتصادي وشرطا ضروريا لتنويع الصادرات وكذلك مصادر دخل الموازنة العامة الضريبية وغير الضريبية. وقد يتم إنجاز توزيع الموارد من خلال عملية التنويع الأفقي أو العمودي، وذلك على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة. ولعل أبرز ما تُظهره البيانات الخاصة بالأداء القطاعي في الدول العربية، هو ضعف مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القيمة المضافة في جل الدول العربية، باستثناء بعض الدول مثل الصومال والسودان والقُمر وموريتانيا والتي لازال اقتصادها في المراحل الأولى من التحول الهيكلي المرتبط بانتشار الزراعة التقليدية. أما في الدول العربية الأخرى فان تراجع قطاع الزراعة قد لا يكون حتما نتاج تحول هيكلي طبيعي بقدر ما يرجع الأمر إلى القيود المتعددة التي تحد من نمو الزراعة مثل الظروف البيئية القاسية وشح المياه وتراجع الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني الشديد. وما يعزز هذا الاعتقاد هو ارتفاع فاتورة استيراد المواد الزراعية وخاصة الغذائية بالإضافة إلى تواضع مردود الإنتاج الزراعي.

أما فيما يخص قطاع الصناعة بشقيه التحويلي والاستخراجي، فقد سجّل تطورا ملموسا، مدفوعا بشكل أساسي بالأهمية النسبية العالية للأنشطة الاستخراجية. وزادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لأغلب الدول النفطية لأكثر من 60 % من الناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل يعرف قطاع الصناعات التحويلية العربية مساهمة ضعيفة في القيمة المضافة وطنيا وعالمياً. ويكفي للتدليل على ذلك أن حجم الصناعات التحويلية العربية مجتمعة، لم تصل إلى المستوى الذي حققته إحدى الدول الصاعدة مثل كوريا الجنوبية والتي بلغت مساهمتها نحو (3,1 %) في القيمة المضافة العالمية للصناعات التحويلية. وقد جاء هذا الضعف منطقياً في ظل قصور مساهمة الصناعة التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، باستثناء بعض البلدان مثل الأردن وتونس والمغرب ولبنان ومصر والتي بلغت فيها حصة الصناعات التحويلية مالين 13 و 17 % من إجمالي القيم المضافة، لكنها بالرغم من ذلك لازالت تحت المستوى الذي حققته الدول الصناعية الحديثة مثل كوريا الجنوبية وماليزيا والتي بلغت فيها متوسط حصة الصناعات التحويلية نحو 31 % و26 % من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي للفترة ما بين 2006 –2015. بالمقابل لازالت الصناعات الاستخراجية تهيمن على الاقتصادات العربية النفطية، كما أن الدول التي حققت مستوى تصنيع مقبول لازالت تعرف مستوى منخفض من ناحية التطور التصنيعي (complexity of manufacturing) بحيث تتراوح حصة السلع ذات التقانة العالية والمتوسطة ما بين 20 %–28 % من القيمة المضافة التحويلية مقابل 63 % لكوريا الجنوبية و83 % في ماليزيا. وتبقى قطر الأبرز في هذا النطاق (62 %) إضافة إلى سلطنة عمان (48 %) والسعودية (41 %).

ويعود هذا التميّز النسبي لبعض الدول العربية فيما يتعلق بمساهمة الصناعات التحويلية في الناتج، أو تحسن معدلات المنتجات ذات المحتوى التقني المرتفع، إلى نمو عدد من الأنشطة مثل صناعات البلاستيك والصناعات الغذائية والدوائية والنسيج والملابس، وكذلك إلى بعض الصناعات الثقيلة مثل الألمنيوم والبتروكيماويات والحديد والغاز خاصة في الدول النفطية التي تتوفر على طاقة تسمح بظهور صناعات قائمة على تحويل ومعالجة المواد الأولية الخام. ورغم ذلك فقد واجه هذا الهيكل تحديات عديدة، أدت إلى ضعف تنافسيته بشكل عام، وذلك نتيجة نشأة هذه الأنشطة في الأساس ضمن استراتيجيات إحلال الواردات، والدّعم والسياسات الحمائية، مما جعلها غير قادرة على المنافسة بشكل منفرد، سواء في الجودة أو الأسعار، وبخاصة في أنشطة صناعات الغزل والنسيج، والصناعات الجلدية، ومؤخراً صناعات الصلب.

يسهم قطاع الخدمات بنسبة كبيرة في الأنشطة الاقتصادية لأغلب الدول العربية. وتبرز في هذا النطاق كل من لبنان وجيبوتي والأردن والقمر وتونس والمغرب وكذلك بعض الدول النفطية كالبحرين والكويت حيث تجاوز متوسط مساهمة هذا القطاع نصف الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2006–2015 ويصل إلى قرابة 80 % في جيبوتي ولبنان. وقد أكد الفصل أن ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات رغم كونه السمة الواضحة للاقتصادات الحديثة في الدول المتقدمة، فإن ارتفاع نسبة قطاع الخدمات في الدول العربية يرتبط بجزء كبير بارتفاع الخدمات غير التجارية وخاصة تضخم الجهاز الإداري وارتفاع كتلة الأجور فيه، وهي ليست خدمات إنتاجية قابلة للاتجار وذات قيمة مضافة عالية كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة.

ترتبط الإيرادات العامة بشكل كبير بهيكل الإنتاج وبمستوى التجارة وذلك لانهما يشكلان الوعاء الأساسي للإيرادات الضريبية وغير الضريبية. فكلما كانت القاعدة الإنتاجية والتجارة الخارجية للدولة متركزة على عدد قليل ومحدود من القطاعات والأنشطة والمنتجات، تراجع عدد الأوعية والمصادر المالية للدولة، ومن ثم

زاد احتمال تعرّض الموازنة العامة وإيراداتها للانخفاض والتقلب، لاسيما في حال مواجهة ظروف غير تقليدية مثل الصدمات والأزمات الداخلية أو الخارجية. وقد أظهر تحليل هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية تركزها إلى حد بعيد على الإيرادات النفطية، والتي عادة ما تتراوح بين 60 % إلى 70 % من إجمالي تلك الإيرادات. وبلغت هذه النسبة أقصاها لتبلغ حوالي 75 % من إجمالي الإيرادات خلال الفترة 2011–2013 التي شهدت ارتفاعاً عالياً في أسعار النفط، قبل أن تتراجع لنحو 50 % في عام 2015، نتيجة التراجع الكبير لهذه الأسعار. أما حصّة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة، فقد ارتفعت نسبتها من متوسط 19.0 % للسنوات العشر الماضية، لتصل إلى نحو 25 % في عام 2015، وهو الأمر الذي ارتبط بشكل أساسي بانخفاض الأهمية النسبية للإيرادات النفطية، وليس باتساع القاعدة الضريبية، أو نمو الأنشطة الاقتصادية.

وقد تم رصد تباين واضح في بنية الإيرادات المالية بين الدول النفطية، ونظيرتها غير النفطية. حيث اتسمت الأولى بتركّز كبير لهذه الإيرادات على العائدات النفطية، في حين اتسمت الأخرى بتصدر الإيرادات الضريبية كمكون أساسي لإيراداتها العامة. وهذا يعني أن هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية يواجه مستويات عالية من التركز نتيجة اعتماده على مصادر تمويلية محدودة. ويُشكّل مثل هذا الهيكل في حد ذاته مخاطر كبيرة فيما يتعلق بالاستدامة المالية، لاسيما في ظل التزام العديد من الدول بتقديم مستويات من دعم الغذاء والطاقة.

يتمثل تنويع الصادرات إما في تنويع المنتجات من خلال تصدير عدد متزايد من السّلع والخدمات، أو تنويع الأسواق التصديرية من خلال توزيع المنتجات المصدرة على أكبر عدد من الأسواق الخارجية. كما يمكن أن يتم تنويع المنتجات من خلال حصص تصدير المنتجات الموجودة، أو في إدخال سلع وخدمات جديدة في محفظة التصدير. يظهر تحليل أسواق الصادرات السلعية العربية، تركزاً على بعض المناطق والدول، حيث تستقطب منطقة آسيا حوالي 46 % من إجمالي الصادرات العربية، خاصة الصّين التي تستحوذ على نحو 10 %. كما أن حصتها تضاعفت في الصادرات العربية بأكثر من ثلاث مرات بين عامي 2001 و2015. في المقابل، سُجّل انخفاض تدريجي لحصة أسواق الاتحاد الأوروبي، ثاني شريك اقتصادي، لتصل إلى 13 % بعدما كانت 24 % في عام 2001، وكذلك الولايات المتحدة التي تراجعت حصتها من 11.0 % إلى 5 %. أما الصادرات السلعية البينية العربية، فبالرغم من وتيرة تحسنها النسبي، فهي لا تمثل سوى 13 % من إجمالي الصادرات العربية. من جهة أخرى، لا يمكن اعتبار التطور الملحوظ لصادرات السلع العربية، خاصة نحو البلدان الآسيوية خلال هذه الفترة، ناتجاً بالأساس عن جهود وسياسات عربية لتنويع الأسواق، بقدر ارتباطه بنتائج ارتفاع أسعار النفط وتزايد الطلب عليه من بعض الاقتصادات الديناميكية الأسيوية. وبصفة عامة، يتميّز التوزيع الجغرافي للصادرات العربية عبر العالم خلال السنوات الأخيرة بتنويع منخفض، لاسيما بالنسبة للعديد من الدول المصدّرة للنفط، أو تنويع متوسط في دول مثل لبنان والأردن والمغرب والإمارات. وتبرز مصر كإحدى الدول ذات الأسواق التصديرية الأكثر تنوعاً.

أما في مجال التنويع السلعي فان صادرات الدول العربية النفطية تتركز بصفة عامة حول عدد محدود من المنتجات، حيث يؤكّد تحليل تطور الهيكل السلعي بأن النصيب الأكبر يبقى لمجموعة "الوقود والمعادن"، والتي بالرغم من الانخفاض الحاد لأسعارها في عام 2015 لا تزال تهيمن على نحو 62 % من إجمالي الصادرات، وتصل هذه النسبة لأكثر من 90% في الجزائر والعراق. مقابل ذلك يُظهر تحليل واقع الدول المتقدمة والصاعدة والنامية المصدرة للنفط، دلالات متباينة في هذا المجال، حيث تمكنت دولة متقدمة مثل النرويج من خفض الأهمية النسبية للنفط ضمن هياكل صادراتها، في حين اتجهت هذه النسبة للارتفاع في دول نامية وصاعدة مثل روسيا

وكازاخستان وأذربيجان. أما على مستوى باقي الدول العربية، فقد شهدت مصر انخفاضا ملحوظا لحصة المواد الأولية في الصادرات، لكن مع ذلك تبقى مساهمة هذه المنتجات مرتفعة (نحو 50 %). وسُجّل بعض الانخفاض كذلك في لبنان والمغرب لتبقى حصة هذه المواد في حدود حوالي ثلث الصادرات. كما استقرت هذه الحصة خلال هذه الفترة في تونس والأردن لتمثل ربع الصادرات.

تثير هذه النتائج تساؤلات حول حقيقة التنويع في الدول العربية، وهل انخفاض حصة قطاع مُسيطر في الصادرات أو زيادة في عدد المنتجات المصدّرة تعني تنويعاً اقتصادياً حقيقياً ينمّ عن إرادة فعلية من الدول للتحوّل نحو قطاعات وأنشطة تصديرية متنوعة. فقد يكون التغير حصة الموارد الطبيعية ناتج أساسا عن تغير أسعارها، كما هو الحال للنفط منذ أواخر عام 2014، أو لتغير الكميات المصدّرة الناجم عن تغير العرض أو الطلب الخارجي. وبالتالي لا تكفي هذه المؤشرات منفردة لتقييم مستويات التنويع الدقيق في الصادرات، وبالتالي وجب تحليل مؤشرات أخرى والتي قد تعكس بشكل أكثر عمقاً مدى تنويع الدول العربية لمنتجاتها التصديرية.

هناك العديد من المؤشرات التي تسمح بتكوين فكرة أوضح عن واقع التنويع في الصادرات. ويُعتبَر مؤشر هارفيندال–هيرشمان (Herfindahl–Hirshman) من أبرز المؤشرات وأكثرها استخداماً في أدبيات قياس التنويع للصادرات، إلى جانب مؤشرات أخرى مثل جيني وثايل (Gini, Theil). ويعكس مؤشر هيرشمان درجة اعتماد صادرات دولة ما على عدد قليل من المنتجات (التر
(تنويع الأسواق). وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلّما اقترب من 1 كلّما قلّت درجة تنوّع الصادرات وتصبح أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية لكونها تقتصر على عدد قليل من المنتجات أو على عدد محدود من أسواق التصدير.

ويتبيّن من نتائج احتساب هذا المؤشر بأن بعض الدول النفطية العربية ، أصبحت أقل ارتباطا بمبيعات الهيدروكربونات. وتبرز دولا مثل سلطنة عمان والبحرين والسعودية وبالخصوص الإمارات، التي حقّقت أفضل النتائج في هذا المؤشر. كما تبين النتائج أن العراق والجزائر لها قاعدة تصديرية الأكثر تركّزاً. أما على مستوى دول المقارنة الغنية بالموارد النفطية، توضح البيانات أن دولاً مثل نيجيريا وكازاخستان قد شهدتا تركزاً عالياً لصادراتهما، في إشارة لاستمرارية الاعتماد بشكل كبير على النفط، ومن ثم عدم كفاية جهود دفع التنويع، في المقابل، فقد تمكنت دولة مثل المكسيك، والتي تمثل خامس منتج للنفط في العالم، من تحقيق مستويات عالية من التنويع لصادراتها، لتتضمن قوائمها الإنتاجية والتصديرية، إضافة للوقود المعدني والنفط وبعض المعادن الأخرى، والعديد من المواد والمنتجات الزراعية. يتبين من تباين أداء دول المقارنة أن الاختلاف في الأداء يعكس مدى وجود توجهات وسياسات لإعادة توظيف هذه الموارد لخلق قطاعات وأنشطة جديدة، تدفع بدورها النمو والإنتاجية والتنويع الاقتصادي. أمّا في باقي الدول العربية غير النفطية والتي تتميز عموما بارتفاع مستويات تنوع صادراتها مقارنة بالدول النفطية، فتبرز تونس ومصر لكونهما عرفتا تنويعا متزايدا ومتناميا للصادرات قبل أن تسجلا تراجعا خلال السنوات الأخيرة متأثرتين بالخصوص بالأوضاع السياسية والأمنية وانعكاساتها على الاقتصاد والاستثمار والتصدير. ويجب القول أن حجم الصادرات السلعية للدول العربية غير النفطية لازال متواضعا ولم يعرف نموا قويا بالرغم من التنوع النسبي لصادراتها.

وبالرغم من أهمية مؤشر هيرفندال – هيرشمان إلا أنه في الواقع يثير عدة إشكالات في اعتماد قياسه على الوزن النسبي للمنتجات في إجمالي الصادرات إضافة لكونه لا يدمج هذا المؤشر معلومات عن حجم الصادرات ولا نوعية الصادرات (أولية، مصنعة، إعادة تصدير، ...)، ولا محتواها التكنولوجي، وبالتالي لا يُمكّن من تحليل ديناميكية أو جودة هذه الصادرات. للإجابة على التساؤلات السابقة تم تحليل نتائج مؤشر تخصّص التجارة السلعية (Merchandise specialization Index Trade)، والذي يقيس درجة تخصّص في طريق التجارة الخارجية والذي بحاصل قسمة صافي تدفق السلع (الصادرات – الواردات) إلى مجموع تدفق السلع (الصادرات + الواردات)، حيث تتراوح قيمة المؤشر ما بين (–1، 1+)، حيث تدل القيمة الموجبة للمؤشر في منتج ما، على صافي صادرات إيجابي، وبالتالي تخصّص في إنتاج هذه السّلعة، في حين تشير القيمة السلبية إلى قيمة استيراد أعلى من قيمة التصدير لهذا المنتج.

وقد أظهرت نتائج المؤشّر بأنّ دولاً كالإمارات والبحرين، المتقدّمة على مستوى التنويع حسب المؤشرات السابقة، لا تزال متخصّصة في بعض المنتجات الأولية لكنها في الوقت نفسه تستورد الكثير من المواد المُصنّعة والغذائية والتي تُعيد تصدير العديد منها إلى الخارج عبر تجارة المناطق الحرّة. وتشكّل السّلع المُعاد تصديرها من طرف الإمارات ثُلث قيمة صادراتها الإجمالية، ويتكوّن حوالي 70 % منها من الآلات والمعدات الكهربائية، والآلات والأجهزة الميكانيكية، واللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة. أمّا البحرين فتمثل إعادة تصدير المنتجات نحو 12% من مجموع الصادرات (60 % موجّهة إلى السعودية)، يتشكّل جلها من الآلات والمعدات الكهربائية، والآلات والأجهزة الميكانيكية، وقطع الغيار والسيارات، وسفن نقل البضائع والأشخاص. وتتضح بصورة أكبر أهمية السّلع المُعاد تصديرها عند تحليل المؤشر المتعلق بالصادرات الإجمالية ذات التكنولوجيا العالية، مستثناة منها إعادة تصدير هذه المنتجات، كنسبة إلى إجمالي الصادرات مستثنى منها إجمالي إعادة التصدير. وقد بلغت هذه النسبة 0.5 % فقط في البحرين و0.1 % فقط في الإمارات و3.4 % فقط في تونس، مقابل 22 % في كوريا و27 % في سنغافورة وأكثر من 28 % في كل من الصين وماليزيا. وتعكس هذه النتائج ضعفا على مستوى عامل رئيسي في تطوير المنتجات القائمة أو ابتكار أخرى جديدة. وبصفة عامة، يبيّن مؤشّر تخصّص التجارة السلعية بأنّ أغلب الأقطار العربية تتخصّص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، فيما تقوم باستيراد العديد من المواد المُصنّعة والتي تقوم بعض الدول بإعادة تصديرها نحو الخارج دون أن يكون لها نصيب في عملية الإنتاج وخلق القيمة المضافة.

وتم تدعيم تحليل التنويع في الدول العربية باستخدام منهجية صندوق النقد الدولي لقياس التنويع وتحديد مصادره، استناداً لمؤشرين فرعيين أساسيين وهما: " التنويع الموسّع للصادرات" (Extensive export diversification) و" التنويع المكثف للصادرات" (Intensive export diversification). يعكس المؤشر الأول الزيادة في عدد منتجات التصدير أو في عدد الشركاء التجاريين، أما " التنويع المكثف للصادرات" فهو يرصد تطور حصص صادرات المنتجات أو الشركاء التجاريين. وكلما كانت قيمة هذه المؤشرات منخفضة كلما دل ذلك على تنويع أعلى. ويعتبر بلد ما أقل تنوعا عندما تكون عائدات صادراته ترتكز على عدد قليل من القطاعات أو عدد محدود من الشركاء التجاريين. يتضح من تحليل نتائج المؤشر للفترة الممتدة ما بين 1980و 2017 أن عدة دول عربية شهدت تحسنا على مستوى تنويع الصادرات. بالمقابل، يختلف مصدر التنويع من دولة لأخرى، فعلى سبيل المثال، توضح النتائج مساهمة التنويع المكثّف بشكل كبير في التنويع الذي شهدته دولة الإمارات، أما في قطر والبحرين والسعودية، فقد كان للتنويع الموسّع دورا بارزا في تحسّن مستوى تنويع صادراتها لكن في نفس الوقت ارتفعت قيمة مؤشر التنويع المكثّف، مما يشير إلى زيادة في نسبة التركّز على مستوى بعض المنتجات والأسواق الخارجية.

أما فيما يخص الدول ذات الاقتصادات المتنوعة، فقد كان للتنويع المكثّف دور أكبر في تحسّن مستوى تنويع الصادرات كما هو واضح في كل من مصر وتونس، ومع وجود مساهمة للتنويع الموسّع، ولكن بنسبة أقل. بالمقابل كانت مساهمة التنويع الموسع في حالة المغرب أكبر مقارنة من التنويع المكثّف. أما على المستوى المقارن، فقد أظهرت البيانات تميز أغلب الدول الناشئة بمساهمة كلا المؤشرين في زيادة نسبة تنويع الصادرات باستثناء حالة "الصين"، التي شهدت تراجعاً نسبيا في مستويات التنويع، وهو الأمر الذي يفسّر بتوجّهها، بعد مرحلة كبيرة من التنويع، نحو التخصص في إنتاج وتصدير فئة معينة من السلع.

في نهاية المطاف يؤكد هذا الفصل أن التنويع الاقتصادي لا يزال دون المستوى المطلوب في أغلب الدول العربية، وفقا لنتائج العديد من المؤشرات والمنهجيات، سواء تلك التي تركز على الجوانب الكمية أو نظيرتها التي تستهدف تقييم الجوانب النوعية للهياكل والأنشطة والمنتجات والأسواق. وهو ما يملي بضرورة تبني نموذجا تنمويا جديدا يضمن تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي، وتدعم استمرارية سياساته.

ثالثاً: نموذج مقترح للتنويع الاقتصادي في الدول العربية

طرح الفصل الثالث من التقرير أساسيات النموذج المقترح لتعزيز مستويات التنويع الاقتصادي في الدول العربية. يقوم النموذج على وجوب تفعيل دور الدولة في استراتيجية تنموية قائمة على توجيه الاقتصاد عبر منظومة التخطيط التنموي في ظل اقتصاد السوق لإعادة توجيه الاقتصاد في الدول العربية نحو مسار للنمو الشامل باستخدام سياسات وأدوات ذكية تهدف لتحقيق تنويع القاعدة الإنتاجية، والذي بدوره سيقود تلقائيا إلى تنويع هيكل الإيرادات العامة وهيكل التجارة الخارجية. وقد تم في هذا الفصل مناقشة أسس صياغة نموذج عملي للتنويع قائم على السياسات. وتطلب بناء النموذج فهم آليات عملية التنويع وبيان علاقتها بالتحول الهيكلي وبالنمو أي ربطها بالتنمية الاقتصادية، وماهية أدوات السياسات المتاحة لمتخذي القرار، وحصر التحديات والخصائص الهيكلية التي تواجه عملية التنويع في الدول العربية، ليتم بعد ذلك تفصيل استراتيجية تنموية تستطيع أن تفتح المسار لعملية تنويع اقتصادي قادرة على إطلاق عملية النمو الاقتصادي وتخفيف حدة القيود الهيكلية التي تثبط النمو والتنمية خاصة تلك المتعلقة بقيود ميزان المدفوعات والموازنة.

أظهر التحليل الذي تم إجراءه في بداية الفصل أن تواضع النمو الاقتصادي وتباطأ التحول الهيكلي في الدول العربية يرتبطان بعدة عوامل معقدة متشابكة ومتداخلة فيما بينها، حاولت مختلف نظريات ونماذج النمو والتنمية منذ عقود من الزمن إبرازها وتحديد حدتها على مسار النمو والتنمية. وعموماً تتمحور أغلب التفسيرات المتداولة في الأدبيات التنموية ودوائر صنع السياسات حول ضعف حجم رأس المال المادي والبشري والتقاني والناجم عن ضعف الاستثمار في الأصول المادية وفي التعليم والتدريب وفي التقانة والعلوم والمعرفة. ويرجع ضعف الاستثمار بدوره إلى ضعف الادخار الناجم عن ضعف الدخل (الحلقة المفرغة للتنمية) وصعوبة تجنيد الموارد المتاحة إلى استثمارات منتجة وتوجيهها إلى القطاعات ذات الأولوية وذلك نتيجة ضعف السياسات وضعف منظومة التخطيط وتدهور بيئة الأعمال وضعف مستويات حوكمة المؤسسات العامة والخاصة والتي ينجم عنها تكاليف إضافية وارتفاع في مستويات اللايقين والمخاطرة والتي كلها تقلل من العائد المتوقع للاستثمارات، مما يقلل من التوجه نحو نشاط الاستثمار المنتج بالرغم من توفر الفرص الاستثمارية والإمكانات المتاحة. ونتيجة عدم وجود بيئة مواتية للاستثمار المنتج فإن رأس المال بقلته يتجه إلى القطاعات غير المنتجة ذات دورة رأس المال القصيرة قليلة

المخاطرة والتي تكون عادة في قطاعات ضعيفة القيمة المضافة مثل التجارة والنقل والعقار والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية.

ونظراً لاختلاف مستويات التنمية والتنويع الاقتصادي خاصة ما بين الدول العربية «غنية الموارد وفقيرة الموارد» وما ينجر عنها من اختلاف في تركيبة المزايا النسبية والتكاليف وكثافة عوامل الإنتاج فإن صياغة استراتيجية تنويع اقتصادي تتطلب توظيف سياسات مختلفة خاصة بكل مجموعة. ففي حالة الدول الغنية بالموارد الطبيعية المنجمية والزراعية والتي لا زالت مستويات التنويع فيها منخفضة، فإن هذه السياسات سوف تختلف عن تلك التي تصلح في الدول ذات الهبات العالية ومستوردة العمالة (الدول الخليجية وليبيا) والدول ذات هبة الموارد وكثيفة السكان (الجزائر، العراق، السودان، موريتانيا) والدول ذات الدخل المنخفض قليلة الموارد (الصومال، جيبوتي، جزر القمر، اليمن). أما الدول الأخرى ذات الدخل المتوسط ذات فائض العمالة والتي قطعت شوطاً لا بأس به في عملية التنويع والتصنيع لكن لا زالت لم تحقق الفائدة القصوى منه فإنها تحتاج إلى إعادة صياغة سياساتها التنموية المعتمدة وتوجيهها نحو تعميق عملية التحول الهيكلي، من خلال سياسات صناعية قطاعية حديثة تؤدي إلى تسريع عملية النمو في القطاعات الإنتاجية القابلة للاتجار ذات التوجه التصديري والمحتوى التقاني المتوسط إلى المرتفع. وبالرغم من الاختلافات الهيكلية العميقة ما بين مختلف مجموعات الدول العربية فإنه هنالك العديد من عناصر السياسات التنموية التي هي ضرورية وصالحة للجميع ويجب تطبيقها مهما كانت الاختلافات الهيكلية، ولكن تختلف فقط في الأهمية والأولوية حسب طبيعة اقتصاد كل دولة ومجموعة. ونتيجة هذه العوامل كلها فإنه يجب التنويه بأنه لا يوجد نموذج تنويع واحد صالح لكل الحالات.

معظم دراسات التحول الهيكلي ركزت على تفسير وتحليل التغيرات الإجمالية في الاقتصاد، لكن في واقع الأمر فإن هذه التحولات هي نتاج عملية معقدة تقع على مستوى الأنشطة الاقتصادية التفصيلية والتي تحدث نتيجة عملية استثمارية تحددها تظافر وتفاعل المزايا النسبية من الموارد الطبيعية ووفرة عوامل الإنتاج ورأس المال والأسعار والتكاليف النسبية والتقانة وأذواق المستهلكين ومستوى الطلب الداخلي ودرجة الانفتاح للتجارة الخارجية وطبيعة السياسات الصناعية، وسلوك رجال الأعمال ومهاراتهم وكيفية تعاملهم مع المخاطر والسبل المتاحة للتحوط منها. كل هذه العوامل تحدد اتجاهات الاستثمار والعائد منه وبالتالي ينجم عنها تغير في مستوى وشكل العرض من إنتاج السلع والخدمات التي تحدد درجة تنوع الاقتصاد من حيث عدد السلع والخدمات المنتجة وكذلك حجمها وطبيعتها القطاعية والتقنية والمعرفية، بالإضافة إلى مُساهمتها في دعم التشابكات القطاعية الخلفية والأمامية ودرجة الاعتماد على الاستيراد من المدخلات الإنتاجية وكذلك حصة القيم المضافة المنتجة في الصادرات ودرجة المساهمة في حلقات الإنتاج العالمية.

إن تسريع عملية التحول الهيكلي من اقتصاد أولي تسيطر عليه القطاعات الأولية إلى اقتصاد صناعي حديث سيفضي في نهاية المطاف إلى تنويع الاقتصاد إذا صاحب ذلك تحولاً هيكلياً أعمق داخل القطاعات، بحيث يتم زيادة عدد وحجم ونوع وبدائل السلع المنتجة. وتعمل السياسات القطاعية على توجيه الاستثمار الخاص والعام نحو مجموعة من الأنشطة المستهدفة ذات القيم المضافة المرتفعة، من خلال السيطرة على أكبر قدر من سلسلة القيم المضافة عبر تصنيعها وتحويلها إلى منتجات وسيطة ونهائية، والانتقال في سلم المعرفة والتقانة، والانتقال من نظام قائم على استغلال الموارد الطبيعية إلى إنتاج السلع ذات التقانة المتوسطة والمرتفعة.

انطلاقاً من اعتبار عملية تنويع الاقتصاد هي مخاض معقد لعملية التحول الهيكلي الذي يشهده الاقتصاد من خلال قرارات الاستثمار والإنتاج التي يقوم بها رجال الأعمال والحكومات في سعيهم لتحقيق العوائد من الاستثمارات، فان هذه العملية تتطلب إنفاذ سياسات متنوعة تصب في حفز وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات تسمح بتعزيز التحول الهيكلي وتسريعه ونقل الاقتصاد نحو استكشاف أنشطة ومنتجات تحقق مزيد من النمو الاقتصادي والتشغيل والتنويع. وقد أوضح الفصل أن تسريع هذه العملية الاستكشافية تتطلب وجود استراتيجية تنموية قائمة على نوع محدد من التخطيط التنموي بحيث يتم تنمية وتوجيه الاستثمار من خلال حزمة واسعة من السياسات العامة والقطاعية. لقد تنوعت تجارب الدول النامية وأخذت مسارات متعددة تم تصنيفها من وجهة نظر الاستراتيجية التنموية إلى إحلال الواردات وترويج الصادرات. وتقوم هذه الاستراتيجيات التنموية على حزم من السياسات القطاعية الإنتاجية والخدمية والتي تسمى مجازا بالسياسات الصناعية، حتى إن كانت تشمل تطوير الزراعة والخدمات. كما أن الدول استخدمت مناهج تخطيطية متعددة وحسب فلسفة تدخل الدولة بالتخطيط التنموي المركزي (المختلط) والتخطيط التأشيري القائم على اقتصاد السوق والقطاع الخاص.

تقاطعت استراتيجيات التنمية والسياسات الصناعية والتخطيط التنموي لتنتج نموذجين تنمويين أساسيين. يقوم النموذج التنموي الأول على فلسفة إحلال الواردات من خلال هيمنة التخطيط المركزي والتركيز على السوق الداخلي وهيكل ميزان المدفوعات في تحديد فحوى السياسة الصناعية. وتعتبر الحماية الجمركية من خلال إجراءات التعرفة وغير التعرفة وتثبيت سعر الصرف والدعم وتوجيه القروض من أهم الأدوات الأساسية لبناء اقتصاد وطني يكون عادة من طرف تطوير القطاع العام. وقد نهجت الدول النامية ذات الأسواق المحلية الكبيرة إلى تطبيق هذا النموذج خلال عقود من الزمن وقد سهل تطبيق هذا النموذج مساهمة رأس المال العالمي في تمويل التنمية من خلال القروض السيادية وصلت في حالة بعض دول أمريكا اللاتينية إلى مئات المليارات.

لعبت الدولة ي هذا النموذج دور المستثمر المستكشف حيث قامت ببناء «صناعة وطنية» تديرها شركات القطاع العام من خلال شراء التكنولوجيا من الدول الرأسمالية بصيغة «المفتاح باليد». وقد تميزت دول الخليج العربي بتركيز الحكومات على تثمين الموارد الوطنية من خلال تطوير شركات النفط والغاز وترك القطاع الخاص يتمركز حول قطاعات غير صناعية (أساساً خدمية غير قابلة للاتجار)، يمولها الإنفاق المتأتي من مداخيل الموظفين والعمالة الوافدة في قطاعات الخدمات أساساً. وقد اتجهت دول مثل الجزائر والعراق وليبيا ومصر وسوريا في مراحل مختلفة إلى صيغة أكثر تقدماً في تطبيق نموذج الإحلال القائم على التجربة الاشتراكية حيث تم تهميش القطاع الخاص واحتكار القطاع العام للحياة الاقتصادية من خلال منظومة من التخطيط المركزي البيروقراطي. أما الدول العربية الأخرى مثل تونس والأردن والمغرب وسوريا فقد طبقت نموذجاً أقل تشدداً حيث لعب القطاع الخاص دوراً محدوداً في قطاعات الصناعات الخفيفة والزراعة والخدمات.

إن تطبيق نموذج الإحلال خلال عقود ما قبل الثمانيات أدى إلى نشوء صناعات وطنية غير موجهة نحو التصدير وإنما لإشباع الطلب المحلي. وعموماً كانت صناعات وسيطة أو تعالج الموارد الطبيعية وقائمة على قدر كبير من استيراد المدخلات والمعدات والآلات. وقد كان من الصعب قياس مساهمتها في تنويع الإنتاج وذلك لأن تقييم التنويع والتركيز يتم انطلاقاً من بيانات التجارة الخارجية وخصوصاً تنويع الصادرات. أدت أزمة مديونية الدول النامية في منتصف الثمانيات إلى انهيار نموذج إحلال الواردات حيث أن برامج التصحيح الهيكلي واتفاقيات إعادة جدولة الديون الخارجية أفضت إلى برامج تحرير التجارة الخارجية وتحطيم منظومة الحماية التي بنتها هذه الدول. وتجدر الإشارة أن دول جنوب شرق آسيا وظفت استراتيجية إحلال الواردات بشكل ذكي حيث طبقت

الإجراءات الحمائية وفي نفس الوقت ركزت على إقحام اقتصادها في نشاط التصدير في قطاعات مختارة من السلع المصنعة محلياً مما جنبها قيد ميزان المدفوعات الذي عرفته دول نموذج إحلال الواردات.

أدى نجاح دول جنوب شرق آسيا وخاصة كوريا وتايوان وسنغافورة (النمو / الآسيوية) في التحول في وقت وجيز إلى دول صناعية ذات دخل مرتفع، إلى الاهتمام بالاستراتيجية التنموية التي اتبعتها والتي عرفت بسياسات ترويج الصادرات. كما أن الإصلاحات الهيكلية التي روجت لها مؤسسات بريتون وودز أدت إلى انتشار واسع لهذا الاستراتيجية التنموية منذ منتصف الثمانيات. ونظراً للتغيرات التي حدثت في المنظومة التجارية العالمية والتحول من اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية فإنه يجب التمييز بين سياسات التنمية في زمن كل من هاتين المنظومتين. قامت استراتيجية التنمية في دول جنوب شرق آسيا ضمن منظومة التخطيط التأشيري الهادفة إلى بناء صناعة وطنية جنينية محمية، في شكل نموذج مرن من إحلال الواردات لفترة محدودة، ثم العمل من خلال سياسة صناعية واعية قائمة على توجيه الاستثمارات في قطاعات الصناعات التحويلية في قطاعات منتقاة تسمى باختيار الرابحين وتوجيههم نحو العمل على تحقيق أهداف تصديرية من خلال تصميم منظومة حوافز (دعم ومزايا) مشروطة بتحقيق النتائج.

استطاعت دول جنوب شرق آسيا وقبلها اليابان أن تستفيد من منظومة التجارة العالمية قبل 1995 دون قيود حادة كتلك التي تطبق حاليا في إطار منظمة التجارة العالمية من خلال نقل التقانة والمعرفة باستخدام طرق النسخ والتقليد والهندسة العكسية وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع تحول منظومة التجارة العالمية من الجات إلى منظمة التجارة العالمية، تم صياغة قوانين صارمة في مجال الحماية الفكرية ومحاربة الدعم والحد من الحماية الجمركية وغير الجمركية مما أدى بالكثير إعلان انتهاء زمن السياسات الصناعية. وقد عرفت الدول التي انتقلت من نموذج إحلال الواردات إلى نموذج الانفتاح الاقتصادي تلكؤاً في مسيرتها التنموية وذلك لان انهيار الحماية وارتفاع الواردات أدى إلى ارتفاع الاستهلاك على حساب الادخار وبالتالي أثر سلباً على مستويات الاستثمار بالإضافة إلى ضعف الشركات المحلية في منافسة الواردات مما أدى إلى تراجع القطاع الإنتاجي المحلي مثلما حدث في قطاع النسيج. في عدد من الدول العربية، كما أن سياسات التصحيح الهيكلي والتثبيت التي طبقت لتصحيح الاقتصاد ركزت على محاربة التضخم وتقييد الإنفاق والعجز المالي والتحكم في الائتمان (البرمجة المالية) لتحقيق تعديل ميزان المدفوعات.

بالمقابل شكلت سياسات تخفيض سعر الصرف الحقيقي جزءاً هاماً من برامج التثبيت والتعديل الهيكلي وذلك لما لها من آثار محتملة لتخفيض الإنفاق وتحويله من القطاعات غير القابلة للاتجار نحو القطاعات القابلة للاتجار مما يدعم الصادرات ويقلل من الواردات. لكن الانفتاح الشديد للدول النامية واعتمادها على الواردات من المدخلات الوسيطة جعل من عملية التخفيض الحقيقي أمراً صعباً في تحقيق أهداف تعديل سعر الصرف. ويأتي تطوير البنية التحتية الأساسية والتقنية ضمن السياسات الأساسية في استراتيجية التنمية الحديثة وذلك لان خدمات البنية التحتية لها أثر على انتاج من خدمات والسلع حيث أن تطور الخدمات اللوجستية وإدارة المرافق مهم جداً في فتح الباب أمام المستثمرين في تنفيذ المشاريع عبر قيام الحكومة بحل إشكالية تنسيق الاستثمار من خلال توفير البنية التحتية اللازمة. وقد تم تطوير صيغ تمويلية حديثة تسمح للقطاع الخاص والمحلي والأجنبي بالمساهمة في تطوير البنية التحتية والتي تتطلب استثمارات مهمة.

يتمثل العنصر الرابع في السياسات التنموية الحديثة في تطوير رأس المال البشري وتنمية التقانات والمعرفة، حيث أنه من الصعب توجيه الاستثمار نحو الأنشطة الإنتاجية التصديرية دون العمل على توفير المهارات الفنية والإدارية التي تحقق إنتاجية أعلى تسمح للإنتاج المحلي التنافس في الأسواق الدولية وكذلك في رفع ربحية المشاريع مما يشجع المستثمرين المستكشفين والمقلدين الاستمرار في الاستثمار في سلع جديدة مما يسمح بتنويع الجهاز الإنتاجي وتعميقه. وبالطبع فإن بناء رأس المال البشري يجب أن يتطور مع تطور الميزات النسبية وبناء مزايا تنافسية جديدة. يرى الكثير من مؤدي الفكر الليبرالي أن نجاح دول جنوب شرق آسيا في بناء اقتصاد متطور لا يرجع في قوة السياسة الصناعية الانتقائية وإنما يعود بالأساس إلى بناء اقتصاد السوق الذي يوفر بيئة مواتية للقطاع الخاص من خلال منظومة تخطيطية تأشيريه تركز على بناء مؤسسات محوكمة توفر بيئة استثمارية وبيئة أعمال وبيئة تنافسية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي. كما تتطلب هذه الاستراتيجية التنموية العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي خاصة من خلال الحفاظ على التوازنات الكبرى في المالية العامة وتصحيح اختلال موازين المدفوعات من خلال تبني منظومة أسعار صرف مرنة وتحرير الميزان الجاري من القيود وضبط مستويات التضخم من خلال إدارة صارمة من التحكم في الإنفاق العام وترشيده وضبط السياسة النقدية من خلال استقلالية البنك المركزي. ويمكن بلورة أهم محاور هذه الاستراتيجية التنموية في خمسة اتجاهات أساسية وهي تطوير الأسواق المالية، وتطوير البنى التحتية، وبناء رأس المال البشري وتطوير التقانة والمعرفة، وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، وحوكمة الاقتصاد.

يشكل بناء رأس المال البشري وتطوير المعرفة ونقل التقانة وتطويعها محلياً أحد أبرز السياسات والاستراتيجيات التنموية. إن سياسات التعليم العام الذي انتهجته معظم الدول العربية قد سمحت بتطوير رأس المال البشري بشكل معتبر حيث بلغ مستواه الكمي في العديد من الدول العربية إلى مراتب الدول الصناعية الحديثة على غرار النمور الآسيوية. بالرغم من هذا التطور فإن هنالك العديد من الدول العربية التي لا زالت تعاني نقصاً في بناء رأس المال البشري من خلال نشر التعليم العام وتعميمه لكل شرائح السكان. وبالرغم من توفر كمية رأس المال البشري فإن النقاش حول هذا الموضوع قد تركز على عدم قدرة رأس المال البشري في رفع الإنتاجية ودعم النمو. وقد يكون الجواب لهذا السؤال مرتبط بنوعية رأس المال وجودته وليس بأبعاده الكمية.

إن عنصر المعرفة وثورة المعلومات جعلت من المعرفة والتقانة أحد عناصر التنمية وأحد شروط بناء جهاز إنتاجي متطور قادر على خوض غمار التنافسية في الأسواق الدولية. وتبشر إرهاصات الثورة الصناعية الرابعة على تحول المنتجات بشكل متسارع إلى منتجات ذكية تفاعلية قائمة على المعرفة الرقمية. ونتيجة هذا التحول الهيكلي الهائل فإن السيطرة على التقانة ونقلها يجعلها في قلب استراتيجية التنمية وسياسات التنويع والتنافسية.

تحتل البنية التحتية الأساسية والتقانية (الشبكات الرقمية) واللوجستية مكاناً محورياً في التنمية في عصر العولمة والمعلومات. تشير الأدبيات الحديثة أن عملية التنويع من خلال الاستثمار الجديد في القطاعات الإنتاجية تعمقه عملية بناء البنية التحتية، حيث أن قرارات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مرتبطة بقرارات بناء البنية التحتية (تنسيق الاستثمار). وبالرغم من أهمية بناء البنية التحتية واللوجستية لتطوير الاقتصاد فإن أغلب الدول خاصة كبيرة المساحة تجد صعوبات في تطوير بنيتها التحتية وذلك لارتفاع تكلفة بناؤها وكذلك صيانتها. وقد برزت منذ عقود قليلة سياسات تشجيع مساهمة القطاع الخاص في بناء وإدارة الأصول من خلال عقود الشراكة ما بين القطاع العام والخاص (PPP) وخاصة من خلال صيغ البناء – التشغيل – التملك–التحويل (BOT/BOOT/BOO). وقد تشكل هذه الصيغ التمويلية الحديثة أحد المحاور الأساسية التي يجب أن تبني عليها السياسات الصناعية الحديثة.

تشكل السياسات القطاعية الزراعية والصناعية والخدمية القلب النابض لأي سياسة تنويع اقتصادي وذلك لأن التنويع يتولد من قرارات الاستثمار والإنتاج القطاعية. ونظراً لضخامة المهمة المتمثلة في بناء جهاز إنتاجي متطور حديث في ظل قيود الموارد المتاحة، فإن سياسات التنويع يجب أن ترتكز على اختيار للقطاعات الرائدة للتنمية. فعلى المستوى القطاعي فإن سياسة التنويع يجب أن تركز على ماهية القطاعات والأنشطة الواجب تنميتها وكذلك ماهية السياسات القطاعية الانتقائية الكفيلة بتطوير الأنشطة المستهدفة. إن القاعدة الأساسية في دعم التنويع تتمثل في اختيار عدد من القطاعات الإنتاجية كنقطة ارتكاز (الانطلاق) والعمل على تعميق التنويع الأفقي والعمودي من خلال تشجيع المستثمرين المستكشفين والذين يتبعونهم لاحقاً من خلال إلغاء كل إخفاقات السوق وصياغة منظومة حوافز توجه قراراتهم نحو اختيار هذه القطاعات. وعموماً تتشكل المزايا النسبية في الدول العربية في الزراعة في دول تمتلك موارد مائية ويد عاملة وأراضي زراعية مثل السودان، العراق، سوريا، لبنان، تونس، الجزائر. وتوجد إمكانات تنويع كبيرة داخل القطاع (تنويع أفقي) حيث يمكن التركيز على انتاج المحاصيل ذات القيمة المضافة والطلب العالي في الأسواق الإقليمية والدولية مثل الزراعة العضوية ومنتجات البواكر. كما أن قطاع الصناعات الغذائية وكل صناعات معالجة الموارد الطبيعية الاستهلاكية وغير الاستهلاكية يشكل فرصة للدول ذات الكثافة الطاقوية حيث تشكل الطاقة أهم بند في الاستهلاك الوسيط، وهذا يفتح مجالاً واسعاً للدول النفطية التي تحوز على طاقة رخيصة تسمح لها بتطوير صناعات تشكيل المعادن الفلزية وغير الفلزية وكذلك نشاطات تكرير النفط والبتروكيماويات وكذلك النشاطات الأخرى مثل تكرير ومعالجة المواد الأولية الغذائية وغير الغذائية المستوردة في شكها الخام.

أما بالنسبة للدول العربية غير النفطية فإن الصناعات القائمة على "التجميع" والتي تتطلب يد عاملة وأجور تنافسية فإنها تشكل فرصة لتنويع اقتصادها وكذلك تعميق التنويع من خلال الانتقال من مراحل التجميع البسيطة إلى مراحل متقدمة من إنتاج المكونات. مما يسمح برفع نسب الاندماج المحلي إلى مستويات تسمح لها بتصديرها إلى مناطق التجارة الحرة العربية وكذلك منطقة الأورو متوسطية وباقي دول العالم. ومن أهم الصناعات التي تتوفر فيها إمكانيات التجميع الصناعات الميكانيكية خاصة صناعة معدات النقل والصناعات الكهربائية والإلكترونية.

إن تطوير نسب الاندماج المحلي يتطلب الانتقال من التجميع من مراحله البسيطة إلى مراحله الدقيقة وكذلك تطوير وتشجيع قيام نسيج من شركات "المناولة" وكذلك الانتقال في سلم التقانة حيث يتم التنويع العميق بالانتقال التدريجي من انتاج تحويل الموارد الأولية والتجميع إلى صناعات متكاملة في قطاعات ذات التقانة المتوسطة والعالية وذات المحتوى العالي من القيم المضافة. كما تتطلب استراتيجية التنويع، تنظيم القطاعات في شكل عناقيد صناعية حسب التخصص والمنتوج بحيث تشكل تجمعات ذات منفعة مشتركة من أصحاب المصلحة من إنتاج السلعة المحددة. وتسمح هذه العناقيد بالتعرف على كل العوائق التي يواجهونها في تطوير مختلف الأسواق (المنتجات وعوامل الإنتاج) بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة والعامة التي لها علاقة بالعملية الإنتاجية. ومن أهم مهام العناقيد تسهيل التنسيق ما بين هذه الأطراف للارتقاء بالإنتاج. وتشكل دراسة سلاسل القيمة وخاصة السلاسل العالمية للإنتاج ووضع الدولة فيها معلومات قيمة حول كيفية التوجه نحو مزيد من استقطاب القيم المضافة لدعم النمو من خلال رفع نسب المساهمة العملية للإنتاج.

رابعاً: السياسات الصناعية المعاصرة لتنويع اقتصادات الدول العربية

ناقش الفصل الرابع: حزم السياسات المناسبة لتمكين الدول العربية من تحقيق هذا النموذج وإنجاز التحول الهيكلي وبناء هياكل اقتصادية أكثر تطورا وتنوعا، والتي تعرف باسم "السياسات الصناعية الحديثة – New Industrial Policies". ويحتاج هذا التوجه التنموي تفعيل سياسات تواجه جملة من التحديات التي تعيق نجاحه خاصة تحديات العولمة وتنامي حدة التنافس الدولي، هذا إضافة إلى تحديات عدم كفاية انخراط الاقتصادات العربية في سلاسل قيم الإنتاج الدولية. كما يحتاج نجاح النموذج إعادة صياغة الدور الحكومي في الحياة الاقتصادية، خاصة في ظل سياسات تشجيع اقتصاد السوق وتعزيز الانخراط في المنظومة الاقتصادية العالمية، ليتلاءم ومتطلبات نجاح الاستراتيجية التنموية الجديدة في ظل منظومة من التخطيط التأشيري القائم على توجيه القطاع الخاص الإنتاجي نحو القطاعات المستهدفة بفضل منظومة الحوافز والاستثمار في كل القطاعات المساندة للتنمية في القطاعات الإنتاجية بالإضافة إلى كل السياسات المسهلة والمشجعة للاستثمار المنتج من طرف القطاعين الخاص والعام. هذا المنهج التخطيطي القائم على توسيع وتعميق دور السياسات العامة في الحياة الاقتصادية دون التعارض مع معطيات البيئة الاقتصادية الجديدة يتطلب التخلي عن استنساخ أو استحضار لمراحل تنموية وحقب زمنية سابقة، اتسمت بمعطيات وطنية ودولية، بعضها لم يعد متاحا وبعضها لم يعد مقبولا، بعد أن أصبح تقليص الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي أمر محل اتفاق على المستوى الدولي. تم التأكيد على دور السياسات الصناعية، التي تمثل عملياً أداة التدخل الحكومي لمحاولة تغيير هياكل الإنتاج لصالح القطاعات التي من المتوقع أن توفر فرصا أفضل للنمو الاقتصادي، الذي لا يمكن تحقيقه في حال عدم وجود هذا التدخل. كما أن تجارب الدول الصاعدة تؤكد على أن الالتحاق بالتطور ليس تلقائيا، بل يتطلب تدخلاً واضحاً وحازماً من جانب واضعي السياسات لتحديد السبل الأكثر جدوى اقتصادياً واجتماعياً للالتحاق بهذا المسار وبأسرع وتيرة ممكنة. كما أن السياسات الصناعية الحديثة وفقا لهذا السياق لا تعني استعادة تجارب الماضي، وإنما هي نموذج جديد يتوجه نحو خلق أسواق جديدة وكذلك منتجات وقوائم سلعية وتصديرية جديدة.

وميز الفصل بين مجموعتين أساسيتين من السياسات الصناعية الحديثة، وهما حزم السياسات الأفقية أو الوظيفية (Functional) وحزم السياسات الرأسية (Vertical). تتوجه السياسات الوظيفية إلى النطاق العريض للاقتصاد ولا تميز بين القطاعات الاقتصادية. وتهدف هذه السياسات عموما إلى تحقيق التوازن والاستقرار الكلي، وتحسين تنافسية الاقتصاد بكل قطاعاته وأنشطته، وبناء البنية التحتية ورأس المال البشري وتقوية حوكمة المؤسسات. بالمقابل تتوجه السياسات الرأسية مباشرة لاستهداف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختارة، من خلال زيادة تصميم حزمة مزايا نقدية وعينية موجهة لها بهدف زيادة الاستثمار فيها ودعم إنتاجيتها وتطوير سلسلة إنتاجها. هذا الأمر يستدعي أيضا تنفيذ سياسات وبرامج تضمن التغلب على فشل عمليات وتعزيز التنسيق بين المنتجين، والتحديد الدقيق للأنشطة أو المجموعات أو العناقيد أو السلاسل المختارة.

تم تقييم واقع السياسات الصناعية في الدول العربية، وذلك في إطار تحليلي، أظهر عدم تمكن الدول العربية، وبوتائر مختلفة من تبني مسار واضح ومتراكم الأثر لتطبيق تلك السياسات، ليؤكد الفصل في الختام على أهمية سرعة التبني العربي لتوجهات تلك السياسات، وتنفيذها من خلال مؤسسات فاعلة وقادرة، وذلك لضمان تحويل المسار التنموي الراهن في الدول العربية، والحد من اتساع الفجوات التنموية مع الدول المتقدمة والصاعدة

على مستوى العالم. حيث أكد هذا الفصل أن تطبيقات السياسات الصناعية كانت حاضرة – بصور مختلفة ومتفاوتة – منذ انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، ومن بعدها في فرنسا وألمانيا ثم الولايات المتحدة واليابان وغيرهم من الدول المتقدمة، كما أن تقدم هذه الاقتصادات لم يكن ليستمر في حال عدم تدعيمه بسياسات حكومية تتدخل لتؤثر في طبيعة الهياكل والأنشطة الاقتصادية (التعليم– القانون – علاقات العمل – البحوث – البنى والمرافق الأساسية والإنتاجية....). وهو الأمر الذي استمر تطبيقه لاحقاً في الدول الصناعية الحديثة، لاسيما تجارب دول شرق أسيا، التي تمكنت من إنجاز مستويات عالية من التنويع والتغييرات الهيكلية في طبيعة اقتصاداتها صوب القطاعات والأنشطة والمنتجات (السلعية والخدمية) الأعلى إنتاجية. حتى أن هناك توافق دولي على أن النقاش حول السياسات الصناعية لم يعد مرتبطا بتطبيقها من عدمه، ولكنه يتعلق بكيفية التطبيق وما قد يتطلبه من برامج أو أدوات أو إجراءات، وان جميع الدول تمارس بشكل معلن أو غير معلن تطبيق تلك السياسات.

في ضوء تطبيقات السياسات الصناعية في مختلف دول العالم يمكن حصر مجالات تنفيذ هذه السياسات والتي تستهدف بشكل أساسي الحد من الإخفاقات والقيود التي تعيق قطاعات الاقتصاد من النمو والتطور، سواء كانت تلك الإخفاقات مرتبطة بالسوق أو بالحكومات. إن نجاح عملية التنمية والسياسات الصناعية بالذات يتطلب تعزيز دور الدولة في بناء وتحسين قدراتها المؤسسية، وإيجاد دور فاعل للحد من فشل الأسواق التي تعوق عمل المؤسسات الاقتصادية. لقد أثبتت تجارب التنمية الناجحة والفاشلة أن المؤسسات تلعب دورا حاسما في انطلاق واستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في نجاح تطبيق السياسات الصناعية. وترجع أهمية حوكمة المؤسسات التنموية في نجاح تجارب التنمية إلى الدور المحوري الذي تلعبه في صياغة القرار التنموي وتنفيذ الخطط. كما أن المؤسسات تضبط وتؤطر العلاقات التبادلية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين وخاصة بين القطاع العام والقطاع الخاص. من خلال قدرتها على فرض الشفافية والمحاسبة والحد من البيروقراطية والفساد ألإداري. هذه العوامل مجتمعة تحدد بقدر كبير نوعية بيئة الأعمال وتكاليف ممارستها وكذلك درجة اللايقين والمخاطرة التي يجب على المستثمرين أخذها بعين الاعتبار عند صياغة القرارات الاستثمارية. ويرتبط نجاح السياسات الصناعية بدرجة كبيرة بنوعية المؤسسات الحاكمة للعملية الاقتصادية خاصة في حال اعتماد سياسات انتقائية قائمة على منظومة حوافز. في حال ضعف المؤسسات وسوء حوكمتها فان انتشار سلوك البحث عن الريع واستقطاب المنافع لصالح مجموعات النفوذ سوف يؤدي إلى فشل السياسات الصناعية. ولتفادي هذا الفشل فان المؤسسات التي يناط بها إدارة منظومة الحوافز يجب أن تكون قوية، منضبطة، ومقيدة بمتطلبات الكفاءة والتنافسية والإنتاجية، وتعمل وفق معايير عادلة تتسم بالشفافية لضمان انتقال عادل ومرتب لعوامل الإنتاج لمختلف الأسواق، وكذلك ضمان مواءمة النظم الضريبية، وتحديد أسعار الأراضي والماء والكهرباء والفوائد وغيرها من عوامل التكلفة من اجل دفع النمو في القطاعات والأنشطة المرغوبة عبر التدخل والتأثير في ربحتها وتعديل هيكل تكاليفها.

يلعب التوازن الاقتصادي الكلي والانضباط المالي دورا حاسما في نجاح السياسات الصناعية من خلال تأمين بيئة كلية مستقرة قليلة التضخم ومساندة للادخار وللاستثمار، وكذلك اتباع سياسات صرف تدعم التنافسية الوطنية عبر تطبيق فعال للسياسات المالية والنقدية. يتطلب نجاح سياسات التنويع الاقتصادي القائمة على تفعيل السياسات الصناعية إعادة النظر جدياً في سياسات الاستقرار الاقتصاد الكلي من خلال التحكم في الإنفاق العام وتوجيهه أساسا نحو دعم الأنشطة الإنتاجية وكذلك صياغة سياسة مالية ونقدية منضبطة قائمة على تحقيق التوازنات الكلية الداعمة للنمو الاقتصادي. يمثل رأس المال البشري المؤهل القادر على الابتكار الركيزة الأساسية

لبناء وضمان نجاح أهداف السياسات الصناعية الحديثة، وإرساء قواعد ومتطلبات النمو والاستدامة. في الوقت الراهن تعول الدول النامية كثيرا على القدرات البشرية والتقانة في تحقيق التنمية المنشودة وذلك بالتركيز على نشر وتطوير التعليم بكافة مراحله، وتوجيه أنماطه المختلفة نحو التزود بالمهارات والقدرات الفنية، بعيدا عن أطر التلقين التقليدية التي برهنت على عدم جدواها. كما تقوم العديد من الدول خاصة المتقدمة وحديثة التصنيع، من حماية وتدعيم قدراتها التقنية، من خلال الإصرار على حماية حقوق الملكية الفكرية، وتوسيع مستويات الدعم والإعانات والإنفاق على جهود البحث والتطوير وتوجيه قواعدها البحثية إلى مختلف المجالات الداعمة للابتكارات والإبداع، وهي الأمور التي تمنح في المحصلة العديد من جوانب الحماية والدعم والمساندة للأنشطة الوطنية القائمة على انتاج التكنولوجيا الأكثر تقدما والأعلى إنتاجية.

وفيما يرتبط بالدول العربية والتي حققت قفزات كبيرة في نشر التعليم ومحاربة الأمية فإنها في أغلبها تعاني من انخفاض جودة التعليم مما يعيق عملية التطور التقاني واتساع الفجوة مع الدول الصناعية وكذلك صعوبة نقل وتطويع التقانة. هذا الوضع يستدعي إقرار العديد من البرامج الموجهة لتطوير نظم التعليم لاسيما التعليم العالي. إن نجاح السياسات الصناعية المؤدية لتنويع الاقتصاد يحتاج إلى تطوير منظومة ابتكار وطنية قائمة على البحث والتطوير في المؤسسات العامة والخاصة من أجل بناء جهاز اقتصادي متطور من خلال نقل المعرفة العلمية التقنية وتطويعها تمهيدا لإنتاجها في مراحل لاحقة لتصبح العامل الأساسي في رفع الإنتاجية والتنافسية. وقد تم تطوير عدة مؤشرات ترصد ما حققته الدول في مجال اقتصاد المعرفة وتقانة المعلومات والابتكار. وفي هذا الإطار يشير مؤشر اقتصاد المعرفة الذي ينشره البنك الدولي والقائم على مجموعة من العوامل التي تقيس الأبعاد المختلفة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة (النظام الاقتصادي والمؤسسي، التعليم والمهارات، البنية التحتية التقنية، الاختراع) أن الدول العربية تواجه فجوة معتبرة في اقتصاد المعرفة مقارنة بمستوى الدول الصناعية الحديثة. فعلى سبيل المقارنة سجلت هونغ كونغ مرتبة 18 وكوريا 29 عالميا، بينما جاء ترتيب الدول الخليجية ما بين 42 إلى 64 وهو أحسن بكثير من تصنيف الدول العربية غير الخليجية والذي تراوح ما بين 75 إلى 137. ويرجع تفوق الدول الخليجية إلى البيئة التجارية الأكثر انفتاحا وكذلك تطور البنية التحتية التقنية وانتشار التعليم. وعموما فان كل الدول العربية تعرف فجوة أكبر في مجال منظومة الاختراع وذلك لان نشاط البحث والتطوير وتطبيقاته في الإنتاج لازال في مراحله الأولى وأن المنظومة الإنتاجية لازالت قائمة على استيراد التقانة الجاهزة في شكل معدات وآلات وكذلك لازال النشاط الاستشاري في المجالات الفنية تسيطر عليه الشركات والخبراء الأجانب. ويمكن تدعيم هذا الطرح من خلال النظر إلى مؤشر التطور الإنتاجي الذي يوضح تركيبة حيز السلع المنتجة والتي تملك الدولة فيها ميزة نسبية بحيث كلما قل عدد الدول التي تنتج هذه السلع زاد مستوى المعرفة المضمنة فيها. وتشير بيانات المؤشر لسنة 2016 أن الأنظمة الإنتاجية العربية لازالت في مراحل التطور الأولى حيث أنه بمقارنتها بمستوى سنغافورة (1.72) وكوريا (1.97) فان أحسن أداء عربي يرجع لتونس (0.16) ولبنان (0.15) بينما سجلت الدول العربية الأخرى أرقاما سالبة.

تشكل تكاليف الخدمات التي توفرها قطاعات البنية التحتية واللوجستية للقطاع الإنتاجي والخدمي جزءا هاما من تكلفة الإنتاج، وبالتالي فان تدهور هذه الخدمات أو عدم توفرها سوف تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وبالتالي تقلص الأرباح وكذلك تدهور التنافسية السعرية والإيرادات العامة من الضرائب المباشرة. كما تمتاز النشاطات الاقتصادية بتشابكاتها وتعتمد على بعضها في توفير المدخلات والخدمات الضرورية لاستمرار العمليات الاستثمارية

والإنتاجية. ويشكل صعوبة تنسيق القرارات الاستثمارية أهم التحديات التنموية التي تسبب فشل السوق. كما أن القطاعات الإنتاجية تعتمد على طيف واسع من السلع والخدمات والتي لا يمكن توفيرها من خلال آليات السوق وذلك نتيجة لطبيعتها باعتبارها سلعة عامة أو تشكل احتكارا طبيعيا ويتطلب تقديمها امتلاك شبكة متصلة مثل شبكة الكهرباء والماء والهاتف الثابت والغاز والسكك الحديدية والطرق. ونتيجة اعتماد الاستثمارات الإنتاجية على مدى توفر منتجات هذه القطاعات فان توفر بنية تحتية أساسية وتقانيه وقواعد إمداد لوجستي تعتبر من الشروط الضرورية لنجاح السياسات الصناعية الهادفة لتطوير الطاقة الإنتاجية للبلاد العربية.

يظهر من خلال مختلف التقارير في مجالات التجارة الخارجية والتنافسية الدولية أن الدول الخليجية استطاعت أن تقفز بمستوى بنيتها التحتية الأساسية للمصاف العالمية من خلال برامج الاستثمار العام بفضل العوائد النفطية وتوجهها التنموي القائم على تطوير قطاع الخدمات والذي يتطلب بنية تحتية متطورة. فعل سبيل المثال يشير تقرير التنافسية العالمي للعام 2018/2017 أن دول الخليج تتميز بترتيب متقدم في مجال جودة البنية التحتية حيث أنها تصنف في الثلث الأول باستثناء دولة الكويت والتي جاءت في الرتبة 64 من إجمالي 137 دولة. أما الدول العربية الأخرى تحتل مراتب متأخرة باستثناء الأردن والمغرب في المرتبة 58 و54 على التوالي. ويجب التنويه أن مؤشر التنافسية انطباعيا ويعبر عن رأي رجال الأعمال في كل بلد على حده وبالتالي فهو مؤشرا ذاتيا لا يعكس حجم الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الأساسية. كما أن مؤشر الأداء اللوجستي والذي يقيس عدة أبعاد من البنية التحتية الخاصة بالتجارة عبر الحدود، يعكس إجمالا تقدم الدول الخليجية نسبيا بينما تواجه أغلب باقي الدول العربية تحديات كبيرة في تطوير البنية اللوجستية وخاصة في مجالات الجمارك والشحن الدولي والبنية التحتية واللوجستية وكذلك في مجالات تعقب ومتابعة الشحن والمهارات ونوعية رأس المال البشري الذي يدير العمليات اللوجستية وأخيرا في سرعة التنفيذ.

بالرغم من محورية التدخل الحكومي في إنجاح التنمية فان بعض أشكال هذا التدخل وخاصة سياسات الدعم المباشر للأنشطة الإنتاجية والخدمية وتمييزها دون غيرها، يعتبر أمر منافي لقواعد المنافسة الحرة المتعارف عليها وكذلك تعتبر تشويها لمنظومة تخصيص الموارد القائمة على قوى السوق، وكذلك لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي تحرم الدعم والتمييز عبر المعاملة الوطنية وكذلك إضافة إلى العديد من الاتفاقات والملاحق والالتزامات الأخرى الموجهة للتعامل مع المتطلبات الخاصة ببعض القطاعات أو القضايا المحددة والتي تهدف بشكل أساسي إلى ضمان تحرير التجارة الدولية وتأسيس نظام تجاري عالمي محايد غير تمييزي. في واقع الأمر، هناك العديد من الممارسات والسياسات والبرامج التي يتم تطبيقها فعلياً في مختلف دول العالم لإحداث هذا التمييز دون الاصطدام بتلك القواعد وذلك لأنه عند تأسيس منظمة التجارة العالمية في سنة 1995 تم أوتوماتيكيا تحويل كل الدول الأعضاء في اتفاقية الجات إلى أعضاء في منظمة التجارة العالمية دون إجراء الإصلاحات المطلوبة والمنصوص عليها في وثائق المنظمة، كما أن منظمة التجارة العالمية لا تردع أوتوماتيكيا المخالفات بل الأمر يتطلب رفع الشكوى من طرف الدول الأعضاء وتفعيل آلية فض النزاعات. كما يعتبر اصطلاح السياسات الصناعية في العديد من دوائر صنع القرار في الدول المتقدمة أمر غير مقبول لما يمثله من تعارض ظاهري مع أسس اقتصادات السوق. إلا أن تحليل واقع هذه الممارسات يظهر وجود سجلا واسعا ومستمرا لتطبيقات السياسات الصناعية فيها. تظهر سياسات الاتحاد الأوروبي، وجود تحيز واضح نحو تحفيز عدد من الأنشطة الإنتاجية دون غيرها، لاسيما سياسة الاتحاد الزراعية القائمة على الدعم المباشر وفرض حصص الاستيراد، وكذلك في مجالات التكنولوجيا الحيوية والصناعات الطبية وصناعات الفضاء وغيرها من الأنشطة القائمة على تكنولوجيا الجيل الرابع.

تحظي سياسات تنمية الصادرات بخصوصية عالية ضمن السياسات التنموية وذلك لأهمية قيد ميزان المدفوعات في استدامة التنمية. وفي ضوء ما يظهره واقع معاناة العديد من الدول العربية من إشكالية ضعف قدرات التنافس في الأسواق الخارجية، وأن المستويات الراهنة لاختراق أسواق التصدير دون المستوى الممكن، فان بناء اقتصاد تنافسي قائم على تصدير مختلف السلع والخدمات يتطلب ضرورة التدخل الحكومي الانتقائي لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في القطاعات التي تمتلك فيها مزايا تنافسية واضحة بالإضافة إلى سياسات تحسين البيئة التنافسية الداعمة. تتضمن سياسات الانتقاء بشكل أساسي تطوير وتنظيم دخول وخروج الشركات لمختلف الأسواق، حيث يمثل هذا الأمر ضرورة عالية لان الداخلين الجدد (مؤسسي الشركات الأوائل) يواجهون تكاليف وأعباء قد لا تواجهها الشركات القائمة القديمة، كما أن المنافع أو الفوائد قد لا تكون مؤكدة، وذلك رغم الأهمية العالية للداخلين الجدد الذين يمتلكون – غالبا – القدرة العملية على استكشاف المجالات والأفاق الجديدة داخل الاقتصاد، وهو ما رصدته الدراسات التطبيقية التي وجدت أن تسهيل عمليات الدخول وبدء النشاط وريادة الأعمال في الدول النامية، التي تنتمي اليها الدول العربية، يولد معلومات أكثر عن إمكانات المزايا النسبية الكامنة لاقتصاد الدولة، فيما يطلق عليه الاستكشاف الذاتي "self-discovery" للمجالات والأنشطة الرائدة على مستوى الاقتصاد.

كما يمثل توفر معلومات دقيقة وكاملة وكافية شرطا أساسيا لصياغة سياسات صناعية دقيقة الأهداف، تسهم في توجيه وتحديد الأدوات الأكثر تأثيراً، إضافة لدورها في عمليات الرصد والمراقبة للتنفيذ. حيث يمثل قصور وجود وإتاحة المعلومات، أحد أهم أشكال ضعف كفاءة الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والمالية على مستوى الدولة، وفشل الأسواق. من جانب أخر فإن توفر المعلومات يبرر ضرورة التدخل الحكومي من خلال السياسات الصناعية، وكذلك حجم ونوعية هذا التدخل. كما يستدعي ذلك تعزيز المعايير والمواصفات القياسية للأنشطة والمنتجات، وتوسيع دور استخدام المنتديات التشاورية بين الحكومات والقطاع الخاص والاتحادات المهنية، وتشجيع إقامة روابط لإدارة هذا التعاون وضمان سرعته وفعاليته، وأيضا نشر وتعميم التجارب الناجحة والاستفادة من نتائجها في الممارسات والتطبيقات اللاحقة. ويندرج ضمن ذات الإطار المعلومات المتاحة حول الأسواق الخارجية واحتياجاتها، لإطلاق دور التوجهات التصديرية، التي تمثل بدورها ركناً أساسياً من أركان نجاح السياسات الصناعية.

تستهدف سياسات توسيع وتعميق أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة تحسين إنتاجية مؤسسات الأعمال، وكذلك تطوير ريادتها، وبما يدعم إطلاق الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد. وتتضمن هذه السياسات تقديم المساندة المناسبة والكافية للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويتطلب ذلك بناء العناقيد الإنتاجية والحاضنات وزيادة مستويات التشبيك الأمامي والخلفي لأنشطتها الإنتاجية، والعمل على توفير البنية التحتية والتمويلية الملبية والمتوافقة مع احتياجاتها، وكذلك الإرشادات الفنية والإدارية لتلك الحاضنات، وتعزيز خدمات الترويج والتسويق لمنتجاتها في الأسواق المحلية والخارجية، وتوفير التدريب المناسب المتوائم مع طبيعتها، والمتوافق كذلك مع التوجهات المتوائمة مع السياسات الصناعية. كما يرتبط بذلك الأمر وكذلك بنشاط مؤسسات الأعمال كبيرة الحجم والقدرات ما يرتبط بسياسات التطوير المستمر في البنية التحتية الاقتصادية الميسرة لانسيابية الأعمال في مجالات الائتمان والخدمات اللوجستية المتصلة بنشاط تلك المؤسسات (النقل والتخزين والاتصالات والتامين والشحن.. الخ). كما قد يستدعي هذا الأمر النظر في إنشاء صناديق رأس المال المغامر والتأمين المتصل به، إضافة للبعد الخاص بتطوير وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كذلك قد يستدعي ذلك من الدول العربية، صياغة استراتيجية متكاملة لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة كونها تمثل الجزء الأكبر من المؤسسات العاملة.

وفيما يتعلق بتتبع السياسات الصناعية الحديثة في الدول العربية، يلاحظ الاختلافات الاقتصادية والبشرية وأولويات التنمية ما بين الدول العربية، وكذلك تباين أهداف حقب التنمية، إضافة لاختلاف الهيكل الاقتصادي وطبيعة القطاعات الأكثر إسهاما في النمو في كل دولة. هذه الأمور مجتمعة قد تصعب وضع إطار تحليلي موحد لكافة الدول العربية. إلا أنه يمكن تبين بعض السمات العامة فيما يرتبط بتقييم السياسات الصناعية بمفهومها الحديث في الدول العربية.

فعلى مستوى السياسات الأفقية التي تشمل مجالها مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، فقد تحركت كافة الدول العربية منذ خمسينات القرن الماضي وحتى وقتنا الراهن من خلال خطط، وسياسات عامة، وموازنات وبرامج مالية واسعة، تستهدف جميعها بناء وتطوير البنى والمرافق الأساسية ومد شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات ، وشبكات النقل البري والبحري والجوي، وتأهيل المورد البشري من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب وتطوير القدرات والمهارات، ونشر وتعميم الخدمات المالية والمصرفية، وإقرار العديد من التشريعات والقوانين الاقتصادية الهادفة لتشجيع الاستثمار وحفز النمو، وتأسيس عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية والمالية المعنية بعمليات التطبيق والمتابعة. وكما سبقت الإشارة فقد جاء تطبيق هذه السياسات الأفقية في بداية إطلاق مسار التنمية في الدول العربية، إرساءً لبناء وتأسيس مقومات وركائز الدولة الوطنية الجديدة. وان كان يلاحظ إن تلك الجهود أو الإنجازات على وجه العموم لم تشهد زخماً مستداماً خلال نصف القرن الماضي، كما أنها تباينت فيما بين الدول العربية، وهو الأمر الذي يعود في جانب كبير منه إلى قيد الموارد في بعض الدول، أو إلى ظروف خارجية كالحروب والصراعات أو نتيجة للأزمات الاقتصادية والمالية في دول أخرى.

إن رصد الواقع الحالي لتلك الجهود في تحقيق أهدافها، لاسيما على المستوى المقارن بحالات دول العالم الصاعدة، يظهر حجم التحديات التي تواجه معظم الدول العربية وبوتائر متفاوتة في تحقيق نتائج قوية جراء تنفيذ هذه السياسات. فعلى سبيل المثال، تظهر تقييمات العديد من المؤشرات الدولية مثل مؤشرات الابتكار والتنافسية وتكاليف القيام بالأعمال والتطور الاقتصادي حجم التحديات التي تواجه الدول العربية في لإرساء منظومة اقتصادية قادرة على استدامة النمو والتنافس في الأسواق الدولية. كل هذه المؤشرات تتضمن في متنها عدد واسع من المؤشرات الفرعية، وتعكس بوضوح تام مختلف الجهود والعوائق التي تواجه تأسيس مقومات النمو الاقتصادي، والتي تتضمن تقييم أوضاع المؤسسات، ورأس المال البشري والتطوير، وكفاية ونوعية البنية والمرافق الأساسية، وكفاءة عمل وتنظيم الأسواق، ومدى تطور بيئة الأعمال بمختلف جوانبها، ومستويات المخرجات ذات المكون المعرفي والتكنولوجي، ومستويات المخرجات ذات الطبيعة الابتكارية. وهي الجوانب التي تعكس فعليا تقييم أداء جانب واسع من مجالات عمل السياسات الصناعية الأفقية.

على مستويات السياسات الصناعية الانتقائية، يمكن إبراز أشكال واضحة لتلك السياسات في الدول العربية، لاسيما في بداية انطلاق جهود التنمية، مدفوعة بطبيعة النموذج التنموي الذي اتبعته الدول العربية حينها، القائم على التوجه للداخل، دعما للاستقلال السياسي وتوطيداً لدعائم الدولة الوطنية الجديدة، والحد من الاعتماد على الخارج. وهو ما يفسر الانطلاق الواسع للدول العربية في بناء وتأسيس وتطوير قدراتها الإنتاجية في مختلف الجوانب والأنشطة. أظهر التقييم التاريخي لبداية مسيرة التنمية العربية، توجهاً واضحاً نحو إقرار سياسات انتقائية، كانت قائمة على سياسات الحماية التجارية عبر أنظمة التعرفة أو الحصص، لحماية الأنشطة الإنتاجية والصناعات الوليدة في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي، وتضمن ذلك أيضا معظم أنشطة الخدمات التجارية، وتوسعت

معظم الدول العربية في تقديم الدعم المباشر وغير المباشر لتلك الأنشطة لاسيما دعم الطاقة والمحروقات والإعفاءات الجمركية للمدخلات والمستلزمات الإنتاجية وكذلك تشجيع قيام قطاع صناعي عام في العديد من القطاعات الصناعية والخدمية والزراعية، ليظهر ارتباطاً واضحاً بين السياسات الصناعية الرأسية وسياسات الحماية بمختلف أشكالها. ويُلاحظ أن هذه السياسات قد اتسمت في جانب كبير منها بالتعميم أكثر من اتجاهها للانتقاء، ما أفقدها ركناً أساسياً من أركانها، كما لوحظ عدم وجود أي ربط بين تقديم المزايا وتحقيق أي من الأهداف التي تدل على صحة الانتقاء ودقة الاستهداف، مثل تحسن الإنتاجية أو المساهمة في الصادرات، أو رفع نسبة المكون المحلي، أو تحسين الحصة السوقية محليا وخارجيا.. الخ.

استناداً لما سبق يمكن تلمس عدد من العوامل التي أسهمت في القصور الواضح لمعظم الدول العربية، في تحقيق النتائج المرجوة فيما يتعلق بتطوير السياسات الصناعية، مقارنة بما أنجزته دول المقارنة، وأهمها غياب مكونات أساسية للسياسات الصناعية الحديثة لاسيما ما يرتبط بالتحديد الواضح لآليات التدخل، والتقدير الدقيق لمنافع وتكاليف الانتقاء، وإقرار وتتبع معايير معلنة وواضحة لقياس الإنتاجية والكفاءة الكلية، وكذلك معايير تظهر القابلية للتطور والارتقاء والمنافسة ، إضافة لمدى وجود رؤية واضحة للدولة تتضمن اشتراطات لمستقبل هذه الصناعة وبخاصة ما يتعلق بالمشاركة الوطنية أو بالخروج والتطور من أنشطة (__التجميع) إلى أنشطة (الإنتاج). ليؤكد الفصل في النهاية أن التزام الدول العربية بتبني وتطبيق هذه السياسات هو امر هام لاسيما على المدى الطويل، حيث انه يلزمها ومؤسساتها بتبني أهداف تنموية وطنية، تحفز وتوجه بدورها القطاع الخاص وأصحاب الأعمال ومختلف الأنشطة الاقتصادية لتحقيقها، أخذاً في الاعتبار ضرورة اتساق تلك السياسات والأدوات مع قواعد وتوجهات التقسيم الدولي للعمل.

خامساً: التوجهات الحديثة لبناء اقتصادات عربية أكثر تنوعا

وفي الفصل الخامس توجه التقرير إلى محاولة إرشاد صناع القرار والمهتمين في الدول العربية بشكل تطبيقي، إلى سبل المفاضلة والاختيار بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المختلفة، لتحديد قائمة الأولويات الأكثر مناسبة لخصوصية وطبيعة المعطيات وهيكل الموارد في كل دولة، حيث حلل هذا الفصل عدداً من المنهجيات الحديثة الأكثر استخداما في التجارب الناجحة عالميا لاستكشاف الأنشطة والمنتجات الجديدة، القادرة على القفز بمستويات ونوعية التنويع القائم في الدول العربية، وكذلك المؤسسة لمسار تنموي أكثر استدامة، وذلك انطلاقا من معطيات وواقع الهياكل القائمة في وقتنا الراهن، وضمن مسار متدرج يعمل في المدى المتوسط والطويل، بمعنى تطبيق منهجيات واقعية قابلة للتطبيق في الدول العربية. وتم ذلك في ضوء ما أكده النموذج المقترح من المعهد العربي للتخطيط من أهمية دور السياسات الصناعية الحديثة وبخاصة تلك القائمة على الانتقاء للقطاعات والأنشطة الواعدة. حيث طرح عدد من المنهجيات المساعدة على الانتقاء والتوجيه للأنشطة الإنتاجية السلعية وكذلك الخدمية، واهمها: منهجية تتبع المسارات التنموية في تجارب الدول المتقدمة، ومنهجية التنويع من خلال تطوير مصفوفة هيكل الإنتاج والتجارة الخارجية، ومنهجية المسافة في حيز السلع Product Space، ومنهجية قياس الدخل والتنويع في أنشطة الخدمات، ومنهجية الخرائط الاستثمارية وتحليل سلاسل القيم والعناقيد الصناعية.

تبين المقاربة التاريخية في دراسة وتحليل المسارات التنموية أن مجموعات الدول التي نجحت في اختيار الرابحين ارتكزت على محاكاة تجارب دول كانت في فترة ما قبل تنميتها مشابهة لها في خصائصها وثرواتها، ونجحت في تطوير قدراتها الإنتاجية، وتحقيق زيادة جوهرية في مستوى الدخل. سعت كل من ألمانيا وفرنسا

والولايات المتحدة الأمريكية محاكات التجربة التنموية البريطانية خلال القرن التاسع عشر حيث كانت فجوة الدخل حوالي 40 % بين هذه الدول وبريطانيا. وكذلك استهدف اليابان محاكات التجربة الأمريكية خلال ستينات القرن الماضي حيث كانت فجوة الدخل تعادل 60 %. ولاحقاً استهدفت كل من كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة (النمور الأسيوية) خلال سبعينات القرن الماضي، الاقتصاد الياباني حيث مثلت فجوة الدخل ما يزيد عن 70 %. ويدل الواقع أن هذه الدول قد نجحت في الوصول لطموحها وسدت فجوات الدخل، بل أن بعضها تمكن من تجاوز مستويات دخل الدول المتفوقة عنها في بداية الأمر.

يجدر بالدول العربية وفقاً لهذه المنهجية الاسترشاد بتجارب الدول التي كانت في بداية مشوارها التنموي تتمتع بموارد وثروات متقاربة معها، لان التطور الإنتاجي لتلك الدول، يمكن أن يشير إلى ماهية الأنشطة والصناعات المتنوعة الواجب تطويرها، التي قامت وتأسست على هذه الموارد والثروات. هذه المنهجية البسيطة ستساعد حتما على تحديد المسار الأقصر والأمثل أمام الدول العربية للتطور الاقتصادي وإحراز تقدم في معدلات النمو ومستويات الدخول وتعميق التحول الهيكلي. استناداً لهذه المنهجية يمكن صياغة مسار تطبيقي مكون من ستة خطوات تتمحور حول: (1) تحديد القطاعات والنشاطات ذات المزايا النسبية الكامنة وغير المستغلة، (2) العمل على إزاحة العوائق القائمة، (3) استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، (4) إطلاق المشاريع الجديدة ودعم حاضنات الأعمال، (5) رفع قدرة الشركات على اكتشاف الذات وتطوير المناطق الصناعية، (6) وتوفير الدعم للتغلب على الوفورات الخارجية.

تم تطبيق هذه المنهجية على عينة من الدول العربية، النفطية وغير النفطية، كمحاولة للوصول لنتائج ودلالات قابلة للتعميم على كافة الدول العربية، تضمنت هذه العينة كل من المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، وجمهورية تونس والمملكة الأردنية الهاشمية. وقد تم اختيار مجموعة من دول المقارنة المتقدمة والصاعدة، والتي قد تكون شبيهة إلى حد ما مع مجموعة الدول العربية في عام 1995، باعتبار أن هذه الدول حققت زيادة هامة في مستوى الدخل خلال الفترة 1995–2015. وهذه الدول هي النرويج وتركيا وماليزيا وكوريا الجنوبية.

تسمح البيانات التي تنشرها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بمقارنة الإنتاج الوطني للسلع المصنعة مع تفاصيل الاستهلاك والتجارة الخارجية لنفس السلع، بحيث تمكن من حساب قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الاستهلاك الظاهري ونسب التوريد والتصدير لكل سلعة حسب مستوى التفصيل الرابع. كما يمكن حساب مستوى التوجه نحو التصدير. تمكن هذه الطريقة استكشاف مجموعات السلع التي تشهد قصورا شديدا في الإنتاج بحيث يؤدي إلى تفاقم العجز التجاري السلعي. تم تبويب السلع حسب مستوى تقانة الإنتاج في مجموعات سلعية قائمة على الموارد الطبيعية، ومتدنية التقانة، ومتوسطة التقانة، وعالية التقانة. هذا التصنيف يسمح بتقييم الانتقال التنموي للدول في سلم التقانة والمعرفة. وتسمح المصفوفة بالتحديد الدقيق لمدى توجه القطاعات القائمة في الدولة نحو التصدير، ومجالات التطوير الممكنة في إحلال الواردات، ومجالات التطوير الممكنة في الأنشطة والصناعات الجديدة.

عموما يتم تحديد مدى توجه القطاعات نحو التصدير من خلال احتساب الصادرات لكل سلعة كنسبة من الناتج لتلك السلعة. وتمكن هذه النسب من التعرف على فحوى السياسة التجارية والترويجية للسلع الوطنية باتجاه الدول النامية والغنية بحيث تستدعي صياغة سياسة تصديرية أكثر تنسيقا وتواءما مع القاعدة الإنتاجية من

جهة وأكثر استباقية من جهة أخرى. كما يتم تحديد مجالات تطوير الصناعات الإحلالية والتي تمتلك فيها الدولة تجربة ومدخلات تسمح لها بالقفز من سلعة إلى أخرى متقاربة وتسمح في نفس الوقت بإحلال الواردات مما يساهم في تخفيض العجز التجاري، فيما يُمكن أن يُطلق عليه تعميق المزايا النسبية. في حين يمكن تحديد مجالات تطوير الأنشطة والصناعات الجديدة، واكتساب مزايا تنافسية مطورة، في السلع التي لم تبين أي قدرة إنتاجية وطنية. وهنا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورا في سد هذه الفجوات ونقل التقانة والخبرة المطلوبة لبدء الإنتاج في هذه القطاعات الجديدة.

وقد أسفر تطبيق هذه المنهجية من خلال تحليل بيانات سلطنة عمان حيث تبين أن هنالك مجموعة مهمة من السلع التي تمثل الواردات فيها ضعف القاعدة الإنتاجية والتصديرية فيها وهي السلع التي تمثل في النهاية أهم جزء في العجز التجاري. ويلاحظ أن هذه السلع تعد في أغلبها من السلع ذات التقانة العالية والمتوسطة والمستوردة في أغلبها من الدول المتقدمة أو الصناعية. بالمقابل يدل مستوى القدرة الإنتاجية القائمة في عمان أولا على وجود معرفة متراكمة وقدرة حقيقية على توسيع القاعدة الإنتاجية فيها وتحسين جودتها وتنويعها لتغطية الواردات والتوجه أكثر نحو التصدير. وقد تم رصد هذه السلع بشكل محدد، كما تم رصد السلع الغائبة كليا، وهو ما يمكن الدولة من تحديد واختيار السلع التي تتوافق ومعايير المحتوى التقاني، وإحلال الواردات، والتي يمكن أن يلعب فيها الاستثمار الأجنبي المباشر دورا أساسيا لتأسيس صناعات تنافسية في هذه المجالات السلعية.

ينجم عن العمليات الإنتاجية المختلفة مجموعة كبيرة من السلع تستخدم في الاستثمار الإنتاجي والتشييد وأخرى مآلها الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الوسيط. وتترابط هذه العمليات لتكون سلاسل انتاج قد تأخذ بعدا إقليميا أو عالميا. بالإضافة إلى ذلك تتفق الدراسات التطبيقية الحديثة أن تزايد ثروات الدول يرتبط بنوعية السلع التي يتم إنتاجها، لأن القيم المضافة تتفاوت كثيراً من سلع إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر حسب محتوى المعرفة والتقانة المضمنة في تلك السلع والخدمات. بمعنى أدق تنمو الدول التي تصنّع وتصدر سلعاً مرتبطة بأعلى مستويات الإنتاجية والتقانة بسرعة ويزيد متوسط الدخل فيها بسرعة.

وغالباً ما تعمل الحكومات على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بطريقة أفقية ما يشتت الجهود والموارد باتجاهات غير محددة، دون النظر في الكفاءات والقدرات والإمكانات المتوفرة. وهذا ما يجعل المستثمر يجد صعوبة في إنتاج بعض السلع الجديدة بسبب قلة الشركاء وقلة العمالة الماهرة وضعف البنية التحتية والتقنية والتمويلية وتباين المعلومات وغيرها (مفهوم فشل السوق). هذا النوع من «التنويع الأعمى» من خلال التركيز على تفعيل السياسات الأفقية الوظيفية يمكن أن يعمل فقط في ظل بيئة متميزة في الأصل من حيث مستوى المهارات المختلفة والبنية التحتية والتقنية والمشاريع المختلفة القائمة والبحث والتطوير والابتكار. بمعنى آخر فان نجاح التنويع الأعمى يعتمد بشكل حاسم على جودة الوضع القائم لحيز السلع التنافسية.

إذن لا بد أن تأخذ جهود تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية في الدول النامية في عين الاعتبار صعوبة إنتاج سلعة معينة في ضوء ما تطلبه من مهارات وبنية تحتية وتقنية ومدخلات مختلفة ومدى قرب (تشابه المعرفة المستخدمة في الإنتاج) هذه السلعة إلى السلع التي ينتجها البلد. وقد اعتمدت مجموعة من الأبحاث نشأت في جامعة هارفرد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا حول ما يعرف "بحيز السلع" الذي يعكس شبكة الترابطات بين السلع المختلفة بحيث يمكن تصورها على شكل غابة حيث أن كثافتها تمثل مستوى تطور الجهاز الإنتاجي، مبيناً التقارب

أو التباعد (المسافة بين سلعة وسلعة ما قد يسمح أو لا يسمح بالانتقال بسهولة من سلعة إلى أخرى، مثل الانتقال من شجرة إلى أخرى حسب كثافة الغابة). وقد تم الاعتماد على التصنيف الدولي الموحد لفئات السلع بالاعتماد على أربعة أرقام بحيث ترمز كل سلعة برمز من أربعة فئات. (Standard International Trade Clarification Rev4)على سبيل المثال 0111 هي "لحوم فصيلة الأبقار، طازجة أو مبردة" و0012 هي "لحوم فصيلة الأبقار، مجمدة". وقد تم تقسيم السلع إلى 34 مجموعة حسب المحتوى التقاني بحيث تتدرج من السلع الطبيعية والغذائية إلى السلع الصناعية باختلاف أنواعها كقطاع النسيج وصناعات السيارات والإلكترونيات وترتيبها على شكل غابة تحتوي في أطرافها السلع الطبيعية ذات التقانة المنخفضة وفي وسطها على السلع ذات التقانة والقيمة المضافة العالية. وتبقى أجهزة إنتاج الدول النامية المتخصصة في الموارد الطبيعية محصورة في أطراف الغابة لعدم قدرتها على الانتقال إلى وسط الغابة لفقدانها لتقانة الإنتاج وقوة العمل الضرورية بالإضافة إلى بعد المسافات بين الأشجار. من هنا تأتي أهمية قياس المسافات بين السلع المختلفة لتحديد مجموعة السلع التي يمكن لأي دولة التوجه اليها بشكل سريع في ضوء توفر المدخلات وتقانة الإنتاج وقوة العمل الضرورية، وبالتالي استكشاف الاتجاهات المحتملة للسلع التي قد تنتج وتصدر بالشكل الذي يسهم في تسريع النمو وزيادة الدخل.

تقوم فكرة حساب المسافة ما بين سلعتين على أساس قدرة البلدان على إنتاج وتصدير منتج معين والذي تمتلك فيه قدرة تنافسية حسب القدرة على إنتاج منتج آخر من خلال احتساب الاحتمال الشرطي الإنتاج وتصدير السلعتين، بحيث يتم الانتقال المشروط لتصدير السلعة i إذا تم تصدير السلعة j. ويتم أخذ القيمة الدنيا للاحتمالين المشروطين، لأنه في حال كون البلد هو المصدر الوحيد لسلعة معينة سيكون الاحتمال المشروط لتصدير أي سلعة أخرى بشرط تصدير هذه السلعة مساوي لـ 1 بحيث تصنع وتصدر السلع المتشابهة جنبا إلى جنب.

وبذلك يمكن فهم المسافة كنسبة الدول التي تصدر المنتجين مقارنة مع الدول التي تصدر واحد منهما، بمعنى مسافة تساوي 1 يعني أن كل الدول التي تصدر المنتج الأول تصدر المنتج الثاني. ما يعني أن المنتجين قريبين من حيث العملية الإنتاجية والمهارات المطلوبة. أما مسافة تساوي 0.6على سبيل المثال فتعني أن عدد مهم من الدول التي تصدر منتج 1 تصدر أيضاً منتج 2. فإذا كانت المملكة العربية السعودية في الحالة الثانية ولكن لا تصدر إلا منتج واحد من المنتجين فسيكون سهلاً أن تضيف المنتج الآخر لسلة المنتجات بطريقة تنافسية عوض أن تركز على منتج لا تقوم بإنتاج منتج قريب منه.

وسعياً لترجمة هذه المنهجية إلى أداة واقعية تسهم في تنويع وتوجيه اقتصادات الدول العربية نحو اكتشاف كافة السلع والمنتجات القابلة للإضافة بشكل تنافسي. يمكن الاعتماد على دراسة حالة لأحد الاقتصادات العربية، كالاقتصاد السعودي، كنموذج تطبيقي، حيث تتوفر فيه وفرة الموارد الطبيعية أو النفطية، كما هو الحال في عدد من الدول العربية ذات الوفرة في تلك الموارد، كما أنه يتسم من جانب أخر بامتلاك قواعد إنتاجية وصناعية جعلته أكبر مساهم عربي في القيمة المضافة للإنتاج العالمي للصناعات التحويلية، وذلك بواقع نحو 0.67 % كمتوسط للأعوام 2012–2015. كما هو الحال في العديد من الدول العربية الأخرى التي توصف بالمتنوعة نسبياً. تم تطبيق تلك المنهجية للبحث عن السلع التي يتم إنتاجها وتصديرها، والتي تتميز بميزة نسبية ظاهرة، وتتسم في ذات الوقت بكونها قريبة لمنتج أو منتجات أخرى ضمن محيطها، وتم اختيار معامل قرب يساوي 0.6 باعتباره معدل متوسط قابل للتحقيق.

في البداية تمّ رصد كافة السلع التي تقوم الدولة بتصديرها حسب التصنيف الدولي بأربعة فئات، وذلك استناداً لقاعدة بيانات البنك الدولي. World Integrated Trade Solution (WITS). ليتم بعد ذلك احتساب الميزة النسبية الظاهرية لتلك السلع للتحقق والتأكد من تنافسيتها. وأخيراً يتم رصد وتحديد السلع والمنتجات القابلة للإنتاج والتصدير ضمن نطاق القرب الذي تم تبنيه البالغ 0.6، بهذه الطريقة نكون قد اكتشفنا قائمة من السلع المرشحة للإنتاج مع قدرة تنافسية مؤكدة وهي تمثل مجموعة من الأفكار الاستثمارية التنافسية.

وتم تلخيص نتائج هذه المنهجية بحيث يرصد نشاطات إنتاجية قائمة في السعودية ممكن أن تسمح بالانتقال إلى نشاطات استثمارية بشكل تنافسي. وقد تم ترتيب هذه الأنشطة حسب المحتوي التقاني إلى (تقانة مرتفعة HT، تقانة متوسطة MT، تقانة منخفضة LT، منتجات معتمدة على الموارد الطبيعية RB) لتحديد الأولويات التقنية المستهدفة من خلال الاستثمارات الجديدة، لتحقيق الارتقاء والتحول الاقتصادي. تضمنت الأنشطة الإنتاجية والتصديرية ذات المزايا الظاهرة القائمة فعلياً في السعودية، أنشطة أساسية بلغ عددها 20 نشاط، تنوعت تكنولوجياً دون أن تتضمن المستوي التكنولوجي المرتفع HT.

وقد أتاح تطبيق تلك المنهجية إظهار وجود إمكانات واسعة لإنتاج وتصدير العديد من المنتجات، ضمن تلك البنود الأساسية، سواء في ذات المحتوي التكنولوجي، أو في مستويات أرقى نسبياً، وهو ما يعني وجود خيارات واسعة أمام الدولة لخلق المزيد من الأنشطة الإنتاجية، ويكفي للتدليل على ذلك أن تطبيق تلك المنهجية، قد أتاح الانتقال من قائمة تضم 20 نشاط وفقا للرمز السلعي، إلى قائمة إضافية تضم 210 نشاط جديد. وهو ما يمثل أكثر من عشرة أضعاف الأنشطة القائمة حالياً. ويمكن توقع أنه في حال الانطلاق مستقبلاً من تلك القائمة الإضافية الجديدة، فإن وتيرة التضاعف ستتزايد بمعدلات أعلى لتضم قوائم أنشطة ومنتجات أكثر اتساعاً، وذلك وفقاً لهذه المنهجية. حيث ستتزايد الاحتمالات والإمكانات التي تتيح للدولة التوجه نحو تلك الأنشطة.

ويجدر التنبيه في هذا الإطار إلى ضرورة تحديد هذه الأولويات ضمن ديناميكية الطلب العالمي بحيث تتوافق القطاعات والسلع والأنشطة المستهدفة مع نظيرتها التي يزيد الطلب العالمي عليها ضمن ما يسمى بالسلع الصاعدة أو التنافسية Rising Stars.

ركزت المنهجيات السابقة على التنويع السلعي دون الخوض في سبل تنويع الخدمات بالرغم من أهميتها المتزايدة في ظل العولمة وترتيبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، وأهمية الارتقاء بنوعية الأنشطة داخل القطاع الخدمي والتحول من الخدمات العامة والخدمات التقليدية مثل السياحة والنقل إلى الخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع وخاصة الخدمات الإنتاجية، مثل الاتصالات والخدمات المالية وتشييد المشاريع الكبيرة وخدمات الهندسة والتصميم والحاسوب وتقانة المعلومات ونظم المعلومات الرقمية وبعض قطاعات الخدمات الصحية المتقدمة. وبناءا على منهجية حيز السلع فانه قد تم إثبات أن مستوى دخل البلد مرتبط بنوعية الصادرات. تعتمد هذه المنهجية على قياس مؤشر يربط بين مستوى دخل الدول وصادراتها من السلع والخدمات من خلال حساب متوسط دخل للدول التي تصدر سلعة ولها فيها ميزة نسبية. وثم يتم حساب دخل الدولة بترجيح الدخل حسب تركيبة صادراتها.

يتبين من الشكل 2.5 أن أعلى مستويات الدخل في العالم مرتبطة بقطاعات خدمية وهي على التوالي الخدمات المالية، خدمات الإدارة العامة، الخدمات المتعلقة بالكهرباء والغاز والمياه، التربية، تأجير الآلات والمعدات، أنشطة

الكمبيوتر، الخدمات الصحية وأخيرا خدمات البحث والتطوير. تحتل القطاعات السلعية فيما بعد مستويات متفاوتة جدا حسب المحتوى التقاني، حيث تحتل القطاعات التحويلية عالية التقانة على غرار المواد الكيمياوية والآلات والمعدات الصدارة بمعدل دخل بحدود 30000 دولار وتنتهي في مستويات أقل بكثير من الدخل دون 20000 دولار بالصناعات الاستخراجية وأخيرا قطاع النسيج الذي يحقق أقل مستوى من الدخل بحدود 13000 دولار.

وبما أن الخدمات التي تصدرها الدول الغنية تأخذ ترتيب أعلى مقارنة بتلك التي تصدرها الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، فانه يتوجب على هذه الدول النظر في سبل تنويع قاعدتها الإنتاجية والتصديرية للسلع والاهم للخدمات ذات الدخل العالي.

وبما أن قطاع الخدمات يمثل عموما أعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بحدود 60 % إلى 65 %) فإن النظر في نوعية الخدمات المنتجة والمصدرة يكتسب أهمية قصوى. وقد قام هذا الفصل بتصنيف الخدمات في دول مثل الإمارات وتونس حسب ثلاثة مجالات أساسية وهي النقل والسياحة والخدمات الأخرى التي تحتوي على الاتصالات والتشييد والتأمين والخدمات المالية وخدمات الكمبيوتر والبرمجة وحقوق الملكية الفكرية والتراخيص والخدمات الشخصية والثقافية والخدمات الحكومية. وتسمح المقارنة بين تونس والإمارات من جهة وبقية العالم من جهة أخرى إلى مقارنة التطور المحرز في أداء أنشطة هذه الخدمات مقارنة مع النسق العالمي للعامين 2000، 2015. ويتبين أن الزيادة الأهم كانت في الإمارات التي تمكنت من مضاعفة صادراتها الخدمية 74 ضعفا، في حين لم تتمكن تونس من مضاعفة صادراتها الخدمية سوى بـ 2.5 ضعف، وهذا أقل من المتوسط العالمي الذي بلغ 12 ضعفا. ويتبين أن الأمارات ركزت في البداية على خدمات السفر والنقل التي زات صادراتها من 2 مليار دولار عام 2000 إلى 40 مليار دولار عام 2015 بفضل سياسات تطوير شركات النقل الجوي والسياحة المرتبطة بالتسوق وغيرها. وهذا يتلاءم إلى حد كبير مع الطلب العالمي على هذه الخدمات. بالمقابل لم تتمكن تونس من تطوير هذه المجالات بالأحجام التي تسمح لها بالاستفادة من المزايا التنافسية التي كانت قائمة في ثمانينات القرن الماضي.

من جهة أخرى وبعلاقة مع الخدمات الأخرى ذات المحتوى المعرفي والمتصلة بالقطاعات الإنتاجية السلعية، فان توجه الإمارات بدأ في الفترة الأخيرة فقط حيث زادت صادراتها بشكل هام في خدمات التشييد والاتصالات ورسوم الملكية الفكرية. بالمقابل أصبحت الإمارات تستورد خدمات معرفية بحدود 50 مليار دولار، خاصة في مجال التأمين. في تونس تبقى صادرات الخدمات المعرفية محدودة بحدود مليار دولار فقط، تركزت عموما في مجال خدمات الاتصالات والكمبيوتر (0.3 مليار دولار) والتشييد (0.3 مليار دولار) وبشكل أقل الخدمات المالية والحكومية.

ولأن تنمية القطاعات الخدمية ظل ضعيفا، فقد زاد حجم الواردات الخدمية بنسق أعلى من الصادرات خاصة فيما يتعلق الخدمات الأخرى، وهي القطاعات التي تشهد عجزا حالياً في الإمارات وتونس على حد السواء. وتبقى هذه الخدمات عموما ضعيفة ولا تتماشى مع التوجه الدولي نحو الخدمات عالية المعرفة خلافاً للسياحة والنقل والتي تصنف من الخدمات ضعيفة المعرفة والدخل.

يتضح من هذا التحليل أن القطاعات الخدمية الواجب التوجه نحوها في حال تونس والامارات وبقية الدول العربية، تتمثل في أنشطة: "البحث والتطوير والهندسة والتصميم وغيرها لترقية القدرات الإنتاجية خاصة

في القطاعات الصناعية والزراعية". وهي الأنشطة التي ستسهم في خلق قطاعات معرفية ذات قدرة عالية على خلق الدخل ومواطن العمل اللائق والحد من العجز التجاري الخدمي، هذا إضافة لجانب غاية في الحيوية وهو الأجدر بالاهتمام من كافة الدول العربية، والمتمثل في دور هذه القطاعات الخدمية كمتطلب أساسي لإنجاح التنويع الاقتصادي في القطاعات والأنشطة السلعية المختلفة التي وردت في هذا الفصل، وذلك لأهميتها في توفير الخدمات الضرورية والمساندة لإطلاق تلك الأنشطة.

من المعلوم أن الخارطة الاستثمارية هي وثيقة تبلور وتوضح قائمة الأفكار والفرص الاستثمارية الممكنة والكامنة في دولة أو إقليم أو مدينة أو قطاع. بالإضافة إلى اشتمالها على كافة المتطلبات والمقومات اللازمة لنجاح عملية تحويل وترجمة هذه الأفكار والفرص إلى مشاريع وأنشطة حقيقية. كما تحدد هذه الوثيقة الجدوى الاقتصادية والمالية لقائمة المشروعات المدرجة، وكذلك التوزيع الجغرافي لها. لذا تعتبر الخرائط الاستثمارية من أبرز الأدوات التي تلجأ إليها الدول كوسيلة لزيادة حجم الاستثمار، وتوجيهه بشكل أمثل يسهم في تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي في الدولة. وذلك عبر دور تلك الخرائط في توجيه وإرشاد الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو القطاعات أو الأنشطة التي تم استهدافها من خلال المنهجيات سابقة التقديم، لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة ومتنوعة تتلاءم والميزات النسبية وكذلك التنافسية التي تتميز بها كل دولة، وعلى النحو الذي يحقق مستوى أعلى من تنويع القاعدة الاقتصادية ويصحح هيكل الاقتصاد.

وتقوم منهجية المعهد العربي للتخطيط على أن الفرص الاستثمارية الواعدة والجديدة تكمن في تحديد الحلقات المفقودة في سلاسل القيمة الإنتاجية. ونظراً لطبيعة الاقتصاديات النامية، ومنها الاقتصادات العربية، والتي تعاني من تحديات تنموية كبيرة فإن إحداث تغيير هيكلي في القاعدة الإنتاجية يتطلب تحديد هذه الحلقات أو الأنشطة المفقودة في السلاسل الإنتاجية (للسلع والخدمات)، والعمل على توجيه الاستثمار نحوها. كذلك يمثل التوجه نحو استكمال تلك الحلقات أو الأنشطة في حد ذاته ضرورة ومتطلب أساسي للتخطيط الهادف لتعزيز التنمية المستدامة، وذلك نظراً لدوره في تعزيز التشابكات الخلفية والأمامية في هذه الأنشطة الإنتاجية السلعية أو الخدمية. بالإضافة إلى ذلك يمكن تحديد فرص استثمارية أخرى ترتبط بقوة الطلب ووجود مزايا تنافسية معتبرة خاصة في مجال تعزيز التصدير.

كذلك تعمل الخارطة الاستثمارية على تحقيق جملة من الأهداف التنموية الهامة المرتبطة أساسا باكتشاف الفرص الاستثمارية الكامنة بغض النظر عن أحجام المشروعات الناجمة عنها وذلك دعماً لجهود سياسات التنويع الاقتصادية وسياسات دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة الى ذلك تعتبر الخارطة الاستثمارية أداة ترويجية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية نحو مشاريع واعدة موجهة نحو تحقيق الأهداف التنموية بشكل عام أو تلك الموجهة بشكل خاص نحو مناطق جغرافية محددة. وأخيرا تسمح هذه المنهجية بتأسيس وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات حول البيئة الاستثمارية في الدولة، بالإضافة الى تحليل معمق لسلاسل القيمة والعناقيد الإنتاجية القائمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وجميعها عناصر ضرورية لجذب الاستثمارات ومن ثم تحفيز التنويع في قواعد الإنتاج وقوائم الصادرات.

ليؤكد هذا الفصل في النهاية أن طرح هذه المنهجيات يأتي في إطار التدليل والإرشاد أمام الدول العربية، وليس الإلزام حيث تمثل هذه المنهجيات مظلات واسعة للتفكير والتحليل تسمح بالتعرف والانتقاء الواقعي للأنشطة والمنتجات التي تمتلك فرصاً عالية لتأسيسها وتموضعها ضمن قوائم الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية القائمة في الدول العربية.

سادساً: تنويع مصادر الطاقة في الدول العربية

في الفصل الأخير من التقرير تم تحليل قطاع الطاقة وتوضيح أهميته في إنجاز التنويع وتسريع وتيرة التحول الهيكلي في الدول العربية، وبخاصة ما تعلق بتطوير صناعات الطاقة المتجددة، وتكوين المزيج الأمثل للطاقة، الذي يلبي معايير الاستدامة الاقتصادية والبيئية، وذلك أخذا في الاعتبار التفاوتات القائمة بين الدول العربية في الموارد المتاحة، وطبيعة الاستخدامات القائمة. يمثل قطاع الطاقة صناعة قائمة بذاتها من حيث الاستكشاف – والإنتاج – والتصدير – والصناعات المشتقة منه. علاوة على امتداد واتساع سلاسل القيمة وتشابكات القطاع الأمامية والخلفية في القطاعات الاقتصادية المختلفة. على سبيل المثال، فان القطاع الصناعي التحويلي وخاصة العمليات القائمة على تحويل المواد الأولية فانه يعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة حيث أن ارتفاع أسعارها يؤدى إلى ارتفاع الكلف الإنتاجية مما يعني ارتفاع الكلف الكلية وانخفاض القدرات التنافسية للقطاع الصناعي. وتواجه معظم الدول العربية ازديادا كبيرا في الطلب على الطاقة وبالتحديد لإنتاج الكهرباء والتي تعتبر العنصر الرئيس للعديد من الاستخدامات والقطاعات الاقتصادية، والتي من المتوقع أن يزداد الطلب عليها بنسبة تفوق 7 % خلال السنوات 2015–2020. ويتطلب هذا الوضع أن تكثف جهود تنويع مصادر الطاقة. ينعكس تنوع قطاع الطاقة وتوفرها بشكل دائم وبأسعار مقبولة على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخصوصاً الصناعات كثيفة الطاقة مثل الإسمنت والحديد والصلب والفولاذ ...وغيرها، مما يعني ضرورة الاهتمام بإشكالات التسعير وأثرها على كفاءة الأسواق، والإنتاجية، والتنافسية الكلية والقطاعية للاقتصاد.

من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الطاقة بحوالي 50 % عن مستوياته الحالية، من 267 مليون برميل مكافئ يوميا (يشكل النفط منها أكثر من 31 %) عام 2014 إلى 400 مليون برميل نفط مكافئ يومياً (يشكل النفط منها حوالي 25 %) عام 2040، ومن المتوقع أن يزيد الاعتماد على الغاز والطاقات المتجددة من 24 %، 6 % لكل منهما عام 2014 إلى نحو 27 %، 14 % في عام 2040، وأن يتناقص الاعتماد على النفط والفحم من 32 %، 30 % لكل منهما عام 2014 ليصل إلى 25 % لكل منهما عام 2040. كما يتوقع أن تبلغ نسبة الاعتماد على الطاقة النووية 5 % من الخليط الكلي للطاقة عام 2040. ومن المتوقع استثمار مبلغ 10 تريليون دولار، بسبب النمو المتوقع في الطلب على الطاقة في الصين والهند. حيث يتوقع أن ينمو طلبهما بحوالي 13 مليون برميل باليوم وهو ما يمثل حوالي 86 % من الطلب على النفط في الفترة 2015 – 2040. ومن جانب أخر، سينخفض طلب الدول الصناعية بحوالي 8 ملايين برميل يومياً لنفس الفترة.

إن التنويع في مصادر الطاقة وتفعيل دور الطاقة المتجددة، وبالأخص الطاقة الشمسية، سيدفع بعجلة التنويع الاقتصادي ويخلق بيئة مستدامة للأجيال القادمة، من خلال التركيز على زيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة وتطبيق سياسات التنمية الخضراء. ولا بد من الإشارة هنا أن بعض الدول العربية مثل الإمارات والمغرب تتبنيان نهج التنويع في التعامل مع قطاع الطاقة المتجددة وفي مجال الطاقة الخضراء. استعرض الفصل أهم القطاعات التي يمكن أن تستفيد من تنويع وتشابكات قطاع الطاقة ممثلة في قطاعات وأنشطة : التدفئة والتبريد ، وقطاع النقل البحري والطيران، وتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، وإقامة محطات الطاقة الشمسية المركزة، وإقامة محطات الطاقة الهجينة من الحجم الصغير والمتوسط والكبير، وأنشطة المنتجعات السياحية، وخصوصا في المناطق التي تعاني من نقص الطاقة، وصناعة وإنتاج ألواح الطاقة الشمسية الزجاجية والزجاج العاكس الخافض لاستهلاك الطاقة، والاستثمار في مصانع إنتاج ألواح الطاقة الشمسية بنسب شفافية ومقاسات مختلفة، وغيرها.

لا تميز السياسات الأفقية الوظيفية بين القطاعات الفرعية المشتقة من قطاع الطاقة، بيد أنها تركز على محاور ضرورية لتنويع ودعم قطاع الطاقة. فتطوير التمويل والدعم للطاقات المتجددة مهم جدا، وكذلك تطوير البنى التحتية المطلوبة لمشاريع الطاقة المتجددة. وفي سياق متصل، فان بناء رأس المال البشري وتدريبه وتأهيله وتمكينه في مجال تقنيات الطاقات المتجددة مهم جدا لتحقيق التنويع في القطاع، علاوة على أهمية تطوير التقانة والمعرفة الطاقوية مما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة. أما السياسات الانتقائية فهي ضرورية جداً لتنويع قطاع الطاقة لكونها تتميز بانها سياسات تعكس إجراءات انتقائية قطاعية قائمة على التمييز من اجل توجيه الاستثمار نحو تطوير قطاعات ذات قيم مضافة ومستهدفة. وتعتمد هذه السياسات على بلورة «منظومة حوافز» تهدف إلى الحد من إخفاقات/ فشل الأسواق وتوجيه الاستثمار نحو أنشطة الطاقة الأكثر جدوى لاسيما في مجالات الطاقة المتجددة. وبناء على استخدام وتطبيق السياسات الصناعية الانتقائية فإنه من الضروري زيادة حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر وتوجيه الحوافز لهذه القطاعات مثل محطات توليد الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، توسيع شبكات التوزيع والبنى التحتية المرافقة، استخدام الطاقة المولدة من الشمس والهواء في تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، تخزين الكهرباء من الطاقات المتجددة وأبحاث البطاريات والتخزين والنقل والغاز....الخ، أو استخدام سياسات التنويع والبدائل التي يمكن أن تخفض الطلب على المشتقات النفطية والغاز، وخصوصاً بدائل الطاقة النظيفة الشمسية والهوائية والنووية.

تبين من تشخيص قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، أن الطلب يتزايد سنويا، لعدة أسباب أساسية منها توليد طاقة كهربائية لتغذية الطلب المتنامي على أجهزة التبريد والتكييف، علاوة على تغذية عمليات تحلية مياه البحر أو معالجة المياه العادمة والصرف الصحي، وما يتطلبه ذلك من طاقة كهربائية كبيرة للتشغيل والمعالجة. ومما لا شك فيه أن حجم الحوافز السخية لأسعار الوقود والتعرفة الكهربائية المنخفضة، لا تحفز على الترشيد أو تدفع باتجاه تنمية مصادر بديلة للطاقة في معظم الدول العربية لاسيما النفطية. تجدر الإشارة أن الدول العربية تحتل في عمليات توليد الكهرباء مرتبة متقدمة عالمياً، في معدلات تسريب الانبعاثات الكربونية بنسبة 41 %، وتتصدر قطر دول المنطقة في حجم البصمة الكربونية بالنسبة للفرد. وبناءً على ذلك يمكن تبني سياسات غير سعرية مثل: الحملات التثقيفية ورفع الوعي لدى المستهلكين، المراكز المتخصصة، بطاقات النجوم الخاصة بكفاءة الطاقة، معيار اقتصاد الوقود، كود البناء وبرامج تدقيق الطاقة، أو التشريعات السعرية مثل ضريبة الكربون، برامج الاتجار بكمية الانبعاثات الكربونية، المنح والإعفاء الضريبي. وتهدف هذه الحلول والتدابير والأدوات الانتقائية في مجملها لرفع كفاءة الطاقة وستكون حافزاً لخفض الانبعاثات الكربونية والتكيف مع تحديات تغير المناخ.

يتضح من مراجعة الوضع الراهن لقطاع الطاقة العربي انه يعاني من العديد من التحديات، ما يُملي بضرورة وضع آليات تنويع لمصادر الطاقة بحيث يتم المحافظة عليها واستدامتها ضمن ما يعرف بتكوين المزيج الأمثل للطاقة، وقد عرض الفصل بعض المؤشرات الحالية الخاصة بالطاقة وحالة المؤشر وبعض المسارات والحلول المقترحة في هذا السياق. ولا بد من التأكيد هنا على محورية تبني استراتيجية تحرز تقدم مضطرد نحو أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية تقنن الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد وتحسين سبل إدارتها وتطويرها. وذلك بهدف تحقيق قدر أكبر من الفاعلية والاستدامة والإنصاف. تتطلب الإدارة الرشيدة لهذه الموارد بذل الجهد لزيادة إمداداتها، فمعالجة النقص فيها يتطلب تعزيز القدرات التقنية ودور المؤسسات الوطنية العربية وتطوير آليات لزيادة الشفافية والمساءلة في الخدمات العامة. وعلى صعيد متصل، تبرز أهمية تنفيذ الشراكة الاجتماعية وتضافر

كافة جهود الشركاء المعنيين في تقديم واستخدام مصادر الطاقة المتعددة، وذلك بسبب التداخل والترابط والتكامل بين دور الدولة (المزود أو جانب العرض) والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية وجمعيات النفع العام والنقابات والمواطنين، وضرورة الوصول إلى تفاهمات جماعية حول الاحتياجات المتنوعة وتطوير مقاربات لإدارة موارد الطاقة والتي من شانها أن تحقق أعلى قيمة مشتركة لموارد الطاقة.

وبناء عليه، قام الفصل بتقديم وطرح استراتيجيات لقطاع الطاقة تتعلق بالدعم غير المبرر لحد من الهدر والتلوث والعجز في الطاقة وقلة تنويعها. ومن أهم السياسات التي تُمكن الدول العربية من رفع كفاءة استخدام المتوفر من الطاقة عملية الحد من تسرب الطاقة الكهربائية في شبكات التوزيع وفي استخدام أجهزة موفرة للطاقة. ومن جانب آخر، لا بد من إعادة توجيه عائدات النفط والغاز إلى تنويع قطاع الطاقة وخصوصا من خلال السياسات الصناعية الانتقائية. وكذلك ضرورة التركيز على القضايا القانونية المتعلقة بتعرفة شراء الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة حيث يجب أن تكون القوانين المنظمة للعلاقة بين المستثمر في القطاع الخاص والمنتج للكهرباء من الطاقة المتجددة واضحة، حيث تضع العديد من الدول اتفاقيات عقد شراء الطاقة، لتسهيل الاستثمارات الخاصة بالطاقة المتجددة وتشجيعها بحيث يتم شراء الطاقة من خلال (المنتج المستقل للطاقة في القطاع الخاص. لا بد من توجيه الحوافز لتنويع قطاع الطاقة بالتركيز على الاستثمار في الطاقات المتجددة والجانب المعرفي منها والأبحاث الخاصة بتطوير واستخدام تقنية الطاقات المتجددة مما يُفضي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج. ولا بد من الاستثمار في تطوير التخزين للطاقات الشمسية التي تتقدم بسرعة، فينبغي على الدول العربية أن تهتم بتطوير هذه الطاقة النظيفة وان تتابع التقدم السريع الذي يحصل في استخدامها لتوليد الكهرباء. ولا بد من تركيز القطاع الخاص وصغار المبادرين على الحصول على منح ومساعدات وتمويل ودعم لمشروعات وأنشطة قطاع الطاقة المتجددة والنظيفة: حيث يعتبر قطاع الطاقة النظيفة أو البديلة والاستثمار فيها من القطاعات التي تأخذ الأولوية في دعم الحكومات المختلفة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية، واليابانية، والكورية، ومعظم الوكالات الأوروبية، والبنوك المحلية، والبنوك الإسلامية، ولكن المستثمرين في هذه القطاعات المهمة لا يعرفون جميع مصادر التمويل هذه.

وفي الختام يمكن بلورة أهم جوانب القيمة المضافة لهذا التقرير في تسليطه الضوء على أهمية استعادة دور الدولة، من خلال منظومة عمل جديدة، لتوجيه الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية، صوب مجالات دافعة للنمو والتحول الهيكلي والاستدامة. إن جوهر هذا الدور هو التبني والتطبيق الفعلي لحزم من السياسات الذكية المرنة المتكاملة، ممثلة في السياسات الصناعية الحديثة، بجوانبها وعناصرها وأدواتها المختلفة، والتي عرضها التقرير بعد استخلاصها واستنباطها من مختلف تطبيقات تجارب الدول المتقدمة والصاعدة التي استندت إلى تلك السياسات لتحقيق تحولها الهيكلي وتطورها الاقتصادي. والتي تركز على ضرورة إطلاق حزمة متناسقة ومنضبطة من الحوافز الاقتصادية توجه أنشطة الأعمال والقطاع الخاص، نحو المجالات والقطاعات الواعدة الأكثر فعالية فيما يتعلق بإنجاز سريع للتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي والنمو المستدام، وهي الحوافز التي يجب تأسيسها وفق قواعد عمل وأليات السوق وضمان المنافسة والارتقاء بالإنتاجية، وذلك عبر التأثير في ربحية أنشطة الأعمال، وتدعيم حجم الوفورات الخارجية المؤثرة فيها.

ورغم ما أظهره واقع الممارسة في عدد من الدول العربية من وجود بعض التطبيقات للسياسات الصناعية الحديثة الانتقائية، ووجود منظومة حوافز موجه إلى بعض الأنشطة الاقتصادية، إلا أنها افتقدت في المحصلة الى وجود معايير وأسس واضحة لمنح وتقديم ومتابعة تلك الحوافز، وكذلك لجداول زمنية لتقييم نتائجها.

وأخيراً وثق التقرير عدداً من المنهجيات التطبيقية الأكثر حداثة في التطبيقات العالمية، كأدوات لمساعدة وتمكين الحكومات والمؤسسات ذات الصلة في الدول العربية، من التوجيه الدقيق والصحيح، للأنشطة والصناعات والمنتجات القادرة فعليا على تحقيق ذلك التحول والتطور في الاقتصادات العربية، وهي الآليات التي تربط بوضوح وعبر علاقة عضوية قوية بين التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي والارتقاء التنموي في ذات الوقت، حيث تعتمد تلك الآليات بشكل أساسي على توجيه أنشطة الأعمال والقطاع الخاص نحو المجالات الإنتاجية التي تمثل فرصاً مؤكدة لتحسين العائد المالي والاقتصادي والتنموي، وعلى كلا المستويين الجزئي والكلي.

المراجع العربية

تامي جرانت (2014)، «الإدارة المستدامة للطاقة في المباني»، المدير التنفيذي لشركة تكنولوجيات الطاقة المستدامة، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2014.

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة (2015)، " الاستراتيجية الوطنية للابتكار"، وزارة شئون مجلس الوزراء، مكتب رئاسة الوزراء، 2015.

رفعت عاصي (2015)، " مشروع شحن السيارات الكهربائية عن طريق الطاقة الشمسية في الأردن: الأهمية البيئية والتقنية المستخدمة والدروس المستفادة"، المدير التنفيذي لقطاع الطاقة والمياه والبيئة، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن، 2015.

سليمان الخطاف (2016)،"دور الغاز الطبيعي في مستقبل الطاقة بالعالم"، مركز التميز البحثي للتكرير والبتروكيماويات – جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 2016.

الشركة العربية للاستثمارات البترولية (2016) " حجم الاستثمارات المطلوبة في مجال الطاقة"، المملكة العربية السعودية، 2016. والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2014)، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2015"، 2014، ص 81.

شركة النفط الاماراتية (2017)، « تقرير مؤشرات قطاع الطاقة من نفط وغاز ودورها الرئيسي في تعظيم عوائد الاستثمارات الاقتصادية على مستوى المنطقة والعالم «، التقرير الأسبوعي لشركة نفط «الهلال» الإماراتية، 2017.

شركة جنريل داينمك والنظرة المستقبلية (2014)، « توفير الطاقة عبر تنويع مصادرها، تنويع مصادر الطاقة دون الاعتماد على المنتجات النفطية وحدها يعود بالنفع على موردي الطاقة الموزعة بإندونيسيا، سبتمبر، 2014، GE Look ahead، 2014.

صندوق النقد الدولي (2014)، " دعم أسعار الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس من إعادة الهيكلة"، إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يوليو 2014.

صندوق النقد الدولي (2017): آفاق الاقتصاد العالمي– منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. صندوق النقد الدولي. مايو 2017.

صندوق النقد العربي (2015): التقارير السنوية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام مختلفة، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة،

صندوق النقد العربي (2016)، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2016.

عبد الهادي المريح (2014)، " السعودية تطور مشاريع للطاقة الشمسية في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية وفي جزيرة فرسان"، المدير التنفيذي لأنظمة الطاقة الوطنية في المملكة العربية السعودية، 2014.

العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – صندوق النقد الدولي. سبتمبر 2015.

المعهد العربي للتخطيط، (2013)، تقرير التنمية العربية: نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، الاصدار الأول، الكويت.

المعهد العربي للتخطيط، (2015)، تقرير التنمية العربية: الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي، الاصدار الثاني، الكويت.

منتدى الطاقة العالمي (2012)، " منتدىً لقادة العالم: اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"، الأمم المتحدة والعام العالمي للطاقة المستدامة للجميع"، 2012.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعة (2013)، " التقرير العالمي لتطوير الطاقة الكهربائية المولدة من المياه"، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعة. (2013)

مؤتمر الكهرباء الخامس (2015)، "التوازنات في مزيج الطاقات التقليدية والجديدة والمتجددة في الأنظمة الكهربائية"، ينظمه الاتحاد العربي للكهرباء في مدينة مراكش برعاية العاهل المغربي الملك محمد السادس، المغرب، 2015.

مؤشر الابتكار العالمي 2016. تقرير يشارك في نشره كل من جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

المراجع الإنجليزية

Ahmed, G. & Nihal M. (2005): "do governments pick winners or losers? An assessment of industrial policy in Egypt'. working Paper No. 108, the Egyptian centre for economic studied- ECES. December 2005.

Alexander, C., and K. Warwick (2007). 'Governments, Exports and Growth: Responding to the Challenges and Opportunities of Globalization'. The World Economy, 30 (1): 177-94.

Arab Future Energy Index (AFEX, 2013), the index provides an assessments of the Arab countries progress in the energy efficiency utilizing the following evaluation categories: Energy Pricing, Policy Framework, Institutional capacity, and utility, 2013.

Botta, A. (2009). A structuralist North–South model on structural change, economic growth and catching-up. Structural Change and Economic Dynamics, 20(1), 61–73.

Budzinski, O., and C. Schmidt (2006). 'European Industrial Policy: Economic Foundations, Concepts and Consequences'. Working Paper. Marburg: Philipps University of Marburg. Available at www. ssrn.com/abstract=920060.

Castellacci, F. (2002). Technology Gap and Cumulative Growth: Models and outcomes. International Review of Applied Economics, 16(3), 333–346.

Chenery, H. B., and Taylor, L. (1968). Development Patterns: Among Countries and Over Time. The Review of Economics and Statistics, 50(4), 391–416.

Cimoli, M., and Porcile, G. (2013). Technology, structural change, and BOP-constrained growth: a structuralist toolbox. Cambridge Journal of Economics, 37(5), 1–23.

Cimoli, M., G. Dosi, R. Nelson, and J. Stiglitz (2006). 'Institutions and Policies Shaping Industrial Development. An Introductory Note'. Paper prepared for the task force on Industrial Policies and Development. New York: Columbia University.

Cimoli, M., Primi, A., and Pugno, M. (2005). An enclave-led model of growth: the structural problem of informality persistence in Latin America. GRADE Discussion Paper, 4, 1–33.

Collier, P., and A. J. Venables (2007). 'Rethinking Trade Preferences: How Africa can Diversify its Exports'. The World Economy, 30: 1326-45.

Connolly. E., and C. Lewis, 2010., "Structural Change in the Australian Economy", Reserve Bank of Australia, RBA Bulletin, September, pp 1-10.

Devarajan, S., and M. Uy (2009). 'Is it Worthwhile to Support Industrial Policy?'. Paper presented at the DIE Workshop on Industrial Policy in Developing Countries, 18-19 November. Bonn

Dietrich, A. (2009), Does Growth Cause Structural Change, or Is it the Other Way Round? A Dynamic Panel Data Analyses for Seven OECD, In: Jena Economic Research Papers – 034/2009.

Dosi, G. (2009). 'The Political Economy of Capabilities Accumulation: The Past and Future of Policies for Industrial Development'. Paper presented at the DIE Workshop on Industrial Policy in Developing Countries, 18-19 November. Bonn.

European Commission (2016). "The Investment plan for Europe state". http://ec.europa.eu/priorities/sites/beta-political/files/investment-plan-eu-wide-state-of-play-july2016_en_0.pdf

Feenstra, R., and H. L. Kee (2004). 'Export Variety and Country Productivity'. NBER Working Paper 10830. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research

Figueiredo, P. N. (2008). 'Industrial Policy Changes and Firm-Level Technological Capability Development: Evidence from Northern Brazil'. World Development, 36 (1): 55-88.

Financial Times. (2016). "Cyber 3 Conference- Tokyo 2016". (https://www.ft.com)

Foster-McGregor, N., K. Ibrahima and A. Szirmai (2015), "Structural change and the ability to sustain growth", UNIDO/UNU-MERIT, Working Paper no. 2015-048.

Gill, I., and Kharas, H. (2007). An East Asian Renaissance. Ideas for Economic Growth. World Bank, Washington, DC (p. 382). Washington DC.

Harrison, A. E., and A. Rodriguez-Clare (2009). 'Trade, Foreign Investment, and Industrial Policy'. MPRA Paper 15561. Munich: University Library of Munich.

Hausmann, R. and Klinger, B., 2006, Structural Transformation and Patterns of Comparative Advantage in the Product Space, Centre for International Development at Harvard University, Working Paper No. 128.

Hausmann, R., and D. Rodrik (2003). 'Economic Development as Self-Discovery', Journal of Development Economics, 72 (2): 603-33.

Hausmann, R., D. Rodrik, and A. Velasco, 2008, Growth Diagnostics, in: N. Serra and J.E. Stiglitz (eds.), The Washington Consensus Reconsidered: Towards a New Global Governance, New York, Oxford University Press, pp. 324-354.

Hausmann, R., Hidalgo, C.A, Bustos, S., Coscia, M., Chung, S., Jimenez, J., Simoes, A. and Yildrim, A., (2016): "The Atlas of economic complexity, Mapping paths to prosperity, MIT.

Henn, C., C. Papageorgiou, and N. Spatafora, (2013). "Export Quality in Developing Countries". IMF Working Paper 13/108. 2013.

Hidalgo, C., and Hausmann, R. (2008). A network view of economic development. Developing alternatives, 5–10.

Hidalgo, C.A. Klinger, B. Barabasi, A.L. and Hausmann, R., (2007): "The Product Space Conditions the Development of Nations", Vol. 317, Issue 5837, pp. 482-487.

Hobday, M. (2009). 'Can We Learn Lessons from East Asia?'. Paper presented at the UNU-WIDER, UNU-MERIT and UNIDO Workshop on Pathways to 27 Industrialization in the 21st Century: New Challenges and Emerging Paradigms, 22- 23 October. Maastricht

IMF, (2014). Long-Run Growth and Macroeconomic Stability in Low-Income Countries-The Role of Structural Transformation and Diversification.

Integration in Global Value Chains as a Route to MENA's Economic and Social Development? Egypt's and Morocco's GVC Integration in a Changing Global Economy. August2016 . http://www.lse.ac.uk/middleEastCentre/research/Collaboration-Projects/Collaborations-2016-2017/AUC/Home.aspx.

International Energy Agency (IEA,2014), "Arab Southern and Eastern Mediterranean (SEMED) region and the reginal energy efficiency expert's roundtable, IEA, 2014. In cooperation with the Regional Centre for Renewable Energy and Energy Efficiency, RCREEE (2014).

International Energy Agency (IEA,2014), "Arab Southern and Eastern Mediterranean (SEMED) region and the reginal energy efficiency expert's roundtable, IEA, 2014. In cooperation with the Regional Center for Renewable Energy and Energy Efficiency, RCREEE (2014).

Kaldor, N. (1966) Causes of the Slow Rate of Economic Growth of the United Kingdom. An Inaugural Lecture. Cambridge: Cambridge University Press.

Katsiaryna Svirydzenka, (2016). "Introducing a New Broad-based Index of Financial Development" IMF Working Paper - WP/16/5. Strategy, Policy, and Review Department. IMF. January 2016

Koen De Backer (2012). "MAPPING GLOBAL VALUE CHAINS :" Paper prepared for the Final WIOD OECD (2012): Conference: "Causes and Consequences of Globalization, Groningen"، The Netherlands, April 24-26, 2012, OECD (sebastien.miroudot@oecd.org)

Krugman, P. (1995). Development, Geography, and Economic Theory. Cambridge, MA: MIT Press.

Kuznets, S. (1966). Modern Economic Growth. New Haven: Yale University Press.

Lall, S. (2004). 'Selective Industrial and Trade Policies in Developing Countries: Theoretical and Empirical Issues'. In C. Soludo, O. Ogbu and H.-J. Chang (eds), The Politics of Trade and Industrial Policy in Africa: Forced Consensus? Lawrenceville, NJ: Africa World Press & IDRC, 4-14

Lazonick, W. (2010). 'Innovative Enterprise and Economic Development'. In W. A. Naudé (ed.), Entrepreneurship and Economic Development. Basingstoke: Palgrave Macmillan, chapter 2.

León-Ledesma, M. A. (2002). Accumulation, innovation and catching-up: an extended cumulative growth model. Cambridge Journal of Economics, 26, 201–216.

Lewis, W. (1954). Economic development with unlimited supplies of labour. The Manchester school.

Lin, J. Y. (2011). New Structural Economics: A Framework for Rethinking Development. The World Bank Research Observer, 26(2), 193–221.

Lin, J., and H.-J. Chang (2009). 'Should Industrial Policy in Developing Countries Conform to Comparative Advantage or Defy it? A Debate between Justin Lin and Ha-Joon Chang'. Development Policy Review, 27 (5): 483-502.

Lin, J.Y and Monga, C., 2010, Growth Identification and Facilitation: The Role of the State in the Dynamics of Structural Change, World Bank Policy Research Working Paper 5313.

McMillan, M., and Rodrik, D. (2011). Globalization, structural change, and productivity growth. In M. Bacchetta & M. Jansen (Eds.), Making Globalization Socially Sustainable (pp. 49–85). Genève: ILO-WTO.

Ocampo, J. A., Rada, C., and Taylor, L. (2009). Growth and Sectoral Policy. In Growth and Policy in Developing Countries: A Structuralist Approach (pp. 121–141). New York: Columbia University Press.

Ocampo, J.A, 2005. The Quest for Dynamic Efficiency: Structural Dynamics and Economic Growth in Developing Countries. In: Beyond Reforms: Structural Dynamics and Macroeconomic Vulnerability, ed.

Ocampo, J.A. and Vos, R., (2008); 'Structural Change and Economic Growth. In: Uneven Economic Development', eds.

OECD-WTO TIVA Database.

Park, A., D. Yang, X. Shi, and Y. Jiang (2008). 'Exporting and Firm Performance: Chinese Exporters and the Asian Financial Crisis', Working Paper, International Policy Centre. Available at www-personal.umich.edu/~deanyang/papers/park yangshijiang_ expprod.pdf

Rada, C. (2007). Stagnation or transformation of a dual economy through endogenous productivity growth. Cambridge Journal of Economics, 31(5), 711–740.

Robinson, J. A. (2009). 'Industrial Policy and Development: A Political Economy Perspective'. Paper presented at the 2009 World Bank ABCDE Conference, 22-24 June. Seoul.

Rodrik, D. (2004). 'Industrial Policy for the Twenty-First Century'. CEPR Discussion Rodrik, D. (2007). 'Normalizing Industrial Policy'. Cambridge, MA: John F Kennedy School of Government, Harvard University. Mimeo.

Rodrik, D. (2007). 'Normalizing Industrial Policy'. Cambridge, MA: John F Kennedy School of Government, Harvard University. Mimeo.p.35.

Rose, A. K. (2007). 'The Foreign Service and Foreign Trade: Embassies as Export Promotion'. The World Economy, 30 (1): 22-38.

Szirmai, A. (2009). 'Industrialization and an Engine of Growth in Developing Countries, 1950-2005'. Paper presented at the UNU-WIDER, UNU-MERIT and UNIDO Workshop on Pathways to Industrialization in the 21st Century: New Challenges and Emerging Paradigms, 22-23 October. Maastricht.

Szirmai, A. (2012), Industrialization as an engine of growth in developing countries, 1950–2005, Structural Change and Economic Dynamics, 23, (4), 406-420.

Thirlwall, A. P., and Dixon, R. J. (1979). A model of export-led growth with a balance of payments constraint. In J. K. Bowers (Ed.), Inflation, development, and integration: essays in honour of A. J. Brown (pp. 173–192). Leeds: Leeds University Press.

Tregenna, F. (2009). 'Characterizing Deindustrialization: An Analysis of Changes in Manufacturing Employment and Output Internationally'. Cambridge Journal of Economics, 33 (4): 433-66.

Ulltveit-Moe, K. (2008). 'Live and Let Die: Industrial Policy in a Globalized World'. Sweden's Globalization Council Expert Report 22. Stockholm: Ministry of Education and Research.

UNCTAD (2015): "KEY STATISTICS AND TRENDS in Trade Policy 2015", UNCTAD - Division on International Trade in Goods and Services, and Commodities, UNITED NATIONS PUBLICATION ISSN 2409-7713- 2015.

UNCTAD (2017); http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab2015d2_en.pdf

UNIDO (2007) 'Structure of the CIP Indicators and the Industrial Development Scoreboard (IDS) 2007', Technical notes, Vienna.

UNIDO data base (2018): https://www.unido.org/researchers/statistical-databases.

UNIDO, (2013). Industrial Development Report 2013. Sustaining Employment Growth – The Role of Manufacturing and Structural Change. Vienna.

United Nation Development Program (UNDP, 2008), reforming energy subsides opportunities to contribute to the climate change agenda, UNEP, 2008.

UNDP, 2010(). " Regional Bureau of Arab States, Arab Human Development Report, Mapping Climate Changes threats and human development impact on the Arab region", 2010.

Wim Naude (2010):'Industrial Policy – old and new issues", Working Paper No. 2010/106. September 2010, Copyright © UNU-WIDER 2010 * UNU-WIDER, Helsinki, ISSN 1798-7237 ISBN 978-92-9230-344-0.

World Bank Institute. (2010). Measuring Knowledge in the World's Economies: Knowledge Assessment Methodology and Knowledge Economy Index. Washington: Knowledge for Development (K4D) Program.

World Bank, (2017); "World Development Indicators', Washington, D.C.: World Bank. https://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.

Journal of Development and Economic Policies

Vol. 21. No. 1 (ISSN - 1561 - 0411) January 2019

Chibi Abderrahim, Chekouri Sidi Mohamed — Institutional Quality and Sustainable Development in Arab Countries: Empirical Study.

Amira Eltayb, Sultan Abu Ali — The Relationship Between Government Spending and GDP Growth Rate In The MENA Countries: The Scully Curve Approach.

Amaira Bouzid — Analysis of The Relationship Between Governance and Economic Growth: New Evidence from Tunisia an ARDL Bounds Testing Approach.

Belkacem Laabas, Nawaf Abou Shamala — Economic Diversification: An Approach to Correcting The Path and Establishing Sustainability in Arab Economies.

Objectives:

- Broadening vision and knowledge among decision-makers, practitioners and researchers in the Arab countries about major development and economic policy issues in the region , in light of recent developments at the domestic, regional, and international levels.
- Provide a forum for intellectual interaction among all parties concerned with Arab economies and societies.

Notes for Contributors:

1. Submissions of manuscripts should be made electronically to the Editor, via Email: jodep@api.org.kw.
2. The Journal will consider only original work not published elsewhere.
3. Manuscripts should not exceed 30 pages, including references, tables and graphs, for research articles and 10 pages for book reviews and reports, typed on 8.5 x 11 inch paper, one-sided, double-spaced, and with margins of 1.5 inch on all four sides.
4. Contributions should be as concise as possible and accessible to policy-makers and practitioners.
5. Manuscripts should be submitted along with an abstract not exceeding 100 words written in English and Arabic. The abstract will appear in various online and printed abstract Journals.
6. Authors should provide their name, affiliation, address, telephone, fax, and e-mail on a separate page.
7. In case of more than one author, all correspondence will be addressed to the first-named author.
8. Citations should conform to the style guidelines of the American Economic Review: Style Guide (http:/www.aeaweb.org/sample_references.pdf) The references must be provided in alphabetical order, at the end of the paper.
9. Footnotes are to be placed at the bottom of the relevant pages and numbered consecutively.
10. Tables and graphs should be documented and presented along explanatory headings and sources.
11. It is preferred to submit manuscripts written in Microsoft Word .
12. Electronically submitted manuscripts will be acknowledged immediatel.
13. All contributions to the Journal are subject to refereeing. Authors will be notified about the results of the refereeing within two weeks of the receipt of correspondence from all referees.
14. All published works are the property of the Journal. As such, any publication of these works elsewhere is not permitted without the written consent of the Journal.
15. The opinions expressed in the Journal are those of the authors and do not necessarily reflect the views of the Journal nor those the Arab Planning Institute.
16. The communicating author of each accepted paper will receive 5 off-prints of the article and one copy of the journal.

Journal of Development and Economic Policies

Published by the Arab Planning Institute

Volume 21 - No. 1 – January 2019

Bi-annual refereed Journal concerned with issues of Development and Economic Policies in the Arab countries

Editor

Dr. Bader Othman Malallah

Co- Editor

Dr. Hussain Altalafha

Managing Editor

Omar Malaab

Advisory Board

Hazem El-Beblawi
Sulayman Al-Qudsi
Samir Al-Makdisi
Abdulla Al-Quwaiz
Abdellateef Al-Hamad
Mohamad Khauja
Mustapha Nabli
Riad Almomani

Editorial Board

Ashraf Elaraby
Belkacem Laabas
Walid Abdmoulah
Ihab Magableh

Correspondence should be addressed to :

The Editor - Journal of Development and Economic Policies
The Arab Planning Institute, P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait
Tel (965) 24843130 - 24844061 Fax (965) 24842935
E-mail: jodep@api.org.kw

English Content

The Relationship Between Government Spending and GDP Growth Rate In The MENA Countries: The Scully Curve Approach.

Amira Eltayb
Sultan Abu Ali 5

Analysis of The Relationship Between Governance and Economic Growth: New Evidence from Tunisia an ARDL Bounds Testing Approach

Amaira Bouzid 21

Journal of Development and Economic Policies, Vol. 21, No. 1 (2019) 5 - 20
© Arab Planning Institute

The Relationship Between Government Spending and GDP Growth Rate In The MENA Countries: The Scully Curve Approach

Amira Eltayb*

Sultan Abu Ali**

Abstract

To check the applicability of the Scully curve, a Random Effects Model was applied to MENA countries (1985-2015) using the Hausman test. Five out of the seven studied economic variables had a significant effect on the economic growth rate: Government Spending, its squared value, total domestic investment, the change in imports/ exports; whereas population and inflation rates had an insignificant effect. For Egypt (1985-2015) we relied on time series and a co-integration method was applied using the ARDL model. Results showed a significant inverted U-curve relationship between government spending and GDP. Their inverted U-shaped curve indicated that optimum Government Spending amounted to 25.95% and 36% of GDP for MENA countries and Egypt respectively.

العلاقة بين الإنفاق الحكومي و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا : مدخل منحنى سكالي

أميرة الطيب

سلطان أبو علي

ملخص

لفحص مدى انطباق منحنى سكالي على منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة (1985– 2015) تم تطبيق نموذج التأثيرات العشوائية وذلك إعتماداً على إختبار هوسمان، و أسفرت النتائج عن التأثير المعنوي لخمسة متغيرات من أصل سبعة وهي : الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و مربعه و الإستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و التغير في الواردات و التغير في الصادرات، في حين كان التأثير غير معنوي لكل من عدد السكان و معدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي . أما عن مصر فتم الاعتماد على بيانات سلسلة زمنية ،و تم تطبيق أسلوب التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ، و أظهرت النتائج أن العلاقة معنوية بين الإنفاق الحكومي و معدل النمو الاقتصادي و تأخذ شكل حرف U مقلوبة ، و أشارت العلاقة إلى أن المستوى الأمثل لإجمالي الإنفاق الحكومي الذي يعظم معدل النمو الاقتصادي قدر بنحو 25.95% ، 36% من الناتج المحلي الإجمالي في كل من منطقة المينا و مصر على التوالي.

* The Faculty of Commerce, Zagazing University, Arab Republic of Egypt. Email: Amira_Eltayb@yahoo.com

**The Faculty of Commerce, Zagazing University, Arab Republic of Egypt.

1. Introduction

Public expenditure is defined as an amount of money spent by the government through its various agencies with the objective of realizing a public utility. The crises which happened in capitalist countries led to the fall of the principle of the State neutrality or the Guardian State advocated by Adam Smith. This change in the State role entailed the evolution of the State spending obligations as its role was extended beyond the traditional functions. The evolution of the State role clearly justifies the phenomenon of increasing government spending in all countries, whatever the level of economic development and the economic and political philosophy of each country.

Economists attribute the phenomenon of increasing public expenditures to a number of apparent and real reasons. Apparent factors include inflation and currency devaluation, and the different accounting methods used by the different countries for calculating and recording public expenditures. Real reasons include the expansion of the State administrative entities and ministries to encompass all economic, social, political and cultural domains. In addition, social and political considerations impose on the State the need to spend on such services such as social security, health care, education, and on defense and military affairs. Population growth also inevitably entails increased public expenditure in order to maintain and improve the standard of public services.

Most macroeconomic models indicate the presence of a relationship between government spending and economic growth. This relationship caught the interest of economic researchers and experts throughout the past decades and aroused a strong and vivid debate about the nature of such relationship. The controversy stems from the different views adopted by two major economic schools of thought. The first 〈classical〉 school is represented by the German economist Wagner 〈1892〉 who contended that the causality runs from the gross domestic product 〈GDP〉 to government spending given that increasing economic growth rates inevitably lead to the expansion of the State activity and hence, to the increase of government spending at a higher rate than the growth rate of the average per capita share of GDP 〈R. M. Bird, 1971〉. The ideas of the second 〈Keynesian〉 school were presented by the English economist J.M.Keynes in the aftermath of the Great Depression of 1929–1933. The proponents of this second school call for State intervention through government spending and the supply of financial resources in order to spur the effective demand on goods and services and realize economic growth 〈Nelson, C. R., and Plosser, C. I., 1982〉.

World Bank data indicate that government spending in the MENA countries amounted to 532.5 billion US dollars or 18.1% of their GDP in 2015 as compared to US $ 11,791 billion or 17.8% of GDP at the World level. It is noteworthy that the growth rate of the MENA countries was about 3.1% against 2.5% for the World in 2015 (www.worldbank.org).

This study is devoted to investigating the extent of the Scully curve(1) applicability to the MENA countries and determining the optimum level of public expenditure which maximizes the economic growth rate. The second part of this paper reviews previous related studies; while the third part includes the model data and description. The fourth part describes the methodology used by the study and its estimated results. The fifth part presents the conclusion.

Published studies which examine the applicability of the Scully curve (the relationship between economic growth and government spending) can be divided into three groups; The first group argues that this relationship takes the form of an inverted–U shaped curve. The second group confirms the applicability of the Scully curve to certain countries while for the rest of the countries the relationship was estimated to be U–shaped. The third group demonstrates the inapplicability of the Scully curve.

Examples of the first group studies are the following: Chao, Johnny C.P. (1997) estimates the optimum rate of spending to be 34 percent of national income; Chobanov, D. and Mladenova, A. (2009) indicates that the optimal size of government, i.e. the ratio of overall government spending to GDP that would maximize economic growth, is no greater than 25% of GDP (at a 95% confidence level) based on the data of the OECD countries; Scully, G.W. (1994), finds that in order to maximize economic growth, the average rate of federal, state and local taxes combined should range between 21.5 percent and 22.9 percent of gross national product (GNP); Pevcin,P.(2004) suggests that the optimal size of government in the study sample including twelve European countries ranges between 36 and 42 percent of GDP; Asimakopoulos, S. and Karavias,Y.(2015) reveals that the optimal size of government that maximizes economic growth is 18.04% for the whole study sample (129 countries); 19.12% for the developing countries and 17.96% for the developed countries; Ul Husnain, M. I. (2011), finds that the government size is optimized when public expenditures stand at 21.48% of GDP; and CHAO, J.C.P. and Grubel, H. (2016), indicates that for Canada the optimal rate of spending and taxation is approximately 34 percent of national income

The second group counts fewer studies such as:

OBBEN,J.(2013), confirms the Scully curve applicability to 13 out of the 24 countries, whereas the estimated optimal government size ranges from 11.04% (for Turkey) to 23.10% (for Denmark). Eleven of these countries are the following: Austria, Canada, Denmark, Finland, France, Israel, Italy, Luxembourg, New Zealand, Sweden and Great Britain.

Examples of the third group of studies which advocates the non-applicability of the Scully curve are the following: Amhir Khalkhali, and Dar, A. A. (2002) and Guseh, J. (2007), find that government spending and growth are negatively related; whereas other studies reveal a positive relationship between these two variables (e.g. Bose, N. et al. (2007) and Romero-Ávila, D. and Strauch (2008).

2. Model and data description

The present study focused on two cases: First, the case of the MENA Region, and second, the case of Egypt.

2.1. The case of the MENA Region (Panel data)

The applied study used an Unbalanced Panel Data(2) Model for the MENA countries(3) during the period 1985-2015.

For the MENA Region, the model was formulated as follows:

$$Y_{it} ß_0 ß_1 X_{1it} + ß_2 X_{2it} + ß_3 X_{3it} + ß_4 X_{4it} + ß_5 X_{5it} + ß_6 X_{6it} + ß_7 X_{7it} + \mu_{it}$$

Where Y is the dependent variable which is GDP growth rate, $ß_0$ is the equation constant, while $ß_1, ß_2, ß_3, ß_4, ß_5, ß_6, ß_7$ represent the coefficients of the independent variables under study, t stands for the time period 1985-2015, i represents the panel number and the independent variables are: $X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7$.. X_1=government spending as a ratio of GDP, X_2=the squared value of that variable, X_3=total investment as a ratio of GDP, X_4=the inflation rate, X_5=the number of population, X_6, X_7=imports' change rate and exports' change rate respectively; and μ_{it} represents the random error term of the equation.

The data were sourced from the international financial statistics of the International Monetary Fund (IMF) data base regarding all the indexes of all the MENA countries, including Egypt. Table (1) shows the descriptive statistics of the variables.

Table (1): Descriptive statistics of the variables

Variable	Obs.	Mean	Std deviation	Max.	Min.
Y	429	3.89385	7.6309	104.49	-62.076
X_1	429	31.676	7.9451	69.22	14.536
X_2	429	1066.32	558.231	4791.4	211.29
X_3	429	25.7581	9.37632	61.47	5.501
X_4	429	9.9862	20.27	156.79	-9.79
X_5	429	20207894	22224618	91508084	561525
X_6	429	5.556611	14.95	116.5	-54.65
X_7	429	4.73237	17.572	217.4	-69.154

The data in Table (1) indicate that the mean value of the GDP growth rate was about 3.9% with a minimum limit of −62.1% and a maximum limit of 104.5% approximately. Government spending had a mean value of 31.7%, a minimum limit of 14.5% and a maximum limit of 69.22%. The mean value of total investment as a ratio of GDP amounted to 25.8%, with a minimum limit of 5.5% and a maximum limit of 61.5%. The inflation rate recorded a mean value of 9.99%, a minimum limit of −9.79% and a maximum limit of 156.79%. The mean value of the number of inhabitants was 20.2 million, with a minimum of 0.6 million and a maximum of approximately 91.5 million. The change rate of imports had a mean value of about 5.56% with a minimum of−54.65% and a maximum of 116.5% while the change rate of exports recorded a mean value of about 4.73% with a minimum of −69.2% and a maximum of 217.4% approximately.

2.2 The case of Egypt taken separately (Time series)

The model for Egypt was:

$$\text{GDP growth}_{it} = ß_0 + ß_1 \text{Gov. Spending}_{it} + ß_2 \text{Gov. Spending}^2_{it} + \mu_{it}$$

Where GDP growth, i.e. the GDP growth rate, is the dependent variable; Gov. Spending stands for government spending as a ratio of GDP; while $ß_1$ and $ß_2$ represent the coefficients of the independent variables; $ß_0$ is the equation constant, t stands for the study period (1985–2015) and finally μ_{it} represents the random error term of the equation.

In order to obtain data concerning the total government spending index, the study resorted to the final accounts posted on the website of the Egyptian Ministry of Public Finance; and the economic growth rate index was obtained from the World Bank data. It is noteworthy that the study used different data sources for analyzing the time

series of Egypt, on one hand, and for analyzing the panel data of the MENA Region including Egypt, on the other hand, in order to secure robust results.

Table (2) presents the descriptive statistics of the variables, as required for the time series analysis.

Table (2): Descriptive statistics of the variables in the case of Egypt

Variable	Obs.	Mean	Std Dev.	Max	Min
GDP growth	31	4.2541	1.6237	7.1521	1.0788
GDP Spending	31	43.155	10.441	73.301	33.306
GDP Spending^2	31	1967.9	1056.5	5372.9	1109.3

Table (2) shows that the mean value of the GDP growth rate was about 4.3% with a minimum of 1.1% and a maximum of 7.2% approximately; while the mean value of the ratio of government spending to GDP was about 43.2% with a minimum of 33.3% and a maximum of 73.3% approximately.

3. Methodology and estimated results

3.1. The case of the MENA Region

The study carried out the following steps for analyzing the panel data and checking the Scully curve applicability to the MENA Region:

The econometric package E-Views 9.0 was used to check the stationarity of the model variables and the integration order of each series in the model, in order to avoid a spurious regression and to determine the adequate econometric method of analysis. Hence, if all the variables are stationary at the level, the Pooled OLS technique, the Fixed effects Model, or the Random effects Model can be used. However, if all the variables are stationary at the first difference, then we can use Johansen's co-integration method. On the other hand, if the variables' results show different degrees of stationarity, such that some variables are stationary at the level and others are stationary at the first difference, then we can apply the co-integration method using the ARDL test.

For the Unit Root Test we used the PP-Fisher Chi-Square procedure.

Table (3) shows the results of this test.

Table (3): Unit Root test (PP–Fisher Chi–square) results

Variables	Level	Level	Result
	Intercept	Intercept and trend	
Y	290.087 (0.000)***		I(0)
X_1	54.2892 (0.042)**		I(0)
X_2	57.8529 (0.021)**		I(0)
X_3	53.221 (0.019)**		I(0)
X_4	102.96 (0.000)***		I(0)
X_5		53.03 (0.05)**	I(0)
X_6	649.145 (0.000)***		I(0)
X_7	585.964 (0.000)***		I(0)

Note: ***,**,* indicate the level of significance at 1%, 5% and 10% respectively.

From the results of Table (3), we find that all the variables used in the model are stationary at the level, meaning that they are integrated of the order I(0) at the level of significance of 1% and 5% respectively. This indicates the need to use the Pooled OLS technique, the Fixed Effects Model, or the Random Effects Model. We used the Random Effects Model while depending on the Hausman Test. We also used the HAC robust standard errors command to overcome the problems of heteroscedasticity and serial correlation between residues.

Table (4) shows the results of this test.

Table (4): Random effects (GLS) Results

Variable	Coefficient	Std error	t-statistic	Prob.
Constant	-8.250121	3.55873	-2.318272	0.0211**
X_1	0.586632	0.194644	3.013874	0.0028***
X_2	-0.00976	0.00274	-3.28053	0.0011***
X_3	0.11253	0.03269	3.44235	0.0005***
X_4	-0.012473	0.019637	-0.63518	0.5258
X_5	8.83E-9	1.91E-8	0.4616	0.6447
X_6	0.12011	0.02250	5.3334	0.0000***
X_7	0.25269	0.0190	13.0339	0.0000***
LSDV R-squared F-statistics	0.65232 62.3689	Within Durbin	R-squared - Watson	0.64121 2.4026
"Between" variance Breusch-Pagan test Hausman test			55.368 0.0723 3.696	0.055* 0.788 0.8147

Note: ***,**,* indicate the level of significance at 1%, 5% and 10% respectively.

The results in Table (4) prove the robustness of the model and its validity according to the statistical, economic and econometric criteria. Hence, P-value (Prob.) is found greater than the significance levels in all the test results, indicating that the estimated econometric model is free from the serial correlation and the heteroscedasticity problems. Moreover, these results indicate that the residues are normally distributed and that the adopted models have been formulated in an adequate functional form.

The value of R^2 is 65.23% and the adjusted R^2 equals 64.12%. Furthermore, the value of the DW-statistic is 2.4, confirming the absence of a serial correlation between residues.

The results of Table (4) also show that the variables were significant at the 1% level except for X_4 and X_5 which represent the inflation rate and the population figure respectively, which had an insignificant effect on GDP growth rate.

The previous results show the applicability of Scully curve to the MENA Region.

Furthermore, the results show that the optimum size (represented by the maximum limit of the curve) of government spending as a ratio of GDP amounts to 25.95%.

3.2. The case of Egypt (Time series)

The study proceeded to analyze time series and to check the Scully curve applicability to Egypt while using the econometric package E-Views 9.0 .

The first step in analyzing time series consisted in checking the stationarity of the variables used in the model and determining the integration order of each series in the model, in order to avoid a spurious regression and determine the adequate econometric technique to be used in the present case.

The analysis depended on the Augmented Dickey Fuller (ADF) test which is the most commonly used test in applied researches for detecting stationarity in time series analyses. Table (5) summarizes the results of the unit root test as follows.

Table (5): ADF- Unit root test results

Variables (Egypt)	/Level Intercept	/Level Intercept trend &	/First difference Intercept	/First difference Intercept & trend	Results
GDP growth	-3.0495 **(0.043)				I(0)
Gov. spending	-1.9797 (0.293)	-2.2864 (0.427)	-6.6229 ***(0.000)		I(1)
Gov. spending^2	-2,5021 (0.127)	-2.4377 (0.354)	-6.8356 ***(0.000)		I(1)
Critical values	Level	Level	First difference	First Difference	
1%	-3.2545	-4.2436	-3.6394	-4.2529	
5%	-2.9810	-3.5443	-2.9511	-3.5485	
10%	-2.6299	-3.2047	-2.6143	-3.2071	

Note: ⋆⋆⋆,⋆⋆,⋆ indicate the level of significance at 1%, 5% and 10% respectively.

From Table (5), we note that the time series used in the case of Egypt had different stationarity ranks. We found the GDP growth variable stationary at the level, i.e., integrated of order I(0) at the 5% level of significance; whereas the two other variables, Gov. Spending and Gov. Spending squared, were not stationary at the level, but stationary at the first difference. In other words, they became integrated of order I(1) at the 1% significance level. Therefore, we need to adopt the Bounds Testing approach which is based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) method for testing co-integration.

We first checked the presence of a long-run balanced relationship between the model variables(4). This characteristic was confirmed by the results of Table (6), as the value of the F-statistic calculated for the model exceeded the corresponding upper critical bound (UCB) value. Moreover, we checked the quality of the model used in the analysis and its being void of the different estimation problems by using Diagnostic Tests. The results of these tests are displayed in Table (7). We noted that the P-value (Prob.) was greater than the significance levels in all the test results. This indicates that the estimated econometric models are free from serial correlation between residues, and from the problem of heteroscedasticity. Moreover, the analysis shows that residues are normally distributed and that the used model has been formulated in an adequate functional form.

Table (6): Bounds testing results

Regressor: (K = 2)		F-statistic
GDP growth $_t$= f(Gov. Spending $_t$, Gov. Spending $_t^2$) ARDL (4, 0, 1)		4.76673**
Significant level	Critical values bounds	Critical values bounds
	Lower critical bound (LCB)	Upper Critical bound (UCP)
10%	2.17	3.19
5%	2.72	3.83
2.5%	3.22	4.5
1%	3.88	5.3

Note: ⋆⋆⋆,⋆⋆ ,⋆ indicate the level of significance at 1%, 5% and 10% respectively.

Given that the F-test does not have a standard distribution, we find two critical values for the statistics of this test: A lower critical bound (LCB) which assumes that variables are integrated of order I(0) and an upper critical bound (UCB) which assumes that variables are integrated of order I(1).

If the calculated value of the F-statistic is greater than the upper critical bound of the data set ($F^T > F^U$) then the null hypothesis will be rejected and the alternative hypothesis will be accepted, i.e., the presence of a co-integration relationship between the variables; and vice-versa. So if the calculated value of the F-statistic is smaller than the lower critical bound, then the null hypothesis will be accepted, thus indicating the absence of

a co-integration relationship between the variables. However, if the calculated value of the F-statistic falls between the upper critical bound and the lower critical bound, then it will not be possible to decide whether or not a co-integration relationship exists between the variables.

Table (7): Diagnostic Tests

Diagnostic Test	Tests used	F-statistic		F-statistic (Prob)	
Heteroscedasticity	Breusch-Pagan-Godfrey	F(7,19)		1.3249(0.292)	
Serial correlation	Lagrange multiplier stat.	F(2,18)		0.7278(0.497)	
Normality	Jarque-Bera			1.6838(0.431)	
Function form	Ramsey RESET Test	F(1,19)		0.8168(0.424)	
Stability test	CUSUM			Stability	
	CUSUM of Squares			Stability	
R-squared	0.6189	Adjusted R-squared	0.50457	Durbin -Watson stat.	2.2265

Note: ⋆⋆⋆, ⋆⋆ ,⋆ indicate the level of significance at 1%, 5% and 10%respectively.

In addition, key regression statistics show the high value of the coefficient of R^2 which is equal to 61.89%,while the adjusted R^2= 50.5%. Furthermore, the value of the DW-statistic is close to 2, thus confirming the absence of a serial correlation between residues.

Figure (1) shows the results of the cumulative sum of recurrent residues (CUSUM) test and the cumulative sum of the squares of recurrent residues (CUSUM of Squares) test (for checking the stability of regression models) which confirm the absence of structural changes in the used data; i.e. there were no leaps or sudden changes in the data through time.

Figure (1): CUSUM and CUSUM of Squares test:

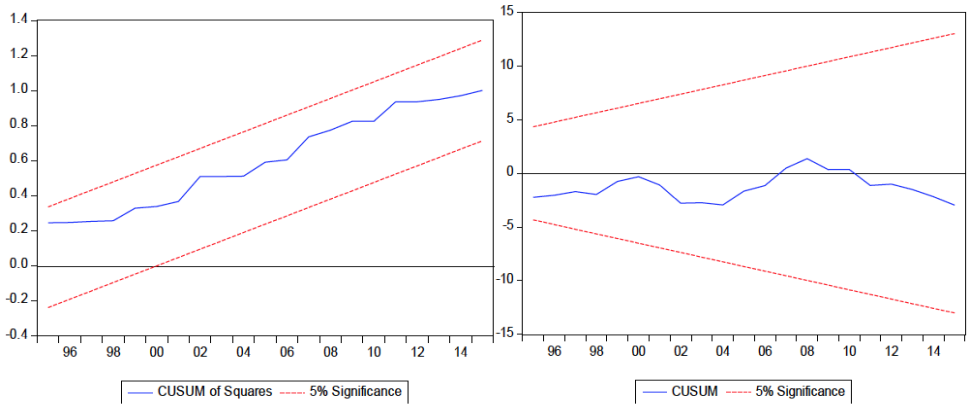

Based on the above-mentioned results, the used model was deemed valid for estimating the long and the short-run relationship. Table (8) presents the estimation results.

Table (8): ARDL Regression estimation: (AIC) (4,0,1)

Variable	Coefficient	Std. error	t-statistic	Prob.
Long-run coefficients				
Gov. Spending	0.24181	0.0380	6.3627	0.000***
Gov. Spending^2	-0.00332	0.0009	-3.7496	0.001***
Error correction coefficient				
$Ø_i$	-0.87581	0.2256	-3.8828	0.001***
Short-run coefficients				
((D(*GDP growth (-1*	0.33421	0.1993	1.6771	0.109
((D(*GDP growth (-2*	0.54245	0.1857	2.9215	0.008***
((D(*GDP growth (-3*	0.28312	0.1574	1.7989	0.087*
(D(*Gov. Spending*	0.21178	0.0615	3.4436	0.003***
(D(*Gov. Spending*^{2}	-0.00423	0.0009	-4.345	0.000***

Note: ⋆⋆⋆, ⋆⋆,⋆ indicate the level of significance at 1%, 5% and 10% respectively.

The results in Table (8) show that variables were significant in the long-run at the 1% level and show the applicability of Scully curve to Egypt. Hence, government spending as a ratio of GDP had a significant and positive effect on GDP growth rate whereas the square value of that variable had a significant negative effect thus denoting that government spending in Egypt takes the shape of an inverted U-curve. Consequently,

it was found that the optimum size (represented by the maximum limit of the curve) of government spending as a ratio of GDP amounts to 36%.

We also discovered that the Error Correction Model[5] ECM(-1) was significant and negative, denoting that the error correction mechanism is present in the model and that the relationship is stable in the long-run. This result is consistent with the results of the CUSUM and CUSUM of Squares tests.

4. Conclusion

The main objective of this study was to investigate the extent of the applicability of Scully curve to Egypt in particular and the MENA Region as a whole during the period 1985-2015. The study revealed that in Egypt, the relationship between government spending as a ratio of GDP and the economic growth rate takes the same inverted U-shape as the Scully curve. However, the optimum ratio (which would maximize the economic growth rate) of government spending to GDP was estimated at 36%.

Similarly in the case of the MENA Region, the study revealed that the relationship between government spending as a ratio of GDP and the economic growth rate takes the same inverted U-shape as the Scully curve. The optimum ratio (that would maximize the economic growth rate) of government spending to GDP was estimated at 25.95%.

Footnotes

(1) Scully curve expresses the relationship between government spending (as a ratio of GDP) taken on the horizontal axis, and the economic growth rate on the vertical axis. This curve has an inverted U-shape and shows that the economic growth rate reaches its peak at the turning point of the curve when government spending as a ratio of GDP does not exceed 25% to 26% after which the curve starts declining. See: Scully, G., (1989), The Size of the State, Economic growth and the Efficient Utilization of Natural Resources. Public Choice 63: 14964-.

(2) It is noteworthy that the model has been re-estimated using balanced panel data through deleting the missing data years (i.e., the government spending data); therefore the study period became 1990-2015. The study revealed the same results as those reached in the above-stated estimation (concerning the significance of the relationship and the inverted U-shaped curve); however, the optimum rate (realizing the maximum limit of the curve) of government spending as a ratio of GDP was found to be 38.1% approximately.

(3) The study sample included the following countries: Jordan, the Comoros, Algeria, Bahrain, Lebanon, Libya, Morocco, Oman, Qatar, Saudi Arabia, Iran, Tunisia, The Arab Emirates, Yemen, Djibouti, Syria, Egypt, Israel, and Mauritania.

(4)It is noteworthy that in the case of Egypt, due to the availability of data starting from Year 1980, the relationship between government spending and economic growth was estimated during the period (1980-2015) in order to check the extent of the Scully curve applicability during that period. The natural logarithm of the dependent variable was used, and the analysis revealed that the relationship takes an inverted U-shape; however, the optimum size (required to maximize economic growth) of government spending as a ratio of GDP was 38.95%.

(5) The Error Correction Model (ECM) has two important functions. Firstly, it estimates short-run variables; and secondly, it expresses the error correction term (ECT) which is represented by % in the previous equation and this term measures the speed of disequilibrium adjustment in the short-run towards equilibrium in the long-run. It has to be significant and negative to evidence the stability of the relationship in the long-run, i.e. to prove that the error correction mechanism is present in the model.

References

Afzal ,M. and Abbas,Q.(2010)"Wagner's law in Pakistan: Another look ",Journal of Economics and International Finance Vol. 2,No.1

Alshahrani, S. and Alsadiq ,A.(2014) "Economic growth and government spending In Saudi Arabia: An empirical investigation ", IMF working paper, WP/14/3.

Alexiou , C. (2009) "Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the South Eastern Europe (SEE)" , Journal of Economic and Social Research ,vol.11,No.1, pp.1-16.

Bird, R. M. (1971) "Wagner's law of expanding state activity," Public Finance, vol. 26, No. 1, pp. 1–26.

Chipaumire,G., Ngirande,H., Method,M., Ruswa,Y.(2014) "The Impact of Government Spending on Economic Growth: Case South Africa", Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy, Vol. 5, No. 1.

Chobanov,D. and Mladenova,A. (2009) "What is the optimum size of government", IME (Institute for market), Bulgaria.

Dogan,E. and Tang,T.(2006) "Government spending and national income: Causality tests for five South East Asian Countries", International Business & Economics Research Journal, Volume 5, No. 10.

Fan, S H. and Rao, N.(2003) " Public spending in developing countries: Trends, determination, and impact" International Food Policy Research Institute 2033 K Street, N.W. Washington, D.C. 20006 U.S.A.

Nelson C. R. and Plosser C. I.(1982) " Trends and random walks in macroeconomic time series: Some evidence and implications", Journal of Monetary Economics, vol. 10,pp.139-141.

OBBEN, J. (2013) "Aspects of the government size-economic growth rate nexus in the OECD: 1973-2011", MASSEY university, school of economics and finance , discussion paper 13.04 ISSN 1179-0474.

Ogundipe ,A.,Oluwatobi, S.(2002) "Government spending and economic growth in NIGERIA: Evidence from DISAGGREGATED analysis "Department of Economics, Covenant University, Ota.

Salih, M. AR.(2012) "The Relationship between Economic Growth and Government Expenditure: Evidence from Sudan", Canadian Center of Science and Education, International Business Research; Vol. 5, No. 8.

Scully, Gerald (1989) "The Size of the State, Economic Growth and the Efficient Utilization of National Resources", Public Choice 63,pp. 149–64.

Wooldridge, J.(2012) " Introductory Econometrics: A Modern approach" , Fifth Edition, Michigan State University, south western, CENGAGE learning.

Yay, T. and Tastan, H.(2009) "Growth of public expenditure in TURKEY during the 1950–2004 period: An econometric analysis", Romanian Journal of Economic Forecasting – 4/2009.

Journal of Development and Economic Policies, Vol. 21, No. 1 (2019) 21 - 37
© Arab Planning Institute

Analysis of The Relationship Between Governance and Economic Growth: New Evidence from Tunisia an ARDL Bounds Testing Approach

Bouzid Amaira*

Abstract

The role of governance in economic growth has received much attention of the researchers and policy makers in the last two decades. The literature available on this issue is not clear. The literature reveals that there is a growing dissatisfaction over the neo-classical and endogenous growth models. In recent literature institutional economics has emerged for determining the economic growth. In view of this fact, the present study is an attempt to explain the impact of governance on economic growth in Tunisian economy. The study uses ARDL approach for the period 1996-2015. Governance index has been measured by voice and accountable, government effectiveness, control of corruption, political stability, rule of law and regulatory quality. The results of ARDL show that governance has positive impact on economic growth. The results of causality test show that causality runs from governance to economic growth. The study stresses that for increasing economic growth there is a need to improve governance in Tunisia.

تحليل العلاقة بين الحوكمة و النمو الاقتصادي في تونس: نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

بوزيد عمايرة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية الحوكمة الرشيدة وذلك من خلال محاولة التعرف على اثر الشفافية الإقتصادية على معدل النمو الاقتصادي في تونس ولهذا الغرض فقد تم الاستعانة بمنتهجات الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) باستخدام بيانات سنوية للفترة 1996-2015. و في هذا الإطار استخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات لمقاربة البنية التحتية الاجتماعية (مؤشرات الحوكمة (Kaufman, Kraay and Mastruzzi (2003) مثل التعبير والمحاسبة(Voice and Accountability) لقياس مدى قوة الحقوق المدنية، الإنسانية وحرية الإعلام،الاستقرار السياسي(Political Stability)، فعالية الحكومة(Government Effectiveness) لمدى جدارة موظفين القطاع العام ومصداقية السياسات الحكومية، جودة التنظيمات(Regulatory Quality)والأعباء الناتجة عن التنظيم المفرط لبيئة الأعمال، سيادة القانون (Rule of Law) ومدى حماية حقوق الملكية وفعالية النظام القضائي والقدرة على تطبيق العقود، ضبط الفساد (Control of Corruption) وعدم استخدام سلطة ما لتحقيق مكاسب خاصة. و بالاعتماد على البيانات الإحصائية و باستخدام أسلوب من أساليب الاقتصاد القياسي المتمثل في نموذج ARDL و بعد ذلك تم بناء النماذج القياسية و معالجتها باستخدام معايير اقتصادية و إحصائية ليتم ربطها بواقع الاقتصاد التونسي. وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها وجدنا بان الحوكمة الرشيدة تؤثر على النمو الاقتصادي في تونس على المدى الطويل خلال فترة الدراسة. ولتحسين وضعية الاقتصاد المؤسساتي توصي الدراسة بتحسين مكامن الضعف في مؤشرات الحوكمة وتحقيق الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. والنتائج أظهرت أن معظم هذه المؤشرات هي ذات دلالة إحصائية حيث أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين كل من مؤشر التعبير والمحاسبة ، فعالية الحكومة ، جودة التنظيمات و النمو الاقتصادي في تونس ، في حين أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر سيادة القانون، الاستقرار السياسي، ضبط الفساد و النمو الاقتصادي في تونس.

* Senior Economist at the Institute Tunisian Competitiveness and Quantitative Studies. Email: am_bouzid⋆yahoo.fr

1. Introduction

In recent years, emerging economies have achieved significant macroeconomic performance. To strengthen them, the authorities of these countries have initiated several institutional reforms affecting the functioning of the economy in general. The major objective of these countries is to achieve the transition to «good governance». Indeed, improving the quality of institutions becomes fatal in order to achieve a sustainable level of development and achieve a high rate of economic growth. From a theoretical and empirical point of view, several studies show the existence of a weak relationship between the institutional framework and the growth of per capita gross domestic product.

Instantly, several studies have shown that the quality of the economic environment is one of the main reasons why growth rates are different between countries. This environment includes the laws, institutions, rules, policies and government regulations of the country.

Good institutions are characterized by structures and incentives that reduce uncertainty and support efficiency. They contribute to good economic performance. A favorable environment for growth is one that provides adequate protection for property rights. The latter gives agents the incentive to produce, invest and accumulate skills.

The importance of good governance lies in improving the business environment, the competitiveness of the economy, the attractiveness of the country and the efficient management of human capital. In this context, public authorities in emerging countries have introduced a set of reforms designed to breathe new life into the development of the country.

Measuring the quality of governance is an arduous task. The World Bank in 2003 developed a set of indicators to measure the quality of governance.

Today, the dimensions and measures of governance lead us to explore the idea of distinguishing between macroeconomic governance and microeconomic governance.

In macroeconomic terms, governance means «the traditions and institutions through which authority is exercised in a country» 〈Kaufman, Kraay and Zoido-Lobaton, 2000〉. This definition underlines that the effective mobilization of resources, the formulation and implementation of appropriate policies depend on the capacity of the

leadership. Governance is described as "good" or "bad", depending on the coordination mechanism between government, market and civil society. Good governance is defined as credibility based on the availability and transparency of information, accountability of government and participation in decision-making for the collective society. On the contrary, bad governance is expressed by the lack of rules of law, the existence of corruption, the asymmetry of information, and so on.

In microeconomic terms, "corporate governance" refers to "all the organizational mechanisms that have the effect of delimiting powers and influencing decisions of leaders, in other words," governing "their conduct and Define their discretionary space "〈Charreaux G., 1997〉. According to this definition, ownership structure and the company's various partners play a crucial role in determining the organizational framework and rules.

This distinction seems difficult in the sense that the quality of corporate governance depends on the quality of the institutional governance system in the country. Thus, the construction of an overall index of governance is not easy since, at the macroeconomic level, governance depends on several qualitative variables. Indeed, the diversity of indicators can be explained by the complex and multidimensional nature of governance.

The study by Kaufman et al. uses at least 250 indicators to measure the quality of institutions in a country. The information collected comes from 25 different sources and is produced by 18 international organizations. This database covers 199 countries for the period 1996 to 2015. Each country scores between −2.5 and +2.5. A higher value for a given country at a given date is better governance.

Based on the above introduction, the remaining sections are structured as follows: section two focuses on governance measures, while section three presents the theoretical and empirical overview relationship between governance and economic growth, while section four presents results and discussion, and last section provides conclusion and policy recommendation.

2. Measuring governance

Although this is the most recent, the Kaufman, Kraay and Mastruzzi 〈2003〉 study proposes an overall index of governance calculated as the average of the following

six measures: citizen participation and accountability; Political stability and lack of violence; the effectiveness of public authorities; the weight of regulation; the rule of law and the absence of corruption.

1. Voice and Accountability (VA): measures the ability of citizens of a country to participate and choose government. It is based on a number of indicators measuring different aspects of the political process, civil liberties and human and political rights;
2. Political Stability (PS): measures the likelihood that the government of the day is destabilized or overthrown by unconstitutional and / or violent means or threatened by public order, such as terrorism.
3. Government Effectiveness (GE): measures aspects related to the quality and availability of public service, bureaucracy, the competence of civil servants, the independence of the administration of As well as the credibility and transparency of the government in its reforms, commitments and policies.
4. Regulatory Quality (RQ): focuses on the policies themselves including measures of the impact of anti-market policies such as price control or inadequate supervision and banking supervision as well as perception of the blockage imposed by excessive regulation in areas such as foreign trade and the business climate.
5. Rule of Law (RL): includes several indicators that measure the confidence of citizens in compliance with the laws and rules of society. This includes perceptions of the impact of crimes, the effectiveness and predictability of the justice system, and the applicability of judicial contracts.
6. Control of Corruption (CC): measures the extent of corruption, defined as the use of public power for personal interests and private profits in terms of wealth and corrupt gain.

The first two indices (1 and 2) describe the political process of democratization of political institutions, respect for civil rights, human rights and lack of instability such as political demonstrations or armed conflicts. The second category of indices (3 and 4) measures economic governance through the quality of public services, the quality and timeliness of public officials' decisions and transparency in tax collection. The third category of indices (5 and 6) measures the governance in the judicial field. It analyzes the independence of the judiciary, the security of investors, the absence of corruption related to the additional payments to state agents by businessmen.

Figure 1: Governance measures of Tunisia (1996–2015)

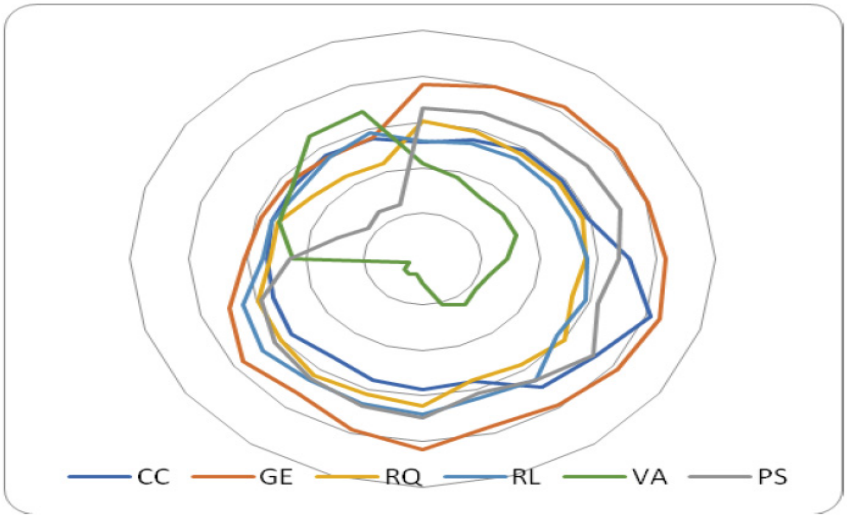

Source: Worldwide Governance Indicators (2015)

Note: VA_t, GE_t, CC_t, PS_t, RL_t and RQ_t are the voice and accountable, government effectiveness, control of corruption, political stability, rule of law, regulatory quality respectively

The graph above shows the importance of achieving the principles indicators of governance; Governmental effectiveness (GE) and Control of Corruption (CC) indicate a certain overall satisfaction. "Spider's web" diagrams allow us to quickly identify the "profile" of the scores of six components of governance.

On government indicators, Government Effectiveness (GE) had the highest positive average score, followed by Rule of Law (RL), Control of Corruption (CC), Regulatory Quality (RQ), Political Stability and Absence of Violence (PS), and Voice and Accountability (VA).

3. Theoretical background & related literature

The relationship between governance and economic growth has been the subject of several theoretical and empirical studies. From the theoretical point of view, faced with the inadequacies of exogenous growth models to explain the stability of growth at steady state, several contributions (Lucas (1988), Romer (1986), McKinnon and Shaw (1973), Barro (1989), Roubini and Sala–I–Martin (1995) have developed models of endogenous

growth. These authors have quickly turned to deep variables, particularly institutional variables in an attempt to justify the development gaps between countries unexplained solely by economic variables. Several authors have highlighted political and institutional factors in the context of deepening growth models. Thus, Barro (1996) attaches particular importance to democracy, Clague, Keefer and Olson (1996) insist on the importance of respect for property rights, Alesina and Perotti (1994) stress the need to take into account the instability and Rodrik (1999) supports the idea that good governance is a necessary condition for improving economic aggregates. Hall and Jones (1999) show, from a sample of 133 countries, that differences in government institutions and policies across countries that explain differences in capital accumulation, level of education And productivity, which explain the disparity in income level and country development. On the other hand, Amable (2005) links institutions with the rest of economic activities. He finds that economic performance depends on the institutional policies adopted, in addition to the strictly technological elements, such as the accumulation of physical capital, investment in research and development and the type of training.

For their part, proponents of the New Institutional Economy (NIS) support the idea that executives of effective institutions can make a difference in the success of financial reforms. They argue that institutions are one of the determinants of long-term economic growth. Effective institutions create an environment conducive to capital accumulation. They direct resources towards productive projects and therefore generate high growth. Insufficient institutions, on the other hand, encourage the creation of non-productive activities and generate high transaction costs and low economic performance. The quality of institutions promotes growth through two channels: the investment channel, particularly foreign direct investment (FDI), and the channel of reducing transaction costs through risk reduction and neutralization of rigidities (Chtourou, 2004).

In general, institutions are a priori in interaction with growth. Improved economic activity is always accompanied by better institutions. This thesis is confirmed by the studies of Rodrik (1997, 2003), which show that the quality of the institutions accounts very well for the growth gaps between East Asian countries; Which cannot be attributed to traditional economic variables such as the accumulation of capital, technical progress or the increase in labor supply.

On the empirical level, a rich literature suggests that the good quality of institutions is fundamental for recovery and economic development. This literature often takes the form of cross-sectional studies that aggregate several countries. GDP per capita measuring the growth rate is estimated on many institutional variables such as voice and

accountability, political stability, government effectiveness, quality of regulation, rule of law and control of corruption. Other variables are used in these regressions but are not related to the quality of institutions such as monetary, banking and financial variables.

Econometric studies by authors such as Scully (1988), Grier and Tullock (1989), Barro (1996), Helliwell (1994) and Isham, Kaufman and Pritchett (1997) confirm the existence of a positive correlation between governance (Civil liberties) and economic growth for the majority of countries in their sample. In 2004, Kaufmann, Kraay and Mastruzzi show that good governance has a positive effect on growth. This result is proved by Acemoglu, Johnson and Robinson (2004). These authors have shown that the growth gap between rich and poor countries is due in large part to the difference in the guarantee of property rights in these countries. For their part, Rodrik, Subramanian and Trebbi (2002) emphasize the role of property rights in growth. Similarly, Barro (1991) and Londregan and Poole (1992) develop a robust econometric model confirming a positive correlation between political instability and growth. Political instability creates a low rate of growth. The same observation was obtained by Alesina and Perotti (1996), but with the exception that the dependent variable is investment. Some authors have tested the relationship between growth and institutional quality as measured by composite indices. As Easterly and Levine (2002) used the Kaufmann global governance index to show that governance affects growth positively and significantly. Similarly, after constructing two indices measuring contract security and property rights, Knack and Keefer (1995) suggest that these two indicators are positively correlated with growth. Finally, Mauro (1995) selected the three indexes of institutions built by Business International (BI): the index of corruption, the index of bureaucracy and the index of political stability. Econometric experiments confirm the positive and statistically significant impact of these indicators on economic growth. Moreover, among the most robust empirical studies devoted to the relationship between institutions and growth are published by the IMF and the World Bank. Thus, in its 2003 World Economic Outlook, the IMF stresses the importance of the quality of institutions as an explanatory factor for countries' development. According to the IMF, given the mobility of international capital, estimates of institutional realities have shown the major role of institutions in attracting investment. The study also shows that institutions have a positive and significant impact on economic growth. The growth rate of GDP per capita would increase by 1.7 percentage points if the quality of the institutions reached the average of the sample. Finally, this study shows that institutions have an effect on the instability of growth. The better the quality of institutions, the more stable the growth. Among the empirical studies devoted to the relationship between institutions – growth, we find that of the World Bank (2003) relating to MENA countries.

The study showed that since the 1980s, the annual average of economic growth per capita in the MENA region was 0.9%, a level lower than that of sub-Saharan Africa. The weak growth in the MENA region is explained by the governance gap. The simulations show that if the MENA region had been able to achieve an average quality of public sector administration comparable to that of a group of performing countries in South-East Asia, its growth rates would have been higher, by almost one percentage point per year.

4. Model Specification

This study utilizes autoregressive distributed lags approach to co- integration, recently developed by Pesaran, Shin, & Smith, (2001) to overcome the difficulties of estimating time series data and establishing the long run relationship among economic variables. One of the advantages in the application of ARDL approach to co- integration is that it overcomes the unnecessary difficulty of achieving the order of I(0), and I(1) as a condition of integrating order of series. This approach appears to be more reliable when compared with Engle, & Granger, (1987) and Phillips, & Hansen (1990) approach. One interesting thing with ARDL model is that it provides avenue for using OLS estimation criteria for identification and estimation of certain variables under consideration (Lee, Pesaran, & Smith, 1998). The application of OLS in the estimation of a long run relationship overcomes some of the weaknesses of other techniques. Thus, ARDL provides means for detecting the direction of causality through the modified OLS error correction representation mechanism However, the decision rules of establishing the long run relationship in bound testing follow the rules that if the estimated F-test value of the joint significance is higher than the upper critical value computed values, the null hypothesis of no long run relationship is rejected. On the other hand, if the computed F- tests value of the joint significance lays below the lower critical value, the null hypothesis of no long run relationship is not rejected. But in any case where the F-test value falls in between the upper and lower critical values the outcome result is inconclusive. In every step of ARDL selection, the lag order is very important, therefore, the choice considers minimum lag value based on the Akaike Information criteria, (AIC), or the maximum lags length based on Schwartz-Bayesian Criteria (SBC).

A diagnostic test is performed in order to make sure that the model is well specified and it is free from any forms of disturbances or instability. The stability test is conducted by employing the cumulative sum of squares of recursive residuals (CUSUM)

and the cumulative sum of squares of recursive residuals (CUSUMsq). This enables us to be certain on the error correction representation results. Model specification is as follows:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta Y_{t-i} + \alpha_2 \Delta VA_{t-1} + \alpha_3 \Delta GE_{t-1} + \alpha_4 \Delta CC_{t-1} + \alpha_5 \Delta PS_{t-1} + \alpha_6 \Delta RL_{t-1} + \alpha_7 \Delta RQ_{t-1}$$
$$+ \alpha_8 Y_{t-1} + \alpha_9 VA_{t-1} + \alpha_{10} GE_{t-1} + \alpha_{11} CC_{t-1} + \alpha_{12} PS_{t-1} + \alpha_{13} RL_{t-1} + \alpha_{14} RQ_{t-1} + \varepsilon_t$$

The null hypothesis of no long run relationship is examined through F-test of the joint significant of the lagged level coefficient of equation.

H_0: $\alpha_8 = \alpha_9 = \alpha_{10} = \alpha_{11} = \alpha_{12} = \alpha_{13} = \alpha_{14} = 0$ (Variables are not cointegrated)

H_1: $\alpha_8 \neq 0, \alpha_9 \neq 0, \alpha_{10} \neq 0, \alpha_{11} \neq 0, \alpha_{12} \neq 0, \alpha_{13} \neq 0, \alpha_{14} \neq 0$ (Variables are cointegrated)

Where Y_t it is the dependent variable measured by the real GDP growth rate, VA_t, GE_t, CC_t, PS_t, RL_t and RQ_t, are the voice and accountable, government effectiveness, control of corruption, political stability, rule of law, regulatory quality respectively and ε_t is the white noise term.

5. Results and Discussion

a. Stationarity test

In order to test the stationarity of the series used in this study, the Augmented Dickey-Fuller (ADF) test is used. This test examined the null hypothesis that the variable considered has a unitary (no stationary) root with respect to the alternative hypothesis that the variable is stationary. The results of the ADF test are shown in the table below.

Table (1): Unit Root Test Results

	In level			First difference			Integration order
	Intercept	Trend and intercept	None	Intercept	Trend and intercept	None	
Y	-2.152	-2.987	-2.333	-4.636***	-4.442**	-4.664***	I(1)
VA	-0.769	-0.756	-0.847	-2.360	-2.993	-2.342**	I(1)
GE	0.022	-1.991	-1.083	-3.611**	-4.616**	-3.001***	I(1)
CC	-1.906	-2.380	-1.966**	-2.624	-2.538	-2.720***	I(0)
PS	-0.205	-1.606	-0.315	-2.743*	-3.369*	-2.316**	I(1)
RL	-1.583	-1.346	-1.664*	-2.144	-2.060	-2.212**	I(0)
RQ	-0.090	-0.587	0.510	-2.818*	-3.369*	-2.703**	I(1)

Source: Author's estimate, Eviews 9.5

Note: ***, **,* Significances level at 1% 5% 10%

The application of the unit root ADF tests on the studied series leads us to reject the hypothesis of stationarity for all the series except for the corruption (CC) and the rule and law (RL) which are stationeries in level. The results also shows that the other

series are integrated of order one, I (1). Therefore no series is integrated in order two I (2) or more, which is essential for the application of the ARDL.

b. Co-integration test: ARDL Bounds

The co-integration test under the Bounds procedure involves comparing the F-statistics with the critical values, which are generated for specific sample sizes.

Table (2) : ARDL Approach to Cointegration: Result of F-Test

F statistic estimated	90% lower bound	90% upper bound	95% lower bound	95% upper bound
3.68	1.99	2.94	2.27	3.28

Source: Author's estimate, Eviews 9.5

The calculated F-statistic is 3.68 (F=3.68) is higher than the upper bound critical value at 5% level of significance using restricted intercept and trend. This implies that the null hypothesis of no cointegration can be rejected at 5% level of significance and therefore, there is a cointegration relationship among the variables.

c. Long-term and short-term estimation of the ARDL model

After finding the long-term relationship between the variables, we proceed to the second step of the analysis. At this point, we estimate the long-term and short-term coefficients. The results of our ARDL model are presented in Tables 4 and 5.

Table 3: ARDL Model (3, 1, 1, 1, 1, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	-0.469161	0.025246	-18.58339	0.0029
Y(-2)	-0.167579	0.032982	-5.080850	0.0366
Y(-3)	-0.170014	0.028544	-5.956300	0.0270
VA	-1.626695	0.186609	-8.717124	0.0129
VA(-1)	4.118787	0.654971	6.288498	0.0244
GE	0.704790	1.033052	0.682240	0.5655
GE(-1)	17.92305	1.891814	9.474003	0.0110
RQ	3.442727	0.646708	5.323468	0.0335
RQ(-1)	13.18953	1.305372	10.10404	0.0097
RL	8.856698	0.938441	9.437676	0.0110
RL(-1)	-14.11671	1.231957	-11.45877	0.0075
CC	-9.138420	0.917284	-9.962472	0.0099
PS	-1.136082	1.449709	-0.783662	0.5153
PS(-1)	-6.000356	0.409993	-14.63525	0.0046
C	3.283113	1.890258	1.736860	0.2245
R-squared	0.992882	**Adjusted R-squared**		0.943058
F-statistic	19.92779	**Prob(F-statistic)**		0.048773

Source: Author's estimate, Eviews 9.5

The ECM–ARDL model (3, 1, 1, 1, 1, 0, 1) is selected based on the Akaike information criterion (Figure 2).

Figure 2: the graph of the Akaike Information Criterion (AIC)

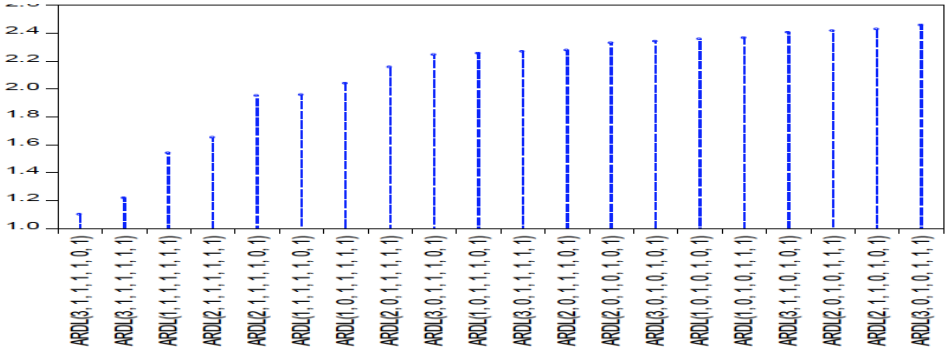

Source: Author's estimate, Eviews 9.5

Table 4 presents the results of the long–term relationship between the dependent variable and the other explanatory variables.

Table (4): Long–term coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VA	1.379320	0.291574	4.730603	0.0419
GE	10.310118	1.843976	5.591242	0.0305
RQ	9.205602	0.811978	11.337257	0.0077
RL	-2.911306	0.512793	-5.677347	0.0297
CC	-5.057923	0.588699	-8.591699	0.0133
PS	-3.949868	1.064989	-3.708834	0.0656
C	1.817134	1.003087	1.811542	0.2118

Source: Author's estimate, Eviews 9.5

The institutional variable "Voice and Accountability" Has a positive and significant effect on economic growth in Tunisia. This result is expected in fact that Tunisia after the revolution is a country characterized by a developed legal system, a high level of transparency, protected civil liberties, respected political rights, a free press, democratic accountability and a media Independent.

Economic growth in Tunisia appears to be positively influenced by the institutional variable "Government Effectiveness ". Result is expected, considering the components of this variable namely: government policies, quality of administration, effective officials, government credibility, bureaucratic delays, utilities, low wastage in government spending.

The "Regulatory Quality" has a positive and significant impact on Tunisia's economic growth. This result can be explained by the fact that in the case of the component elements of this variable, Tunisia can perform well.

The institutional variables "rule of law" and "corruption" the results shows that in Tunisia affect economic growth negatively in the long run. The study reveals that corruption and rule of law yields negative influence economic growth directly as well as indirectly.

The institutional variable "political stability" negatively influences economic growth in Tunisia. This is an expected result in the case of this particular country after 2010 year of the revolution. Indeed, Tunisia is a country characterized by high political instability an almost total presence of violence.

Table (5): Error Correction Model and Short-Term Estimates

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.411725	0.260863	1.578322	0.2552
D(Y(-2))	0.161382	0.189637	0.851005	0.4844
D(VA)	-1.713576	1.807446	-0.948065	0.4432
D(GE)	-7.185206	4.317897	-1.664052	0.2380
D(RQ)	12.165096	6.485228	1.875816	0.2015
D(RL)	8.941441	4.171893	2.143258	0.1653
CC	-1.593690	1.687241	-0.944554	0.4446
D(PS)	-0.922119	3.370718	-0.273567	0.8101
ECM(-1)	-1.540381	0.316939	-4.860188	0.0398
Cointeq = Y - (1.3793*VA -5.0579*CC + 10.3101*GE + 9.2056*RQ -2.9113 *RL -3.9499*PS + 1.8171)				

Source: Author's estimate, Eviews 9.5

The error correction model (ECM) is used to confirm the existence of a stable long-term relationship and a cointegration relationship between the variables. Table 5 shows that the coefficient of the error correction term ECM (-1) is statistically significant with the expected negative sign. This confirms the existence of a stable long-term relationship between the variables. The ECM coefficient (-1) is -1.54, suggesting

a fast adjustment process. Nearly 154% of the shock imbalance of the previous year was brought back to the long-term equilibrium of the current year.

Figure 3: Plotting of CUSUM Statistics for Stability Test

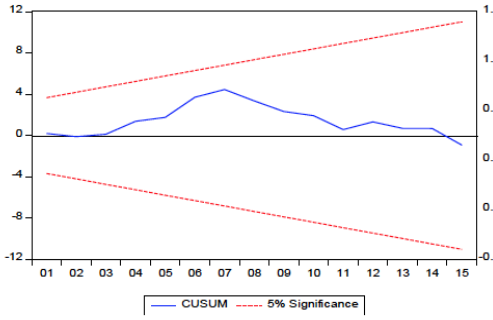

Figure 4: Plotting of CUSUMSQ Statistics for Stability Test

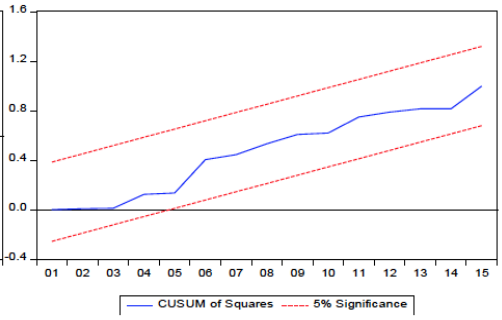

Source: Author's estimate, Eviews 9.5

Finally, the structural stability of the long term and short term relationships of the ARDL model for the entire period is examined by the cumulative sum (CUSUM) and the cumulative sum of the squares (CUSUMSQ) of the recursive residual test proposed by Brown and al. (1975).

The null hypothesis of these tests is that the regression equation is correctly specified. These two tests are shown in Figures 3 and 4. The two lines indicate the significance level at the 5% threshold and if the CUSUM and SUSUMSQ plots remain within the straight lines then the null hypothesis of the model specification can be accepted. Otherwise, the null hypothesis is rejected and it can be concluded that the regression equation is misleading. The two figures reveal that the CUSUM and SUSUMSQ plots remain in the segments, confirming that the estimated equation is correctly specified and stable.

6. Conclusion and policy recommendation

This article analyzes the effects of institutional quality on economic growth. The quality of institutions is approximated by a set of six institutional variables: the presence of a democratic system, political stability, the rule of law, government effectiveness, quality of regulation and corruption. In order to achieve our objective, we opted for an empirical study of an ARDL bounds testing model for Tunisia during the period 1996-2015.

Recent economic literature poses good governance as a significant policy option to steer growth also advocating good governance as first priority.

Empirical results indicate the VECM–ARDL terms growth as insignificant for governance in the short run, which may indicate that the relationship is based on the long run phenomenon.

The empirical results thus support the viewpoint that governance is an end in itself and may not be attributed as a tool for development. It is good to ensure governance for better service delivery to the citizens even if it may not be the root cause of attaining economic growth goals. Further research on the dynamics of institution building and different parameters for governance and economic growth may improve the findings.

References

Acemoglu D., Johnson S., Robinson J. and Thaicharoen Y. (2003): « Institutional Causes, Macroeconomic Symptoms: Volatility, Crises and Growth», Journal of Monetary Economics, Vol. 50, n° 1, pp: 49–123.

Acemoglu D., Johnson S. and Robinson J.A. (2004): « Institutions as the Fundamental Cause of Long–Run Growth», NBER Working Paper, 10481, 92 p.

Alesina A. and Perotti R. (1996): « Political Instability and Economic growth», Journal of Economic Growth, Vol. 1, n° 2, pp: 189–211.

Ball R. (1999): « The institutional foundations of monetary commitment: A Comparative Analysis », World Development, Vol. 27, n°10, pp: 1821–1842.

Banque Mondiale (2003): Rapport sur le développement dans le monde, Améliorer les institutions, la croissance et la qualité de vie, 316 p.

Barro R.J. (1990): « Government spending in a simple model of endogenous growth », Journal of political economy, Vol. 98, n° 5, pp: 103–125.

Barro R.J. (1991): « Economic Growth in a Cross–Section of Countries », Quarterly Journal of Economics, Vol. 56, n° 2, pp: 407–443.

Barro, R. (1996): « Democracy and Growth », Journal of Economic Growth, Vol. 1, n° 1, pp: 1–27.

Blejer M.I. and Khan M.S. (1984): « Government policy and private investment in developing countries», IMF Staffs Papers, Vol. 31, n° 2, pp: 379–403.

Charreaux G. (1997): « Le gouvernement des entreprises : Corporate Governance, théories et faits », Edition Economica.

Chtourou N. (2004): « Inefficience institutionnelle et performance sociale », Dans Restauration du rôle de l'Etat dans le développement économique, Ouvrage Collectif,

Dickey D.A. and Fuller W.A. (1988): « Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root », Econometrica, Vol. 49, n° 4, pp: 1057–1072.

Easterly W. and Levine R. (1997): « Africa's Growth tragedy: Policies and Ethnic Divisions », Quarterly Journal of Economics, Vol.112, n° 4, pp: 1203–1250.

Easterly W. and Levine R. (2002): « Tropics, Germs, and Crops: How Endowments Affect Economic Development », Journal of Monetary Economics, Elsevier, Vol. 50, n° 1, pp: 3–39.

Fosu A.K. (1992): « Political Instability and Economic Growth: Evidence from Sub-Saharan Africa », Economic Development and Cultural Change, Vol. 40, n° 4, pp: 829-841.

Helliwell John-F. (1994): « Empirical Linkages between Democracy and Economic Growth », British Journal of Political Science, Vol. 24, n°2, pp: 225-248.

Isham J., Kaufmann D. and Lant P.H. (1997): « Civil liberties, democracy, and the performance of government projects », The World Bank Economic Review, Vol. 11, n° 2, pp: 219-242.

Kaufmann D. Kraay A. and Mastruzzi M. (2004): « Governance Matters III: Governance Indicators for 1996, 1998, 2000, and 2002 », World Bank Economic Review, Oxford University Press, Vol. 18, n° 2, pp: 253-287.

Kaufmann D., Kraay A. and Mastruzzi M. (2003): « Governance Matters III, Governance Indicators for 1996- 2002 », World Bank Policy Research Working Paper, n° 2772, Washington D.C., http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/WGI.pdf, 30 p.

Kaufmann D., Kraay A. et Zoido-Lobaton P. (2000): «Governance Matters From Measurement to Action », Finances & Développement, n° 37, June, pp: 10-13.

Knack, S. and Philip K. (1995): « Institutions and Economic Performance: cross-country test using alternative International measures », Economics and politics, Vol. 7, n° 3, pp: 207-227.

Mauro P. (1995): « Corruption and Growth », the Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, n° 3, pp: 681-712.

Rodrik D. (1997): « TFPG Controversies, Institutions, and Economic Performance in East Asia », document de travail, n° 5914 du NBER (Cambridge, Massachusetts, National Bureau of Economic Research, 1997).

Rodrik D. (1999): « Institutions for High-Quality Growth: What They Are and How to Acquire Them», Harvard University, Paper prepared for the International Monetary Fund Conference On Second-Generation Reforms, Washington, DC.

https://www.imf.org/external/pubs/ft/seminar/1999/reforms/rodrik.htm#refs

Rodrik D., Subramanian A. and Trebbi F. (2004): « Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Integration and Geography in Economic Development », Journal of Economic Growth, Vol. 9, n° 2, pp: 131-165.

Romer P. (1986): « Increasing Returns and Long Run Growth », Journal of Political Economy, Vol. 94, n° 5, October, pp: 1002-1037.

Roubini N. and. Sala–i–Martin X. (1995): « A Growth Model of Inflation, Tax Evasion, and Financial Repression », Journal of Monetary Economics, Vol. 35, n° 2, pp: 275–301.

Ruttan V.W (1998): « The New Growth Theory and Development Economics: A Survey », The Journal of Development Studies, Vol. 35, n° 2, pp: 1–26.

Sachs JD. (1989): « Conditionality, Debt Relief, and the Developing Country Debt Crisis », http://www.nber.org/chapters/c8992, 43 p.

Scully G. (1988): « The Institutional Framework and Economic Development », Journal of Political Economy, Vol. 96, n° 3, pp: 652–662.

Shaw E.S. (1973): « Financial Deepening in Economic Development », Oxford University Press, New York.

Solow RM. (1956): « A Contribution to theory of Growth », Quarterly Journal of Economics, Vol. 70, n° 1, pp: 65–94.

Stein H. (2010): « Financial liberalization, institutional transformation and credit allocation in developing countries: the World Bank and the internationalization of banking », Cambridge Journal Economic, Vol. 34, n° 2, pp: 257–273.

Zayati M. and Gaaliche M. (2013): «Relationship between governance and economic growth: A modeling test by application to the case of Tunisia», International Journal of Innovation and Applied Studies, Vol. 3, n° 2, pp: 470–477.